تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL). ولكن على الرغم من أهمية هذه اللغة، إلا أن هناك ضعف واضح في المواكبة الأكاديمية العربية لها «بوجه عام» وعلى مستوى الدولة الليبية «بوجه خاص»، الأمر الذي يبرز الأهمية الأكاديمية للموضوع.

ومن ناحية عملية تساهم الدراسة في تحديد وتحليل واقع البيئة المحلية في ضوء المتغيرات البيئية المختارة لتحديد واقع وإمكانيات تلك البيئة في تلبية متطلبات تطبيق لغة XBRL، والإسهام في بيان إمكانية تطبيق اللغة في الوضع الحالي للبيئة التي تعمل بها المصارف التجارية الليبية والمعوقات التي تواجه ذلك ومتطلبات التطوير اللازمة وأوجهها المختلفة سواء على مستوى تفعيل الاستخدام التقني او على مستوى العوامل البيئية التي تشكل حاضنة متوقعة لتطبيق اللغة محلياً.

5. أهداف الدراسة:

مما سبق يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

دراسة تأثير العوامل الاقتصادية على إمكانية تطبيق لغة XBRL في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي.

دراسة تأثير العوامل القانونية على إمكانية تطبيق لغة XBRL في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي.

دراسة تأثير العوامل التنظيمية الداخلية على امكانية تطبيق لغة XBRL في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي.

دراسة تأثير العوامل التقنية على تطبيق لغة XBRL في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي.

دراسة تأثير إمكانية تطبيق اللغة XBRL على معوقات تطبيق اللغة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تجميع البيانات وتحليلها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية، وذلك باستخدام برنامج Smart Partial Least Squares Structural Equation Modeling (Smart PLS-SEM).

إذ تفيد نمذجة المعادلات الهيكلية في بناء نموذج، وهو تمثيل لعلاقات متغيرات متعددة باستخدام أشكال بيانية. تمثل هذه الأشكال البيانية لعلاقات عدد من المتغيرات. في ذات الوقت تمنح هذه الأساليب القدرة على دراسة دور أحد المتغير عندما يكون متغير مستقل وفي الوقت ذاته عندما يكون متغير تابع.

6. فرضيات الدراسة:

في ضوء تساؤلات الدراسة وأهدافها، تتبنى الدراسة الفرضيات الرئيسة والفرعية الآتية:

1H هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة الاقتصادية على إمكانية تطبيق لغة XBRL.

$1H_a$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة الاقتصادية على الحاجة إلى تطبيق اللغة.

$1H_b$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة الاقتصادية على متطلبات تطبيق اللغة.

$1H_c$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة الاقتصادية على معوقات تطبيق اللغة.

2H هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة القانونية على أمكانية تطبيق لغة XBRL.

$2H_a$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة القانونية على الحاجة إلى تطبيق اللغة.

$2H_b$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة القانونية على متطلبات تطبيق اللغة.

$2H_c$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة القانونية على معوقات تطبيق اللغة.

3H هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة التنظيمية الداخلية على تطبيق لغة XBRL.

$3H_a$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة التنظيمية الداخلية على الحاجة إلى تطبيق اللغة.

$3H_b$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة التنظيمية الداخلية على متطلبات تطبيق اللغة.

$3H_c$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة التنظيمية الداخلية على معوقات تطبيق اللغة.

4H هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل التقنية على تطبيق لغة XBRL.

$4H_a$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة التقنية على الحاجة إلى تطبيق اللغة.

$4H_b$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة التقنية على متطلبات تطبيق اللغة.

$4H_c$ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة التقنية على معوقات تطبيق اللغة.

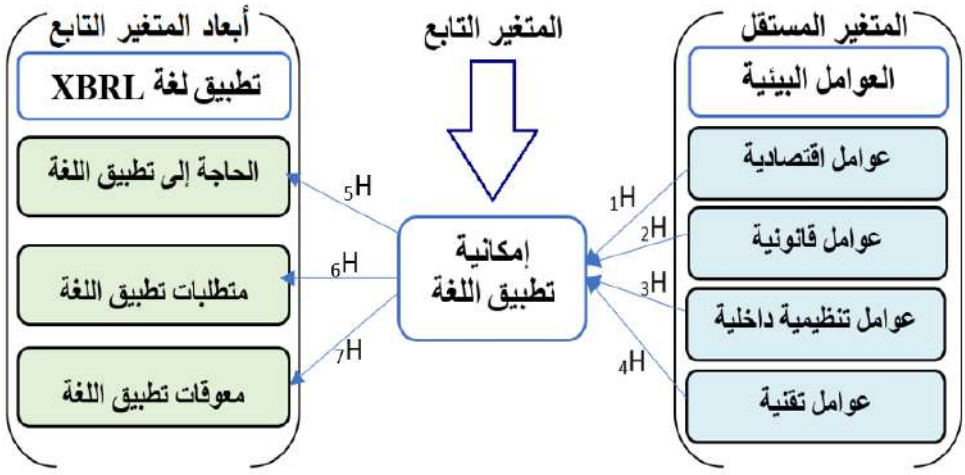
5H هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لإمكانية تطبيق اللغة على الحاجة إلى تطبيق لغة XBRL.

6H هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لإمكانية تطبيق اللغة على متطلبات تطبيق لغة XBRL.

7H هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لإمكانية تطبيق اللغة على معوقات تطبيق لغة XBRL.

7. نموذج الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة والمتغيرات الرئيسة والفرعية المدروسة وعلاقاتها المترابطة وذلك كما يلي:



شكل رقم (1): نموذج الدراسة

8. منهجية الدراسة:

1.8. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي، وتم أخذ عينة من المصارف، حيث وزعت 88 استبانة على العاملين ذوي العلاقة بإدارة الحسابات والميزانية، المراجعة، ونظم المعلومات الإلكترونية، أسترد منها 81 استبانة، أستبعد منها 5 استبانات، وعليه كانت الاستبانات الصالحة للتحليل 76 استبانة، والجدول رقم (1) يبين ذلك:

جدول رقم (1) الاستبانات الموزعة، المستردة، المستبعدة، والصالحة للتحليل

المصرف	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل
التجاري الوطني	15	14	1	13
الجمهورية	15	14	0	14
الصحاري	15	12	0	12
الوحدة	33	31	3	28
التجارة والتنمية	10	10	1	9
المجموع	88	81	5	76
%	100%	92%	6%	86%

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM 4

2.8. أداة الدراسة:

تم استخدام منهج الدراسة الوصفي الميداني القائم على التحليل الكمي الإحصائي للبيانات التي يتم جمعها من خلال استخدام نفس صحيفة الاستبيان المستخدمة في الدراسة (خديج و الشجيري، 2015) مع بعض التعديلات لتلبية غرض الدراسة. تم قياس متغيرات الدراسة على مقياس ليكرت من خمس نقاط يتراوح من (1) «لا أوافق بشدة» إلى (5) «أوافق بشدة». وتم تحليل معطيات الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية باستخدام برنامج (Smart PLS-SEM الإصدار 4).

9. نطاق الدراسة:

تتناول هذه الدراسة مدى إمكانية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) والعوامل البيئية المؤثرة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي، وذلك من وجهة نظر موظفي إدارة الحسابات والميزانية، وإدارة المراجعة، ونظم المعلومات الإلكترونية الذين لديهم وظائف مالية و إشرافية مرتبطة بشكل مباشر بأنظمة المعلومات المحاسبية، وإعداد التقارير المالية أو الإسهام في إعدادها لارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة، وذلك خلال الفترة من 01 أبريل 2024م وحتى 15 سبتمبر 2024م.

10. الجانب النظري للدراسة:

1.10. لغة تقارير الاعمال الموسعة XBRL)):

لغة XBRL عبارة عن تقنية برمجية مفتوحة ومجانية ذات معايير دولية مصممة لإعداد وتوصيل وتبادل المعلومات وتقارير الأعمال المعدة إلكترونيًا، وتتمحور الفكرة الأساسية حول تمكين تعليق البيانات المالية إلكترونيًا بدلاً من التعامل مع المعلومات المالية على أنها جامدة النص، واللغة توفر ملاحظات تعريفية لكل مصطلح، مما يجعله قابلاً للقراءة بواسطة الحاسوب وقابل للتنفيذ.

أولاً: الأجزاء الأساسية المكونة للغة XBRL:

تتكون من الآتي (www.iasb.org/XBRL) (المسعودي و كاطع، 2016)، (إسماعيل، 2018):

1.البطاقة التعريفية"Tag" :

تقوم فكرة عمل لغة XBRL على قيام الحاسب الآلي بعملية ربط بين البيانات ووصفها بإضافة قرائن للأرقام "Meta-Data" عن طريق وضع البطاقات التعريفية "Tags"، التي تعتبر وسيلة لترميز وتعريف مفردات التقارير المالية فتعمل على ربط العنصر الموجود في التقرير المالي بالعنصر المناظر له في مخطط القاموس "Schema" والذي بدوره يوفر كافة المعلومات عن هذا العنصر من ناحية (كيفية حسابه - المعايير والقواعد التي طبقت للوصول إليه- كيفية عرضه وترتيبه، وغيرها من المعالم التي توضحها قواعد الربط)، بمعنى آخر تعتبر البطاقة التعريفية المفتاح الرئيس الذي يربط عناصر التقارير المالية بقواعد المعلومات الموجودة في مخطط التعريفات، لتظل معالمها الأساسية واضحة عند تداول هذه البيانات فكل مفردة تلازمها بطاقتها التعريفية، ويتم تعريف وحفظ البطاقات التعريفية في قاموس التصنيف.

2.قاموس تصنيف لغة XBRL taxono-my"»:

يمكن تعريفه على أنه نظام تبويب، يقوم بتعريف وبتوصيف كل مفردة من مفردات التقرير المالي، ويوضح سمة هذه المفردة وطبيعتها كونها مدينة أم دائنة، ويضع أسم مميز لها حتى يتم التعامل معها، فيحتوي قاموس التصنيف على المئات من مصطلحات التقارير المالية والعلاقات الرياضية والتعريفية التي تربط بينها، إضافة إلى معلومات حول طرق عرضها، ويتكون قاموس التصنيف من عنصرين رئيسيين وهما؛ ملفات قواعد الربط «Link-bases» ومخطط التعريفات «XBRL Schema» وكلاها يكون في ملفات منفصلة، ولكنها يشكلان كيان واحد وهو قاموس التصنيف «Taxonomy»، وسنلقي الضوء على محتويات ملف قاموس التصنيف من خلال النقاط التالية:

1.2 قواعد الربط «Link-bases»: تؤمن قواعد الربط العلاقات المختلفة بين عناصر قاموس التصنيف بين غيرها من العناصر الأخرى. وتتألف من خمسة روابط؛ يمكن جمعها في ثلاث مجموعات رئيسة كما يلي:

أ.روابط العلاقات «Relation Link-bases»:

تتكون من روابط (التعريف-العرض - العمليات الحسابية).

-روابط التعريف «Definition Link-bases»: يعتبر دورها هو توضيح العلاقة بين المفاهيم المختلفة للتقارير المالية، وتحديد أبعادها المختلفة فيتم

توضيح تفاصيل المفردة الواحدة حيث قد تتساوى القيمة الإجمالية لمفردة معينة من مفردات التقارير المالية مع أخرى، ولكنه يمكن تقسيمها بأبعاد مختلفة تميز كلاً منها.

-روابط العرض «Presentation Link-bases": تقوم بتخزين المعلومات عن العلاقات بين المفاهيم المختلفة من أجل تنظيم محتوى القاموس وتقديمه بشكل يسهل قراءته للمستخدم بدلاً من سرد المفاهيم في شكل كود يصعب فهمه، حيث تسمح بترتيب المفاهيم في مجموعات طبقاً للعلاقات الهرمية بينهم.

-روابط العمليات الحسابية «Calculation" Link-bases: ويعتبر هدفها الرئيس هو تحسين جودة المعلومات المفصح عنها في المستند المستخلص للغة XBRL، فروابط العمليات الحسابية تصنف جميع المفاهيم النقدية بطريقة هرمية، بحيث توضح أن العناصر الفرعية تجمع أو تطرح من بعضها البعض للحصول على العناصر الرئيسة.

ب.رو ابط العنوان «Label Link-bases":

-تستخدم لتوضيح العلاقة بين العناوين الموجودة في قاموس التصنيف والمفاهيم الظاهرة في التقارير المالية، كما توضح المسميات المختلفة للعنصر المحاسبي الواحد.

-تدعم لغة XBRL ترجمة العناوين بلغات متعددة من خلال روابط العناوين الموجودة بقاموس التصنيف، فيوفر القاموس ترجمة للعناصر المختلفة لتسهيل التعرف على العنصر عند مقارنة التقارير المالية للمنظمات أو عند دمجها.

ج.رو ابط المراجع:

توضح هذه الروابط المرجع الذي تم الاستعانة به للتعريف أو لوصف البند المحاسبي، مثل اسم الدورية، ورقمها والمؤلف أو الكاتب أو الجهة المصدرة للتعريف بالتفصيل، أو المبادئ والمعايير المحاسبية التي تم إعداد البند في ضوئها.

2.2 مخطط التعريفات «Taxonomy Schema»:

يحتاج قاموس التصنيف إلى أداة تساعده على إدراك وفهم البطاقات التعريفية والعلاقات البينية بين العناصر، وتعريفاتها، وتصنيفاتها، وكذلك فهم العلاقات المختلفة مع قواميس التصنيف الأخرى والعناصر الخارجية؛ ويعتبر مخطط التعريفات تلك الأداة التي تزود البطاقات التعريفية بالمنطق والذكاء؛ لأنها توضح للحاسب الآلي كيفية التعامل مع المصطلحات والمعلومات المحاسبية، كما يحتوي على تعريفات وخصائص العناصر المحاسبية المختلفة؛ حيث يحدد أسم العنصر والسمات الأساسية له وما إذا كان بند واحد أم يندرج تحته مجموعة من البنود وما مدى تعقيدها، وبالتالي فمخطط التعريفات يُخزن معلومات عن المفاهيم الواردة في القاموس، فقد تم تصميمه من أجل أن يكون مناسباً للأعمال التجارية واحتياجات عملية إعداد ونشر التقارير المالية.

1.المستند المستخلص والقائمة النمطية:

يعتبر المستند المستخلص أو مستند لغة XBRL هو ناتج تطبيق قواعد قاموس التصنيف على تقارير الأعمال، فبعد الانتهاء من اختيار قاموس تصنيف والقيام بالتوسيعات اللازمة، تأتي مرحلة التطبيق وهي مرحلة ترجمة التقارير المالية للشركة استناداً على قاموس التصنيف، حيث يتم أخذ كل

عنصر بالتقرير المالي للشركة والبحث عن الاسم المناظر له في القاموس.

ويتم نشر المعلومات بلغة XBRL بمساعدة تطبيقات القائمة النمطية "Style Sheets" التي تعتبر آلية موحدة لتنظيم وعرض البيانات بلغة XBRL حيث تصف كيفية عرض وتقديم المستندات على شاشة الحاسب الآلي أو تقديمها مطبوعة، فيمكنها تحويل البيانات في المستند المستخلص لتبدو مماثلة للقوائم المالية التقليدية.

مما سبق يتضح للباحث أن لغة XBRL لديها القدرة على تقديم التقارير المالية الإلكترونية لتبدو مشابه في الشكل للتقارير المالية الإلكترونية المقدمة بالطرق التقليدية أو مطبوعة لتشبه التقارير الورقية، ولكن بمجرد الضغط على أي رقم في التقارير المالية الإلكترونية المقدمة بلغة XBRL تظهر جميع المعلومات الخاصة بهذا الرقم من خلال البطاقة التعريفية، وبعد التعرف على مكونات لغة XBRL، التي تبرز إمكانياتها المتطورة وقدرتها على تطوير عملية إعداد ونشر التقارير المالية الإلكترونية، يجب التعرف على مميزات وفوائد استعمال لغة XBRL داخل منظمات الأعمال.

ثانياً: مميزات وفوائد استعمال لغة XBRL:

إن تطبيق لغة XBRL على مجموعة واسعة من الأعمال والبيانات المالية يمكن أن يحقق مزايا عديدة منها (أحمد، 2015):

1. الإتاحة Availability: توفير البيانات المالية عبر الإنترنت، إذ يستطيع المستعملون تنزيلها والاستفادة منها بسهولة، فهي تتوفر في شكل نماذج وجداول بيانات مالية متوافقة.

2.الاعتمادية Reliability: إن البيانات المالية معتمدة يجيزها المدققون، كما أنها آمنة وفقا لنظم الهيئات الرقابية والأسواق المالية، ويتم تحديثها باستمرار، كما أنها بيانات تامة وغير منقوصة وتمثل إفصاحا كاملا.

3.قابلية المقارنة Comparability: إن البيانات المالية تتبع معيار التصنيف الفني لمقاييس التقارير المالية الدولية لعام 2011، ويجري توفير البيانات المالية وبلغة المستفيدين، وهي لغة قابلة لقراءة الجهاز الإلكتروني بشكل مقارن (أي لغة الرموز والعلاقات الدالة المميزة-XML).

4.التوحيد العالمي: من السمات الرئيسة للغة XBRL أنها توحد المعلومات المالية التي من المتوقع أن تصبح معياراً لإعداد البيانات المالية العالمية للحصول على معلومات القوائم المالية عن طريق XBRL-Internet وذلك بتوحيد شكل ومحتوى المعلومات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

5.التكلفة: يساعد تطبيق (XBRL) على تخفيض تكلفة إعداد وتحليل ونقل البيانات المالية بين الأطراف المستفيدة.

6.**الأتمتة:** يساعد استعمال XBRL الوحدات الاقتصادية على أتمتة عملية جمع التقارير والبيانات المالية، وبالنتيجة يسهل أتمتة النظام المحاسبي.

7.البساطة: يساعد تطبيق (XBRL) على تبسيط إجراءات إعداد التقارير المالية لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية، وما يحققه ذلك من وفر في التكاليف وسرعة في التوصيل.

1.إن لغة XBRL كأحد تطبيقات تقنية المعلومات في مجال الأعمال يمكن أن تحقق فوائد ملموسة

يمكن قياسها والتعبير عنها في الناحية المالية بالزيادة في الإيرادات و / أو التوفير في التكلفة، وفوائد غير ملموسة لا يمكن قياسها بصورة مباشرة كسرعة إنجاز العمل المحاسبي.

2.10. العوامل البيئية المؤثرة في قرارات تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة:

تتعدد العوامل التي تدفع شركات الأعمال لتبني لغة XBRL باعتبارها خيار تكنولوجي. ويمكن تقييم حالة البيئة الليبية في ضوء عوامل تبني لغة XBRL، وفي هذا السياق فقد تم تحديد عوامل أربعة مؤثرة في تطبيق أي تقنية حديثة وفقاً لكل من (Dool-in & Troshani, 2009)، (Robinson,2009)؛ (خديج و الشجيري، 2015)؛ (إسماعيل، 2018)، (علام، 2023) وذلك على النحو التالي:

1. العوامل الاقتصادية:

حجم الوحدة الاقتصادية ومواردها: أن حجم الوحدة الاقتصادية يعد من أهم العوامل المؤثرة في قرار الوحدة في تطبيق التقنيات الحديثة فالوحدات كبيرة الحجم سيكون لديها الموارد التمويلية والنقدية الكافية لاستثمارها في التقنية الحديثة بحيث تكون قادرة على امتصاص المخاطر المصاحبة لتطبيقها.

2. العوامل القانونية:

قد يؤثر المشرعون في الضغط باتجاه تطبيق التقنيات الحديثة من قبل الوحدات الاقتصادية والمنظمات العاملة في بلد ما، والهدف الأساسي هو الحصول على المنافع التي توفرها تلك التقنيات في عمل الحكومة وأدائها. ومن جانب آخر هناك قضايا أخرى تشغل رجال القانون عندما تكون مسألة التقنيات الحديثة مرتبطة بالاتصال عبر شبكة الانترنت، وأن المشرع سيهتم بقضايا متعلقة بتطبيق اللغة تحديداً مثل مسائل حماية الخصوصية وعمليات المصادقة على التقارير الالكترونية.

3. العوامل التنظيمية الداخلية:

تشير العوامل التنظيمية إلى مدى استعداد الوحدات الاقتصادية لتطبيق التقنيات الحديثة، وتشخيص العوامل في أي وحدة اقتصادية ودراستها قبل البدء في تطبيقها، فهي قد تختلف في قوتها واتجاهها من وحدة الى أخرى، والتالي أهم العوامل التنظيمية المؤثرة في قرار تطبيق التقنيات الحديثة واستخدامها:

أ. درجة التعليم/ الموارد البشرية: لقد وجدت الدراسات أن هناك علاقة موجبة بين درجة تعليم العاملين وبين الميل نحو تبني وتطبيق الابتكارات والتقنيات الحديثة، وإن الأفراد المتعلمين ينشأ عنهم مبتكرون مبدعون، وإن التعليم يسارع في تطبيق التقنيات الحديثة ونشرها.

ب. توجه الإدارة: إن قراراً بتطبيق تقنية حديثة داخل الوحدة مرتبط أيضا برؤية الإدارة العليا، حيث يكون لدى الإدارة العليا الصلاحية لاتخاذ مثل هكذا قرار ولديها القدرة على التحكم في موارد الوحدة اللازمة لتطبيق مثل تلك التقنية، فالفشل في الحصول على دعم الإدارة العليا في تطبيق التقنية الحديثة داخل المؤسسة يعني فشلاً في تطبيق التقنية نفسها حتى لو توفرت الظروف الموضوعية الأخرى.

4. العوامل التقنية:

يمكن تناول العوامل التقنية المؤثرة في قرارات تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة إلى

مجموعة من النقاط وهي:

أ. **مدى التوافق والتطابق:** وهي الدرجة التي ينظر فيها إلى التقنية الجديدة على أنها متوافقة مع القيم والتجارب السابقة والاحتياجات المتوقعة للمستخدمين، فالأفكار والابتكارات الحديثة التي لا تتوافق مع قيمهم وأعرافهم وتطبيقاتهم سوف لن ينتشر تطبيقها بالسرعة التي تنتشر بها تلك التقنيات المتوافقة مع تلك التوجهات حيث يتم تقييم التقنية الجديدة في الوحدات الاقتصادية مثلا لبيان مدى توافقها مع النظام الحالي ومع العمليات التشغيلية في نظامها المحاسبي.

ب. **درجة التعقيد:** تمثل درجة التعقيد أيضا واحدة من العوامل المهمة ضمن سياق العوامل التقنية، وهذه تمثل الدرجة التي ينظر بها الى التقنية الجديدة بأنها معقدة وصعبة الفهم والاستخدام، فالأفكار الجديدة سهلة الفهم والتطبيق تجد سرعة في انتشارها وتطبيقها أكثر من الأفكار التي تتطلب من مستخدمها الحصول على مهارات إضافية وفهم أكثر.

ج. **قابلية الاختبار:** وتمثل الى أي مدى يمكن اختبار التقنية الجديدة قبل اتخاذ القرار النهائي بتبنيها، فالتقنية التي تتميز بقابلية الاختبار تكون فيها نسبة عدم التأكد أقل بالنسبة للأفراد الذين ينوون استخدامها مستقبلا.

د. **النتائج المنظورة:** كلما كان بمقدور الأفراد رؤية تطبيق التقنيات الحديثة بشكل أسهل كلما كان رغبتهم في تطبيقها أكبر، فالنتائج المرئية تقلل من نسبة عدم التأكد كذلك تحفز مناقشة الأفكار الجديدة بين الأفراد العاملين ذوي الاهتمام المشترك بموضوع التقنية الحديثة.

11. الجانب العملي للدراسة:

1.11. المتغيرات الديموغرافية والإحصاء الوصفي:

يبين هذا الجانب أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يتعلق بالبيانات الديموغرافية عن عينة الدراسة والمشاركين فيها. حيث يبين الجدول رقم (2) متغيرات هذه الخصائص وتكرارات المشاركين من العاملين بالمصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي.

جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	عناصر المتغير	عدد	%
النوع (الجنس)	ذكر	47	64.4%
	أنثى	26	35.6%
	المجموع	73	%100.0
العمر	أقل من 30 سنة	17	%23.3
	من 30 سنة – أقل من 40 سنة	43	%58.9
	من 40 سنة – أقل من 50 سنة	5	%6.8
	من 50 سنة فأكثر	8	%11.0
	المجموع	73	%100.0
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	13	%17.8
	بكالوريوس	56	%76.7
	ماجستير	4	%5.5
	المجموع	73	%100.0
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	%26.0
	من 5 – أقل من 10 سنوات	19	%26.0
	من 10 – أقل من 15 سنة	26	%35.6
	من 15 – أقل من 20 سنة	1	%1.4
	من 20 سنة فأكثر	8	%11.0
	المجموع	73	%100.0
التخصص	محاسبة	21	%28.8
	إدارة أعمال	18	%24.7
	تمويل ومصارف	19	%26.0
	تقنية معلومات	15	%20.5
	المجموع	73	%100.0
المركز الوظيفي	رئيس قسم	26	%35.6
	محاسب	21	%28.8
	مراجع داخلي	11	%15.1
	مراجع نظم معلومات إلكترونية	51	%20.5
	المجموع	73	%100.0

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM 4

يبين الجدول رقم (2) أن (64.4%) من أفراد العينة ذكور و(35.6%) إناث من إجمالي عدد أفراد العينة البالغ 73 مشارك. وأن غالبية المشاركين (82.2%) أعمارهم أقل من 40 سنة، مما يدل على أنهم من فئة الشباب أو الفئة العمرية المتوسطة. بالنسبة للتخصص كانت نسبة المشاركين موزعة بشكل متناسب حيث كانت نسبة المشاركة الأعلى لتخصص المحاسبة (28.8%) تليها تخصص تمويل ومصارف (26.0%)، ثم تخصص إدارة الأعمال (24.7%) وأخيراً تخصص تقنية معلومات بنسبة (20.5%). أما لمتغير المركز الوظيفي فقد كان عدد المشاركين بالدراسة من فئة رئيس القسم هي الأكبر، بنسبة (35.6%) تليها أتت نسبة المشاركين من فئة محاسب بنسبة (28.8%)، ثم جاءت نسبة المشاركين من فئة مراجعي نظم معلومات إلكترونية، وفئة مراجع داخلي بنسبة (20.5% و15.1%) على التوالي.

2.11. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

في هذه الفقرة سنبدأ بتطبيق الأدوات الإحصائية لتحليل الاستبانة واستخلاص النتائج من خلال ما يلي:

1.2.11. الدراسة الاستكشافية والتوكيدية (PLS):

1.1.2.11. تقييم نموذج القياس:

أ. الصدق التقاربي(Convergent Validity):

يقيس الصدق التقاربي مدى تقارب وتوافق الأسئلة من بعضها البعض، بواسطة عدة معايير، واستنادا إلى (Hair et al., 2017) فمعايير تقييم الصدق التقاربي هي:

-معاملات Rho.

-معامل ألفا كرونباخ(Cronbach's alpha α).

-الموثوقية المركبة (Composite Reliability (CR)).

-متوسط التباين المستخرج (Average Vari-AVE) ance Extracted)).

-معامل التحميل (Factor Loading)،

والجدول رقم (3) يبين نتائج قياس معايير الصدق التقاربي للنموذج المستخدم في هذه الدراسة.

يتبين من النتائج، تحقق صحة التقارب في نموذج القياس، وأن كل مؤشر قياس يوزع تباين أكثر للمتغير الكامن، أي أعلى من توزيعه على خطا القياس، وأن هناك تقارب وتوافق في الأسئلة مع بعضها البعض وهذا يتضح من خلال نتائج المؤشرات في الجدول رقم (3) والشكل رقم (2)، التي تبين أن:

جدول رقم (3) نتائج قياس معايير الصدق التقاربي للنموذج

المتغيرات الكامنة	بند السؤال Item	تحميل العامل Factor Loading	متوسط التباين المستخرج AVE	الموثوقية المركبة CR	ألفا كرونباخ α	Rho
عوامل البيئة الاقتصادية	Economic factor 1	0.752	0.583	0.847	0.765	0.806
	Economic factor 2	0.872				
	Economic factor 3	0.653				
	Economic factor 4	0.760				
عوامل البيئة القانونية	Legal factor 1	0.778	0.601	0.882	0.837	0.862
	Legal factor 2	0.735				
	Legal factor 3	0.850				
	Legal factor 4	0.811				
	Legal factor 5	0.691				
العوامل التنظيمية الداخلية	Organizational factor 1	0.801	0.562	0.837	0.744	0.771
	Organizational factor 2	0.724				
	Organizational factor 3	0.768				
	Organizational factor 4	0.702				
العوامل التقنية	Technical factor 1	0.858	0.676	0.893	0.839	0.850
	Technical factor 2	0.859				
	Technical factor 3	0.819				
	Technical factor 4	0.748				
إمكانية تطبيق اللغة	Applicability factor 1	0.820	0.626	0.870	0.800	0.812
	Applicability factor 2	0.814				
	Applicability factor 3	0.827				
	Applicability factor 4	0.698				
الحاجة إلى تطبيق اللغة	Needs factor 1	0.774	0.608	0.903	0.872	0.884
	Needs factor 2	0.856				
	Needs factor 3	0.810				
	Needs factor 4	0.698				
	Needs factor 5	0.784				
	Needs factor 6	0.746				
متطلبات تطبيق اللغة	Requirements factor1	0.905	0.651	0.881	0.826	0.880
	Requirements factor2	0.793				
	Requirements factor3	0.793				
	Requirements factor4	0.727				

المتغيرات الكامنة	بند السؤال Item	تحميل العامل Factor Loading	متوسط التباين المستخرج AVE	الموثوقية المركبة CR	ألفا كرونباخ α	Rho
معوقات تطبيق اللغة	Obstacles factor1	0.832	0.628	0.910	0.881	0.893
	Obstacles factor2	0.725				
	Obstacles factor3	0.820				
	Obstacles factor4	0.828				
	Obstacles factor5	0.770				
	Obstacles factor6	0.773				

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM 4

-جميع معاملات Rho معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من 0.70 حسب (Fornell & Larcker, 1981)، وحسب (Dragan & Topolsek, 2014) فإن هذا المعامل أكثر دقة من معامل ألفا كرونباخ لأنه يدمج الأخطاء في عملية حسابه (Hair et al., 2017).

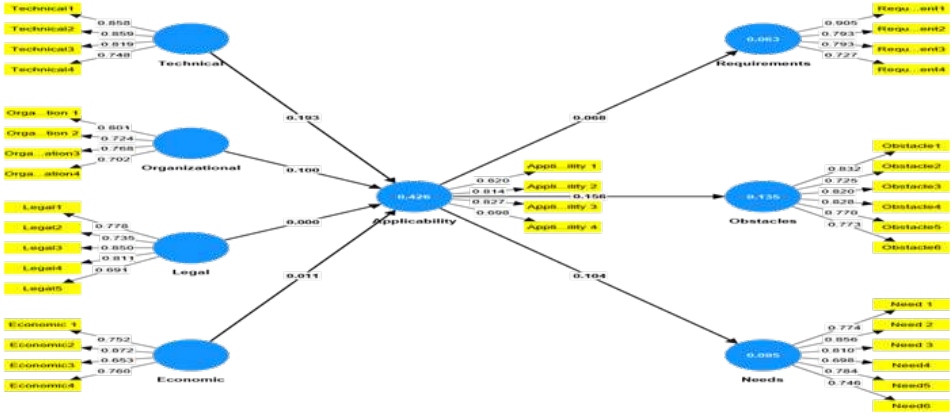
-جميع معاملات ألفا كرونباخ معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأن قيمها أكبر من 0.70 وهذا ما يتطابق مع مؤشر الموثوقية المركبة حسب (Henseler et al., 2009; Hulland, 1999).

-جميع معاملات CR معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من 0.70، وهذا ما يدل على وجود ترابط بين فقرات الدراسة في قياس المتغيرات الكامنة وبالتالي وجود موثوقية لنموذج القياس المستعمل، وذلك حسب (Afthanorhan, 2014; Hulland, 1999).

-جميع معاملات AVE معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأن قيمها أكبر من 0.50 حسب (Fornell & Larcker, 1981) مما يدل على أن كل متغير كامن يشرح أكثر من النصف لتباينات مؤشراته، وبالتالي فصحة التقارب قد تحققت في هذا النموذج.

-جميع الأسئلة معامل تحميلها (Loading Factor ≥ 0.7) أي أنها صالحة لتمثيل المتغير الكامن.

شكل رقم (2) نموذج ومقاييس الدراسة.



المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM

ب. الصدق التمييزي (validity Discriminant):

هناك معيارين لتقيم الصدق التمييزي حسب (Hair et al., 2013) وهي كما يلي:

1- التباين بين الأسئلة (Cross loading):

نتحقق بأن الأسئلة التي تقيس متغير كامن ما لا تقيس متغير كامن آخر، وذلك بأن تكون قيمة العلاقة بين السؤال ومتغيره الكامن أكبر من قيمة علاقته مع متغير كامن آخر لكي نقول إن الأسئلة مستقلة، وهذا ما يتفق مع نموذج دراستنا والجدول (4) يبين ذلك.

جدول رقم (4) التباين بين الأسئلة.

المتغيرات الكامنة	بند السؤال Item	عوامل البيئة الاقتصادية	عوامل البيئة القانونية	العوامل التنظيمية الداخلية	العوامل التقنية	إمكانية تطبيق اللغة	الحاجة إلى تطبيق اللغة	متطلبات تطبيق اللغة	معوقات تطبيق اللغة
عوامل البيئة الاقتصادية	Factor 1	0.752	0.348	0.240	0.242	0.252	0.312	0.068	0.365
	Factor 2	0.872	0.445	0.353	0.301	0.330	0.392	0.167	0.412
	Factor 3	0.653	0.378	0.288	0.091	0.137	0.269	0.273	0.254
	Factor 4	0.760	0.509	0.322	0.245	0.268	0.264	0.361	0.201
عوامل البيئة القانونية	Factor 1	0.524	0.778	0.196	0.246	0.179	0.238	0.223	0.448
	Factor 2	0.486	0.735	0.350	0.180	0.135	0.341	0.215	0.341
	Factor 3	0.441	0.850	0.232	0.193	0.248	0.250	0.318	0.514
	Factor 4	0.502	0.811	0.318	0.376	0.294	0.230	0.125	0.409
	Factor 5	0.203	0.691	0.242	0.207	0.221	0.152	0.191	0.510
العوامل التنظيمية الداخلية	Factor 1	0.355	0.329	0.801	0.466	0.510	0.423	0.258	0.207
	Factor 2	0.244	0.066	0.724	0.209	0.329	0.241	0.207	0.053
	Factor 3	0.266	0.270	0.768	0.398	0.432	0.160	0.210	-0.008
	Factor 4	0.304	0.332	0.702	0.468	0.295	0.420	-0.048	0.038
العوامل التقنية	Factor 1	0.285	0.290	0.315	0.858	0.544	0.060	0.066	0.281
	Factor 2	0.237	0.219	0.460	0.859	0.500	0.314	-0.072	0.132
	Factor 3	0.158	0.226	0.439	0.819	0.416	0.369	-0.004	0.151
	Factor 4	0.330	0.332	0.523	0.748	0.440	0.292	0.140	0.202
إمكانية تطبيق اللغة	Factor 1	0.232	0.201	0.413	0.499	0.820	0.308	0.260	0.318
	Factor 2	0.201	0.330	0.373	0.478	0.814	0.180	0.131	0.332
	Factor 3	0.326	0.284	0.536	0.476	0.827	0.257	0.284	0.271
	Factor 4	0.330	0.100	0.376	0.382	0.698	0.218	0.088	0.242
الحاجة إلى تطبيق اللغة	Factor 1	0.378	0.244	0.292	0.346	0.238	0.774	0.016	0.218
	Factor 2	0.348	0.194	0.310	0.191	0.256	0.856	0.155	0.308
	Factor 3	0.231	0.114	0.355	0.246	0.293	0.810	0.121	0.220
	Factor 4	0.319	0.294	0.260	0.081	0.157	0.698	0.314	0.400
	Factor 5	0.260	0.347	0.337	0.204	0.214	0.784	0.178	0.361
	Factor 6	0.402	0.279	0.357	0.292	0.245	0.746	0.125	0.342
متطلبات تطبيق اللغة	Factor 1	0.298	0.207	0.324	0.088	0.267	0.224	0.905	0.311
	Factor 2	0.164	0.137	0.193	-0.076	0.113	0.172	0.793	0.170
	Factor 3	0.201	0.252	0.190	-0.055	0.158	0.172	0.793	0.315
	Factor 4	0.159	0.256	0.017	0.080	0.211	0.013	0.727	0.546

المتغيرات الكامنة	بند السؤال Item	عوامل البيئة الاقتصادية	عوامل البيئة القانونية	العوامل التنظيمية الداخلية	العوامل التقنية	إمكانية تطبيق اللغة	الحاجة إلى تطبيق اللغة	متطلبات تطبيق اللغة	معوقات تطبيق اللغة
معوقات تطبيق اللغة	Factor 1	0.300	0.553	0.062	0.305	0.304	0.226	0.322	0.832
	Factor 2	0.264	0.440	0.036	0.139	0.233	0.022	0.300	0.725
	Factor 3	0.332	0.538	0.167	0.152	0.359	0.370	0.353	0.820
	Factor 4	0.328	0.429	0.065	0.087	0.229	0.315	0.397	0.828
	Factor 5	0.208	0.320	0.092	0.152	0.313	0.328	0.370	0.770
	Factor 6	0.536	0.454	0.067	0.272	0.270	0.498	0.344	0.773

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM

2- تداخل الأبعاد مع بعضها البعض (Variable Correlation-R^2 of AVE):

نقيس اختلاف الأبعاد، ويجب أن تكون قيمة العلاقة بين البعد ونفسه أكبر من قيمة العلاقة مع بعد آخر، لكي نقول إن الأبعاد مستقلة حسب معايير Fornell-Larcker والجدول رقم (5) يقيس ذلك، حيث نجد أن المتغيرات الكامنة لها قيمة العلاقة مع نفسها أكبر من قيمة العلاقة مع متغير كامن آخر، وعليه نقول إن هذه المتغيرات الكامنة مستقلة. وعليه نعتمد نموذج الدراسة.

جدول رقم (5) تداخل الأبعاد مع بعضها البعض باستخدام مقياس Larcker-Fornell.

الأبعاد	عوامل البيئة الاقتصادية	عوامل البيئة القانونية	العوامل التنظيمية الداخلية	العوامل التقنية	إمكانية تطبيق اللغة	الحاجة إلى تطبيق اللغة	متطلبات تطبيق اللغة	معوقات تطبيق اللغة
عوامل البيئة الاقتصادية	0.763							
عوامل البيئة القانونية	0.549	0.775						
العوامل التنظيمية الداخلية	0.393	0.341	0.750					
العوامل التقنية	0.309	0.324	0.520	0.822				
إمكانية تطبيق اللغة	0.341	0.294	0.542	0.583	0.791			
الحاجة إلى تطبيق اللغة	0.410	0.300	0.412	0.301	0.307	0.780		
متطلبات تطبيق اللغة	0.268	0.270	0.233	0.038	0.252	0.179	0.807	
معوقات تطبيق اللغة	0.411	0.579	0.110	0.237	0.368	0.381	0.438	0.792

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM 4

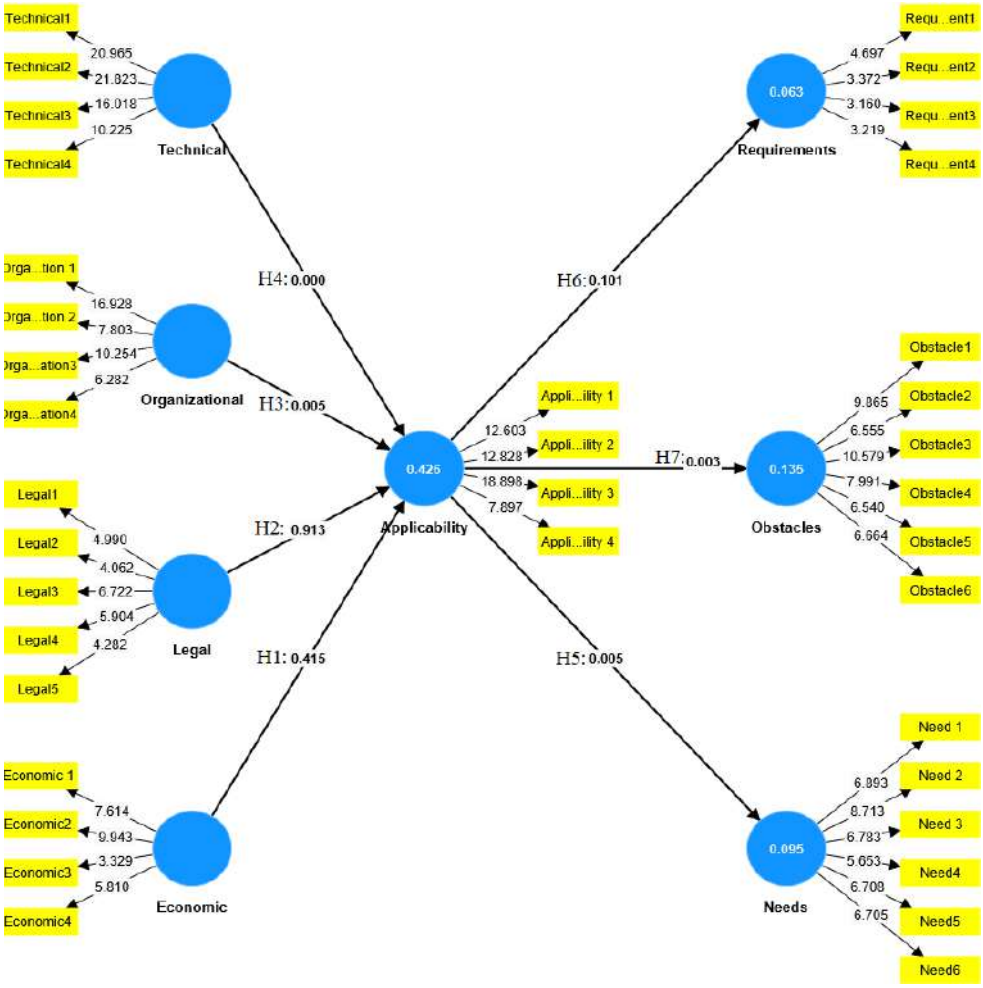
2.1.2.11. اختبار النموذج الهيكلي:

في الواقع، تم استخدام مقياسين لتحديد اختبار النموذج الهيكلي للدراسة، الأول استخدم الأهمية الإحصائية لاختبارات (ت) T-test لمعاملات المسارات المقدرة (β) لغرض اختبار الفرضيات، والثاني لغرض قياس قدرة النموذج على حساب وتوضيح التباين الكلي في المتغيرات التابعة (R^2). وهذا ما يتضح في الفقرتين التاليتين:

أ. المسارات واختبار الفرضيات:

من أجل فحص أهمية وتحقيق فروض الدراسة، تم إتباع الأساس الذي اقترحه (Martínez & Aluja, 2015) بحيث تكون قيمة T-value > من 1.69 حتى تكون معنوية عند مستوى (0.050)، وبالتالي، فإن الأهمية الإحصائية لكل مسار مقدرة باستخدام طريقة تقنية Bootstrapping PLS-SEM باستخدام إعادة معاينة للعينة 5000 مرة للحصول على قيمة(ت) t-values (Chin, 1998)، الشكل (3) والجدول رقم (6) يوضحان ذلك كما يوضحان العلاقات الهيكلية المهمة بين متغيرات الدراسة.

شكل رقم (3) معاملات المسار لفرضيات الدراسة.



المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM 4

تفترض الفرضيات 1 و2 و3 و4 أن لعوامل البيئة الاقتصادية تأثير إيجابي على إمكانية تطبيق لغة XBRL (H_1)، ولعوامل البيئة القانونية تأثير إيجابي على إمكانية تطبيق لغة XBRL (H_2)، ولعوامل البيئة التنظيمية الداخلية تأثير إيجابي على إمكانية تطبيق لغة XBRL (H_3)، ولعوامل البيئة التقنية تأثير إيجابي على إمكانية تطبيق لغة XBRL (H_4).

إذ بينت النتائج أن عوامل البيئة الاقتصادية وعوامل البيئة القانونية لم تكن ذات تأثير حيث كانت (H_1: β =0.097؛ T =0.815؛ p>0.05 وH_2: β=0.012=؛ T=3.754؛ p>0.05 على التوالي). وعلى نفس السياق لم يتم قبول الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها (H_{1a}، H_{1b}، H_{1c}) و (H_{2a}، H_{2b}، H_{2c}). نتيجة لذلك، يتم رفض (H_1) و (H_2).

على الرغم من ذلك أظهرت النتائج أن لعوامل البيئة التنظيمية الداخلية تأثير إيجابي على إمكانية تطبيق لغة XBRL أي أنه تم قبول الفرضية (H_3: β=0.293؛ T=2.793=؛ p>0.05)، وبمزيد من الفحص على مستوى الفرضيات الفرعية (H_{3a}، H_{3b}، H_{3c}) أتضح أن لعوامل البيئة التنظيمية الداخلية تأثير إيجابي فقط على الحاجة إلى التطبيق، ومعوقات التطبيق، بينما لم يكن لعوامل البيئة التنظيمية الداخلية أي تأثير على متطلبات التطبيق. نتيجة لذلك، يتم قبول (H_{3a}، H_{3c}) ورفض (H_{3b}).

كما أظهرت النتائج أيضا أن لعوامل البيئة التقنية تأثير إيجابي على إمكانية تطبيق لغة XBRL أي أنه تم قبول الفرضية (H_4: β =0.396 ؛ T=3.754 ؛ p>0.05)، وبمزيد من الفحص على مستوى الفرضيات الفرعية (H_{4a}، H_{4b}، H_{4c}) أتضح أن لعوامل البيئة التقنية تأثير إيجابي فقط على الحاجة إلى التطبيق، ومعوقات التطبيق، بينما لم يكن للعوامل التقنية أي تأثير على متطلبات التطبيق. نتيجة لذلك، يتم قبول (H_{4a}، H_{4c}) ورفض (H_{4b}).

بعد ذلك بحثت الفرضيات 5 و6 و7 في العلاقة بين إمكانية تطبيق اللغة والحاجة إلى تطبيقها (H_5)، العلاقة بين إمكانية تطبيق اللغة ومتطلبات تطبيقها (H_6)، العلاقة بين إمكانية تطبيق اللغة ومعوقات تطبيق اللغة (H_7). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لإمكانية تطبيق اللغة على الحاجة إلى تطبيقها، وعلى ومعوقات تطبيق اللغة (H_5: β=0.307؛ T =2.840؛ p <0.05 وH_7: β=0.368=؛ T=2.939؛ p<0.05 على التوالي)، على الرغم من ذلك كانت العلاقة بين إمكانية تطبيق اللغة ومتطلبات تطبيق اللغة غير مهمة حيث كانت (H_6: β =0.252؛ T =1.640؛ p >0.05). لذلك يتم قبول الفرضيتين (H_5) و (H_7) ويتم رفض الفرضية (H_6)، وهذه النتيجة تتوافق مع النتائج السابقة المتعلقة بفحص التأثير بين العوامل البيئية المختلفة، وإمكانية تطبيق لغة XBRL.

جدول رقم (6) معاملات المسار لفرضيات الدراسة (Path Coefficients (STDEV, T-Values, P-Values

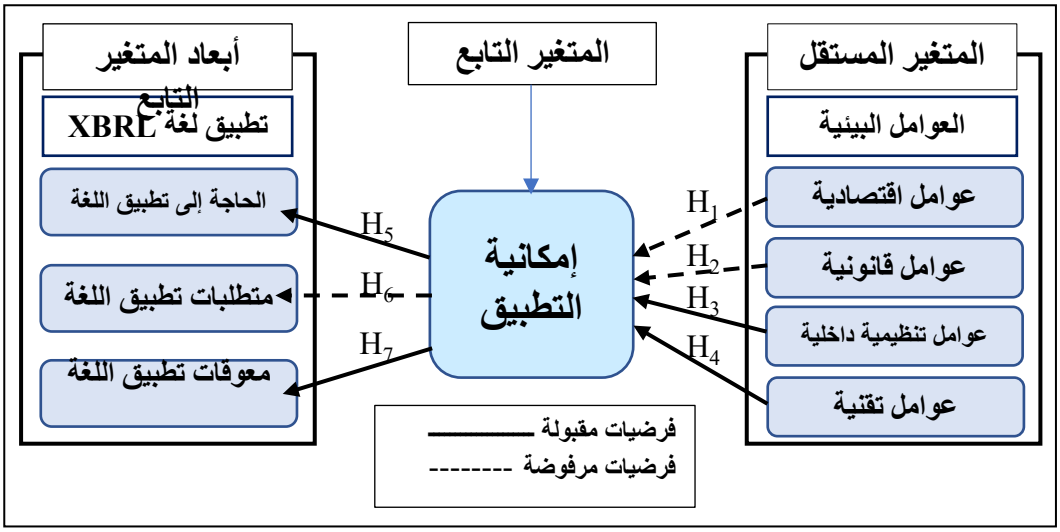
فرضية	العلاقة	Std-β	Mean	Std. Error	T-value	P-Value	F^2	القرار
H_1	عوامل البيئة الاقتصادية ← إمكانية التطبيق	0.097	0.120	0.119	0.815	0.415		رفض
H_{a1}	عوامل البيئة الاقتصادية← الحاجة إلى التطبيق	0.030	0.040	0.044	0.679	0.497		رفض
H_{b1}	عوامل البيئة الاقتصادية← متطلبات التطبيق	0.024	0.039	0.044	0.549	0.583	0.011	رفض
H_{c1}	عوامل البيئة الاقتصادية← معوقات التطبيق	0.036	0.051	0.055	0.648	0.517		رفض
H_2	عوامل البيئة القانونية ← إمكانية التطبيق	0.012	0.034	0.113	0.109	0.913		رفض
H_{a2}	عوامل البيئة القانونية← الحاجة إلى التطبيق	0.004	0.013	0.043	0.088	0.930		رفض
H_{b2}	عوامل البيئة القانونية← متطلبات التطبيق	0.003	0.012	0.036	0.085	0.932	0.000	رفض
H_{c2}	عوامل البيئة القانونية← معوقات التطبيق	0.005	0.019	0.048	0.094	0.925		رفض
H_3	العوامل التنظيمية الداخلية ← إمكانية التطبيق	0.293	0.284	0.105	2.793	0.005		قبول
H_{a3}	العوامل التنظيمية ← الحاجة إلى التطبيق	0.190	0.100	0.053	2.697	0.030	0.190	قبول
H_{b3}	العوامل التنظيمية ← متطلبات التطبيق	0.074	0.082	0.054	1.359	0.174		رفض
H_{c3}	العوامل التنظيمية ← معوقات التطبيق	0.108	0.108	0.047	2.316	0.021		قبول

فرضية	العلاقة	Std-β	Mean	Std. Error	T-value	P-Value	F^2	القرار
H_4	العوامل التقنية ← إمكانية التطبيق	0.396	0.397	0.106	3.754	0.000	0.391	قبول
H_{a4}	العوامل التقنية ← الحاجة إلى التطبيق	0.122	0.134	0.052	2.330	0.020		قبول
H_{b4}	العوامل التقنية ← متطلبات التطبيق	0.100	0.114	0.071	1.413	0.158		رفض
H_{c4}	العوامل التقنية ← معوقات التطبيق	0.146	0.158	0.065	2.231	0.026		قبول
H_5	إمكانية تطبيق اللغة ← الحاجة إلى التطبيق	0.307	0.342	0.108	2.840	0.005	0.148	قبول
H_6	إمكانية تطبيق اللغة ← متطلبات التطبيق	0.252	0.291	0.154	1.640	0.101	0.068	رفض
H_7	إمكانية تطبيق اللغة ← معوقات التطبيق	0.368	0.398	0.125	2.939	0.003	0.256	قبول

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM 4

الشكل رقم (4) يبين نموذج الدراسة بعد الوصول للنتائج السابقة:

الشكل رقم (4) نموذج الدراسة المعدل.



المصدر: من إعداد الباحثين

ب. حجم التأثير Size Effect (F^2):

بالإضافة إلى حساب قيمة R^2 – التي حسبت في الفقرة (ج) لاحقاً - فإنه يتوجب التعرف على إسهام كل متغير في تكوين هذه القيمة، وهذا ما يسمى بقيمة حجم التأثير والذي يتم احتسابه من خلال تقدير نموذج المسار مرتين وحساب الفرق في قيمة R^2 بعد حذف إحدى المتغيرات، ولتقييم النتائج فإن (Hair et al., 2013)، أشار إلى أن القيم (0.02، 0.15، 0.35) تشير الى تأثير صغير، متوسط، وكبير على التوالي. يكشف الجدول (6) عن قيم f^2 التي ظهرت مواكبة للنتائج التي تم الوصول إليها باستخدام P-Value، حيث كانت قيم f^2 منخفضة في الفرضيات التي تم رفضها، ومتوسطة أو كبيرة في الفرضيات التي تم قبولها حسب الواضح في الجدول.

ج. معامل التحديد square-R:

المؤشر R^2 يعكس حجم تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، أي بمعنى أن هذا المؤشر يقيس قدرة المتغيرات المستقلة على شرح المتغير التابع حيث تشير الدراسات إلى أن قيمة R^2 تعتبر مقبولة عندما تتجاوز 25% (Hair et al.,, 2013)، بناء على ذلك تعتبر R^2 مقبولة بالنسبة لمتغير إمكانية تطبيق اللغة، ومنخفضة في باقي المتغيرات. يتضح من الجدول رقم (7) أن المتغيرات الكامنة في هذه الدراسة لها قدرة ما بين المنخفضة والمتوسطة لشرح هذه المتغيرات حيث كانت النسبة تتراوح بين (6.3% – 42.6%)، وهي نسبة من منخفضة إلى

متوسطة حسب معيار (Falk & Miller, 1992).

جدول رقم (7) معامل التحديد R^2

المتغيرات الكامنة	R Square	حجم الأثر
إمكانية تطبيق اللغة Applicability	% 42.6	متوسط
الحاجة إلى تطبيق اللغةNeeds	% 9.5	منخفض
متطلبات تطبيق اللغة Requirements	% 6.3	منخفض
معوقات تطبيق اللغةObstacles	% 13.5	منخفض

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS-SEM 4

هذا يعني أنه على الرغم من وجود تأثير موجب لبعض العوامل البيئية إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر على تطبيق لغة XBRL في المصارف التجارية محل الدراسة. وبالتالي يجب أن تستكشف البحوث والدراسات المستقبلية المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على تطبيق لغة XBRL في المصارف التجارية، مثل المتغيرات الديموغرافية والعوامل الفردية، وغيرها من المتغيرات.

12.نتائج الدراسة وتوصياتها:

سيتم في هذا الجانب عرض ومناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها.

1.12.نتائج الدراسة:

درست هذه الدراسة العلاقة الأساسية بين العوامل البيئية التي تكونت من (عوامل اقتصادية، عوامل قانونية، عوامل تنظيمية داخلية، وعوامل تقنية) وأثرها على تطبيق لغة XBRL في المصارف التجارية من خلال المتغير الوسيط (إمكانية التطبيق). حيث تم اختبار الفحص التجريبي لقياس العوامل البيئية المؤثرة على امكانية تطبيق لغة تقارير الاعمال الموسعة (XBRL) في المصارف التجارية، وعليه توصلت الدراسة لمجموعة هامة من النتائج تم تلخيصها في النقاط التالية:

1. تؤثر العوامل البيئية والتي تشمل العوامل الاقتصادية والقانونية والعوامل التنظيمية والتقنية في نجاح تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة، وهذه العوامل إضافة لتأثيرها في اللغة فإنها تؤثر في بعضها البعض.
2. هناك إمكانية لتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة في المصارف التجارية الليبية وفقا للمؤشرات ومستلزمات التطبيق التنظيمية والتقنية.
3. تعد العوامل التقنية من بين أقوى العوامل البيئية تأثيراً في تطبيق اللغة، تلها العوامل التنظيمية الداخلية.
4. ليس هناك تأثير للعوامل الاقتصادية والعوامل القانونية في إمكانية تطبيق اللغة في المصارف التجارية الليبية، وهو ما تؤكده نتائج التحليل الإحصائي للدراسة التي أثبتت عدم معنوية العلاقة والتأثير للعوامل الاقتصادية والعوامل القانونية في تطبيق اللغة.
5. يعد عامل الحاجة الى تطبيق اللغة في المصارف التجارية الليبية العامل الأكثر أهمية من بين عوامل تطبيق اللغة، فيما كان عامل متطلبات تطبيق اللغة

في المصارف التجارية الليبية العامل الأكثر ضعفا وبالتالي الحاجة للتخطيط والتطوير والتأهيل.

1. أظهرت نتائج التحليل أن تطبيق اللغة يتطلب إدراك لطبيعتها التي تتداخل مع العديد من الجهات الذي يتطلب بدوره تعديل العديد من القوانين الى جانب استحداث قانون جديد خاص باللغة، فضلا عن أهمية وجود هيئة حكومية متخصصة تنظم وتراقب أعمال الوحدات الاقتصادية الخاصّة التي تستخدم الأنظمة والبرامج الإلكترونية في أعمالها وإعداد تقاريرها المالية.

2.12.توصيات الدراسة:

بعد استعراض نتائج الدراسة تم الخروج بمجموعة من التوصيات وهي:

1. ضرورة البدء بتركيز مجهودات جميع الأطراف ذات العلاقة لغرض البدء بعملية تطبيق لغة XBRL وحسب المراحل المطبقة في البلدان السابقة وفقا لما قدمته نتائج تجاربها، من إمكانية تطبيق اللغة في المصارف التجارية الليبية.

2. ضرورة تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد العليا الليبية ومعهد الدراسات المصرفية والمالية التابع لمصرف ليبيا المركزي، بما يتماشى مع المعرفة التقنية المحاسبية وإدخال مواد دراسية أو تدريبية تحتوي على البرمجة بلغة XML و XBRL الى مناهج أقسام المحاسبة.

3. تشجيع إنشاء أقسام أو وحدات جديدة للبرمجة في المصارف التجارية الليبية وكذلك الاتصال بالشركات العالمية العاملة في هذا المجال وفتح قنوات التعاون معها وتقديم التسهيلات اللازمة لفتح فروع لها في المصارف التجارية الليبية.

4. البدء بعملية التطبيق في وقت سريع وعدم التباطؤ في هذا المجال حيث أن منافع تطبيق اللغة في المصارف التجارية الليبية مسألة حتمية، لذا كلما أسرعت هذه المصارف في تطبيق اللغة كان ذلك في صالحها.

5. إن أسرع الطرق لتحديث المحاسبة في المصارف التجارية الليبية ومواكبتها لتطورات العصر، يأتي بربطها بالمنظومة المحاسبية الدولية من خلال فرض استخدام المعايير المحاسبية الدولية.

6. تفعيل عمل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين بحيث تقوم بدور أكبر في إصدار المعايير والإيضاحات حول القضايا المحاسبية ومنها لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL)).

7. إجراء بعض التغييرات في القوانين والأنظمة ذات الصلة بتطبيق اللغة، مع ضرورة تشريع قانون خاص بلغة تقارير الأعمال الموسعة.

8. ضرورة البدء باعتماد المصنفات الخاصة بالهيئة الدولية للغة تقارير الأعمال الموسعة، لحين توفر القدرة والجاهزية لترجمة المصنفات الى اللغة العربية وهو ما تدعمه عينة الدراسة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. احمد، حنان عبد الحميد غريب (2015). أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية - دراسة ميدانية. السويس: كلية التجارة – جامعة السويس.

2. إسماعيل، منتصر فضل عبد الله (2018). برنامج لغة الاعمال الموسعة (XBRL) ودوره في زيادة جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية). الخرطوم: جامعة النيلين.

3. بدوي، محمد خميس (أكتوبر, 2021). أثر تطبيق لغة تقارير الاعمال الموسعة (XBRL) على قرارات الاستثمار في الاسهم - دراسة تجريبية. مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق، 3(43)، الصفحات 101-137. https://doi.org/10.21608/zcom.2021.91347.1075

4. الحويج، مختار فرج وزلطوم، ميلاد أحمد وجبران، ضو مصطفى (2024)، معوقات تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا من وجهة نظر مزاولي المهنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية - مركز الأبرار للأبحاث والدراسات الإنسانية - الخرطوم، العدد 5(5)، https://doi.org/10.53796/hnsj55/18

5. خديج، محمد معتصم علي والشجيري، محمد حويش علاوي (2015). قياس مدى إمكانية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) والعوامل البيئية المؤثرة: دراسة ميدانية في إقليم كوردستان العراق. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، «سلسلة العلوم الإنسانية»، 17(2)، الصفحات 179-211.

6. رشوان، عبدالرحمن محمد وأبو مصطفى، محمد غانم (2017). أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصفحات 12-31.

7. عبدالله، سلمان حسين (2011). نحو اعتماد اقليمي عربي للغة XBRL في اعداد الكشوفات المالية الختامية للشركات دراسة تطبيقية باستعمال معايير الابلاغ المالي الدولية. مجلة التقني، 9(24)، الصفحات 1-24.

8. علام، أسماء عبد اللطيف محمد (2023). تقييم لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL ببيئة

9. الأعمال المصرية (دراسة ميدانية). مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للبحوث التجارية 7(1)، الصفحات41-65. https://doi.org/10.21608/mgs-ji.2023.229994.1014

10. المسعودي، حيدر علي وكاطع، علي خلف (2016). أمكانية العرض الإلكتروني للقوائم المالية للوحدات الاقتصادية العراقية باستعمال لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL. المؤتمر العلمي الدولي الثامن 10-11/4/2016، (الصفحات 1-14). كربلاء ، العراق.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Abhishek, N., Ashoka, M. L., & Divyashree, M. S. (2018). A Conceptual Study on Xbrl Implementation in India: Issues and Challenges. In Open Journal of Economics and Commerce V1 • (Vol. 1,Issue4). https://www.researchgate.net/publication/330041647

2. Abuhussain, A. (2021). XBRL and the Quality of Financial Annual Reports [Master thesis]. Zarqa University.

3. Afthanorhan, W. mohamad. (2014). Hierarchical component using reflective-formative measurement model in Partial Leas tSquare-Structural Equation Modeling(PLS-SEM).International Journal of Mathematics and Statistics Invention(IJMSI),2(2),55–71. http://www.ijmsi.org/Papers/Volume.2.Issue.2/Version-1/H0221055071.pdf

4. Chin, W. W. (1998). The partial least squares approach to structural equation modeling (pp. 295–336). George A. Marcoulides.

5. Doolin, B., & Troshani, I. (2009). Factors influencing the adoption of XBRL by organizations in New Zealand; Electronic Markets, 17(3), pp 7-8.

6. Dragan, D., & Topolsek, D. (2014). Introduction to Structural Equation Modeling: Review, Methodology and Practical Applications Introduction to Structural Equation Modeling: Review, Methodology and Practical Applications. JUNE 2014, 19–21. http://iclst.fl.uni-mb.si/

7. Falk, R. F., & Miller, N. B. (1992). A Primer for Soft Modeling. The University of Akron Press, April,80. https://books.google.com.ly/books?id=3CFrQgAACAAJ

8. Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). SEM with Unobservable Variables and Measurement Error: Algebra and Statistics. In Journal of Marketing Research 18(3), pp. 1–16.

9. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2017). Multivariate data analysis : A global perspective (4th ed.). New Jersey: Pearson Education Limited.

10. Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2013). A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling. Long Range Planning, 46(1–2),184–185. https://doi.org/10.1016/j.lrp.2013.01.002

11. Henseler, J., Ringle, C. M., & Sinkovics, R. R. (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing. Advances in International Marketing,20,277–319. https://doi.org/10.1108/S1474-7979(2009)0000020014

12. Hulland, J. (1999). Use of Partial Least Squares (PLS) in Strategic Management Research: A Review of Four Recent Studies. Strategic Management Journal, 20(2),195–204.

https://doi.org/10.1002/(SICI)1097-0266(19 9902)20:2<195::AID-SMJ13>3.0.CO;2-7

13. Martínez, A., & Aluja, T. (2015). Toward the definition of a structural equation model of patent value: PLS path modeling with formative constructs. REVSTAT–Statistical Journal, 7(3), 265–290.

14. Plumlee, R. D., & Plumlee, M. A. (2008). Assurance on XBRL for financial reporting. In Accounting Horizons (Vol. 22,Issue3,pp.353–368). https://doi.org/10.2308/acch.2008.22.3.353

15. Qushtom, T. F. A. (2021). The expected effect of using eXtensible Business Reporting Language (XBRL) on the extent of using ordinary financial statements by external users in Jordan. Academic Journal of Interdisciplinary Studies,10(5),249–259. https://doi.org/10.36941/ajis-2021-0137

16. Rawashdeh, B. S., & Rawashdeh, A. (2021). Factors influencing the usage of XBRL tools. Management Science Letters 11,1345–1356. https://doi.org/10.5267/j.msl.2020.11.005

17. Robinson, L. (2009). A summary of diffusion of innovations; Australia, web: www.enablingchange.com.au.

18. Securities and Exchange Commission (SEC) (2008). SEC Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting. Draft decision memo, January 11. Availableat: http://www.sec.gov/about/offices/oca/acifr/acifr-ddm-011108.pdf.

19.Nourallah, Mustafa. (2020). A mobile bank application loyalty model: The young bank customer perspective (Mid Sweden University).https://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1384803&dswid=701

من القطب الأوحد إلى تعدد الاقطاب: محركات تراجع الهيمنة الأمريكية العالمية

د. مبروكة امحمد الورفلي
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي
mabrobaker@gmail.com

الملخص:

يشهد العالم تحوّلات تاريخية في بنية النظام العالمي تنبئ بميلاد نظام عالمي جديد؛ تحوّلاً للقوّة بعيداً عن الغرب نحو مواقع أخرى. لقد بدأ العالم يبتعد أكثر فأكثر عن الأحادية القطبية، ويتجه إلى عالم متعدّد الأقطاب، حيث تتشكّل قوى جديدة، كالصين وروسيا والهند وأوروبا، ومراكز أخرى في العالم، إن من يتأمّل أحداث التاريخ يتوقع أن تتراجع مكانة الولايات المتّحدة نتيجة فشلها في مواجهة التحدّيات التي تؤثّر على قيادتها للنظام العالمي، ومقابل ذلك ترتفع مكانة القوى الصاعدة وتزداد قدرتها على تعظيم نقاط القوّة لديها ومعالجة نقاط الضعف التي تؤثّر على تحوّلها إلى فواعل قائدة في النظام العالمي، ومن المنتظر أن تتفوّق الصين على الولايات المتّحدة باعتبارها الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، سوف يتّسم العالم بسمات تجعل منه عالما مختلفا عن ما كان عليه، وسيتم بناءً على ذلك إعادة خريطة وشكل التحالفات وطبيعة الصراعات، وستظهر ربما محدّدات جديدة للعلاقات الدولية والسياسة الدولية. هذه الورقة تهتم بعرض التحديات الداخلية والخارجية التي كانت مؤشرات على تراجع الهيمنة الأمريكية ونهاية الأحادية القطبية.

الكلمات الرئيسية: الهيمنة، القوى العظمي، القوى الصاعدة، الأحادية القطبية، التعددية القطبية، النظام الدولي، مركز القوّة العالمي

From unipolarity to multipolarity: drivers of American hegemony decline

Dr. Mabrouka Imhemmed Alwerfalli
Assistant Professor
Department of Political Science
Faculty of Economics- University of Benghazi
mabrobaker@gmail.com

Abstract

A new world order is in the making. It has been argued that the hegemony of the United States and power advantage are shrinking in the face of rising challengers, and that the twenty fist century will not be an American century. China is poised to become a superpower in world politics. By all yard-sticks, it is a dominant regional power in Asia, whether in economics, military or soft power. In some decades to come, China would be able to challenge the U.S. primacy. By looking at China's economic growth, its military modernization programme, and its increasing soft power tactics in Asia and around the world, China's ongoing rise will be a significant, if not defining, factor in shaping the international system as well as the direction of U.S. foreign and security policies

Keywords: Hegemony, Superpowers, Rising Powers, Unipolarity, Multipolarity, International order, Global power centre.

مقدّمة

«من المنظور التاريخي، تمر البشرية الآن بعصر من التطوّرات العظيمة، والتحوّلات الهائلة، والتعديلات الجذرية» هذا ما قاله الرئيس الصيني شي جين بينغ وردد أصداءه الاستراتيجيان الأمريكيان كيسنجر وبريجنسكي بتعليقات وملاحظات مماثلة، حيث قال كيسنجر إن «النظام الدولي الحالي قد خضع لتحوّلات غير مسبوقة لم نشهدها في القرون الأربعة الماضية، (كيسنجر، 2020) وأشار بريجنسكي إلى أن «مركز القوّة العالمية قد انتقل من جانبي المحيط الأطلسي إلى الشرق الأقصى». (بريجنسكي، 1999)

إن العالم يشهد تحوّلات تاريخية في بنية النظام العالمي تنبئ بميلاد نظام عالمي جديد؛ تحوّلاً للقوّة بعيداً عن الغرب نحو مواقع أخرى من العالم. وتعكس هذه التحوّلات تراجعا وانحدارا للهيمنة الأمريكية، وفي المقابل تتفوّق الصين وتتنامى كقوّة كبرى من المنتظر أن تتفوّق على الولايات المتّحدة باعتبارها الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم. إن الغرب يفقد ببطء قدرته على وضع الأجندة العالمي، يعلن فرانسيس فوكوياما في مقاله في مجلّة ذا إيكونومست نهاية الهيمنة الأمريكية، مؤكّداً «أنّ أمريكا ابتعدت عن العالم وأنّ العالم ابتعد أكثر فأكثر عن الأحادية القطبية واتجه إلى عالم متعدّد الأقطاب، حيث تشكّلت قوى جديدة، كالصين وروسيا والهند وأوروبا ومراكز أخرى في العالم» (Fukuyama, 2022) إن من يتأمّل أحداث التاريخ يتوقع أن تتراجع مكانة الولايات المتّحدة ولو نسبيا نتيجة فشلها في مواجهة التحدّيات التي تؤثّر على هيمنتها وقيادتها للنظام العالمي، ومقابل ذلك ترتفع مكانة القوى الصاعدة وتزداد قدرتها على تعظيم نقاط القوّة لديها ومعالجة نقاط الضعف التي تؤثّر على تحوّلها إلى فواعل قائدة في النظام العالمي، بالإضافة إلى تنامي نفوذ الفاعلين غير الحكوميين سوف يتّسم العالم بسمات تجعل منه عالما مختلفا عن ما كان عليه، وسيتم بناءً على ذلك إعادة خريطة وشكل التحالفات وطبيعة الصراعات، وستظهر ربما محدّدات جديدة للعلاقات الدولية والسياسة الدولية.

مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول التفاعل المزدوج بين تعدّد القوى الصاعدة وتنامي وزنها الجيوسياسي والاقتصادي وقدرتها التنافسية وما يقابله من تراجع وانحسار للهيمنة الأميركية على النظام الدولي، الأمر الذي يعكس ديناميكية هذا النظام وعدم ثباته وتحديدا في أنه أوجد مراكز بديلة للقوّة وتحوّلها تدريجيّاً من الغرب إلى الشرق، ممّا جعل المفكرين والأكاديميين يقولون بوجود مسار انتقالي للزعامة من الدول الغربية إلى القوى الصاعدة شيئاً فشيئاً لقدرتها الكبيرة على التكيّف وجذب الاستثمارات واستيعاب التكنولوجيا وتحوّلها تدريجيّاً إلى قوى ذات تأثير اقتصادي وسياسي في العلاقات الدولية، وقد ترافقت الاتّجاهات المتزايدة لتعدّد الاقطاب مع عدّة عوامل سوف تؤثّر على تكوين السياسة الدولية وعلى توزيع القوّة والنفوذ في العالم بشكل قد ينهي الهيمنة الغربية ويخلق نظام عالم ما بعد الغرب (Post-West World Or-der)، وعليه فالأمر ينبئ بنشوء نظام عالمي يقوم على أعراف ومبادئ مختلفة ويدار بآليّات تتماهى مع

القوى الفاعلة الجديدة، ويتبيّن من ذلك أن البيئة العالمية الحالية المبتلاة بالصراعات ربما تعمل لصالح الصين، لقد لعبت الحرب دوراً مهماً في ظهور النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتّحدة بما في ذلك المؤسسات التي تدعمه، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والأمم المتّحدة، وقد بات إصلاح هذه المؤسسات بشكل هادف أمر بالغ الصعوبة في أوقات السلم، ويصدق هذا على الأمم المتّحدة التي تبدو في حالة انحدار، وتتعرض للتهميش على نحو متزايد في الشؤون الدولية[1]

وتنطلق هذه الدراسة من سؤال فحواه ما الآثار التي يخلّفها صعود الصين وما رافقه من تحوّلات، والمشاكل الاقتصادية والمالية الداخلية التي تواجهها الولايات المتّحدة على خريطة توزيع القوى في النظام الدولي؟

أهمية الدراسة

هذه الدراسة هي محاولة لفهم آليّة التحوّلات في عالم يشهد حالة انتقال من نظام أحادي القطبية يتّسم بالهيمنة الأمريكية الذي استمر لأكثر من خمسين عاما، إلى نظام بدأ يشهد تطوّر عدّة أقطاب وقد يضع النهاية لنظام القطبية الأحادية إمّا من خلال تراجع هيمنة الولايات المتّحدة أو من خلال قدرة القوى الصاعدة على الاستمرار في الارتفاع إلى المستوى اللازم لاعتبارها قوّة عظمى، وإمكانية تعاظم قدراتها على وضع لبنات لنظام عالمي عادل ومتعدّد الأقطاب، تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تسعى للتعرّف على موارد النفوذ للقوى الصاعدة التي تشكّل مراكز قوى تنهي شيئاً فشيئاً انفراد الولايات المتّحدة بالزعامة والهيمنة على النظام العالمي، كما تبرز أهمية الدراسة كونها من الدراسات ذات العلاقة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية، التي تبحث في تفاعلات القوّة في بيئة النظام الدولي منذ تطوره ونشأته، مروراً بمرحلة نهاية الحرب الباردة، ونشوء الأحادية القطبية وصولاً إلى متغيرات وإرهاصات مرحلة جديدة في نسق النظام الدولي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرّف على بنية النظام الدولي التي تخلقها عملية التحوّل في مفاهيم وموازين القوى وفهم المتغيّرات وراء التحوّل في هذا النظام من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، وتسعى إلى فهم آليات التفاعل في العلاقات الدولية ومغزى مصطلح أحادي القطب الذي يُستخدَم لوصف المكانة الدولية للولايات المتّحدة، وخاصة مكانتها السياسية والعسكرية، فمن المسلّم به على نطاق واسع أن الولايات المتّحدة هي القوّة الأساسية في نظام أحادي القطب، إن الميزة الهائلة التي تتمتّع بها الولايات المتّحدة في الناتج القومي الإجمالي يقابلها تفوقها العسكري. كما تهدف الدراسة لفهم الآلية المحرّكة لانحدار وتراجع الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، وبالتالي إدراك كيف تنتقل القوّة العظمى المهيمنة من لحظة أحادية القطب وجيزة في نهاية الحرب الباردة إلى تكوين أحادي متعدّد الأقطاب، حيث تتمتّع الولايات المتّحدة بالتفوّق في كل مجال من مجالات القوّة، ولكن في المقابل توجد قوى إقليمية كبرى، وهي القوى الإقليمية الرئيسة المهيمنة في مختلف مناطق العالم.

ماهيّة الهيمنة: إطار نظري

لمناقشة هذا الحال نرى أنه من الضروري فهم ماهيّة الهيمنة من المنظورين الواقعي والليبرالي.

الهيمنة هي مفهوم يصف النظام العالمي للهيمنة والسيطرة، ويؤدي وجودها إلى بدء نظام يوازي مصالح الطرف المهيمن ومع ذلك في مجال السياسة العالمية، هناك خلاف حول من الذي يمكنه الوصول إلى مكانة القوّة المهيمنة والاحتفاظ بها، فهناك عدة أشكال من الهيمنة ولكل منها فهمها الخاص لمن يبدأ ويدعم نظامًا خاضعًا للسيطرة.

يشير الفهم التقليدي للهيمنة إلى أن الدولة القومية (Nation State) هي المالك الوحيد للقوّة المهيمنة، يصف ستيفن جيل هذا الشكل من الهيمنة على النحو التالي: «لقد ارتبطت الهيمنة الدولية بهيمنة وقيادة دولة قوّية ضمن نظام العلاقات الدولية، وامتلاك السطوة على الدول الأخرى»، (Gill, 2003, 41-42).

بينما يحلّل نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) الشكل التقليدي للهيمنة ويرى أن أساسه هو الإكراه أو القسر، فالفكرة التقليدية تنطوي على فكرة الهيمنة العسكرية أو الاقتصادية التي تستخدمها القوّة المهيمنة في محاولة لفرض الولاء القسري على بقية المجتمع العالمي، (Chomsky, 2003).

ويقدم روبرت كوكس (Robert Cox)، بناءً على أعمال الباحث الإيطالي جرامشي (Gramsci)، مفهوماً آخراً، فوفقًا له «الهيمنة هي بنية من القيم والتفاهمات حول طبيعة النظام الذي يتخلل نظامًا كاملاً من الدول والكيانات غير الحكومية في النظام المهيمن، تكون هذه القيم والتفاهمات مستقرة نسبيًا ولا جدال فيها وترتكز مثل هذه البنية من المعاني على بنية السلطة حيث تهيمن دولة واحدة على الأغلب ولكن هيمنة تلك الدولة ليست كافية لخلق الهيمنة، تنبع الهيمنة من الطبقات الاجتماعية المهيمنة في الدول المهيمنة بقدر ما اكتسبت طرق العمل والتفكير هذه إذعان الطبقات الاجتماعية المهيمنة في الدول الأخرى، (Cox, 1993).

المنظور الواقعي للهيمنة

يفترض مفهوم الهيمنة في الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism) حالة من عدم توازن القوى في النظام الدولي، تتمتّع دولة واحدة بالميزة على بقية الدول ويحدّد ذلك امتلاكها للقوة المادية مما يمكّنها من ممارسة القيادة أو الهيمنة على النظام الدولي، (Giplin, 1987) وهذا يمنح الدولة المهيمنة بطبيعتها قدرة كبيرة على الإكراه والتأثير والسيطرة على بنية النظام الدولي، بالتالي على السلوك الدولي للوحدات المكونة له وهكذا فإن النظام الدولي الأحادي القطب هو الذي يحدد نظام الهيمنة بالنسبة للواقعيين فاستقرار الهيمنة يعتبر أحد أهم الأسهامات الواقعية في تحليل الهيمنة، وتفترض النظرية أن النظام الدولي من المرجح أن يظل مستقرا في ظل وجود دولة واحدة مهيمنة علاوة على ذلك فإن سقوط هذه الدولة المهيمنة أو تراجع هيمنتها يقلل من فرص الاستقرار في النظام الدولي، (Kindelberger, 1973) تفترض نظرية استقرار الهيمنة أن تراجع القوّة المهيمنة سيصاحبه صعود منافس جديد، وستزداد احتمالات الحرب وظهور نظام جديد سينتج عن اندلاع حرب عالمية أو نظام

هيمني، اي أن الحرب بين الدولة المهيمنة السابقة والمنافس الصاعد يخلق نظامًا جديدًا للهيمنة، (Giplin, 1988).

وقد أُنتُقِد التفسير الواقعي للهيمنة بسبب تركيزه على الدولة، وتحديدًا القوى العظمى باعتبارها الفاعل الوحيد القادر على إنشاء نظام الهيمنة ممّا ترتّب عليه إهمال دور الجهات الفاعلة الأخرى في التأثير وبناء الهيمنة العالمية، (Ashraf, 2019).

المنظور الليبرالي للهيمنة

عندما ظهرت نظرية استقرار الهيمنة، انتقدت الليبرالية الجديدة تلك النظرية وافتراضاتها وخلافًا لنظرية استقرار الهيمنة يرى الليبراليون الجُدد (Neoliberals) أن القواعد التأسيسية للنظام الذي أنشأته الدولة المهيمنة قد تستمر حتى بعد تراجع تلك الدولة، من خلال التركيز على القوّة المؤسّسية وقوّة التعدّدية القائمة على القواعد التأسيسية للنظام، حيث طوّر روبرت كيوهين فكرة مفادها أن النظام الدولي يمكن أن يستمر في العمل من خلال مؤسّساته الدولية حتى بعد انهيار أو تراجع قوّته المهيمنة التأسيسية، (Keohane, 1984).

لقد شكّلت نهاية الحرب الباردة ظهور مفهوم «الحكم العالمي» وهذا يعكس الفهم الليبرالي الدولي لما يُعرَف بـ «الهيمنة الصالحة» التي تنسّقها القوى الكبرى بمساعدة المنظّمات فوق الوطنية والمجتمع المدني العالمي، ولذلك نجحت الليبرالية الجديدة في تحويل التحليل حول الهيمنة من التركيز على موضوع الهيمنة إلى تحليل ظروف الهيمنة وآليات عملها، حيث ترتبط الهيمنة العالمية من منظور ليبرالي بالقيادة الدولية المنسّقة من خلال الأعراف والمؤسسات المتعدّدة الأطراف، (Ashraf, 2019).

الآلية المحرّكة لنهاية الهيمنة الأمريكية

هناك محرّكان لتراجع الهيمنة الأميركية، أحدهما خارجي يتمثّل في ظهور اقتصاديات عظمى وقوى عسكرية صاعدة تمكّن دولها من التأثير في السياسة العالمية، دفعت نحو تحوّل غير مسبوق في مركز القوّة الاقتصادية العالمية من المنطقة الأوروبية الأطلسية إلى آسيا، و محرّك داخلي يتلخّص في الانحدار النسبي في القوّة الاقتصادية الأميركية والأزمة المالية التي تلوح في الأفق والتي تواجه الولايات المتّحدة، والشكوك المتزايدة بشأن قدرة الدولار على الاحتفاظ بالعملة الاحتياطية على المدى الطويل، وفي هذا الصدد فإن الانحدار النسبي للولايات المتّحدة ونهاية القطبية الأحادية يرتبطان ارتباطاً لا ينفصم: فصعود قوى عظمى جديدة، وخاصة الصين، يشكّل في حدّ ذاته الدليل الأكثر وضوحاً على تآكل قوّة الولايات المتّحدة. بمعنى آخر، صعود الصين يشير إلى نهاية الأحادية القطبية.

أولاً: المحرّك الداخلي لتراجع الهيمنة الأمريكية

في تفسير الحال الأوّل تحتّم الدراسة البحث في عوامل وأسباب انحدار قوّة الولايات المتّحدة الأمريكية، حيث أن الانحدار الأميركي يشكّل جزءاً من اتجاه أوسع في السياسة الدولية: تحوّل القوّة الاقتصادية بعيداً عن القلب الأوروبي الأطلسي نحو القوى الإقليمية الصاعدة أو كما يطلق عليها البعض (الأسواق الناشئة).

المحلّل والمؤلف فرانسيس فوكوياما، الذي تحدّث في التسعينيات عن «نهاية التاريخ» وانتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية بقيادة الولايات

المتّحدة، يكتب الآن عن نهاية الهيمنة الأمريكية، حيث يقول «لقد استمرت الهيمنة الأمريكية في ذروتها لفترة أقل من 20 عاما، من سقوط جدار برلين في عام 1989 إلى الأزمة المالية في 2007-2009 ،حيث كانت مهيمنة في ذلك الوقت في العديد من مجالات القوّة، العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية كانت ذروة الغطرسة الأميركية هي غزو العراق في عام 2003، عندما كانت تأمل أن تكون قادرة على إعادة تشكيل ليس فقط أفغانستان والعراق، بل والشرق الأوسط برمته»،(Fukuyama, 2022).

هناك من يعترف بأن مصادر الضعف والركود الأمريكي هي «محلية وليست دولية»، فنلاحظ مثلاً أن فوكوياما يرى بأن أمريكا «ستظل قوّة عظمى لسنوات قادمة، لكن تأثيرها سيعتمد على قدرتها على حل مشاكلها الداخلية أكثر من اعتماده على سياستها الخارجية» (Fukuyama, 2022)، ويعتقد أن الولايات المتّحدة تواجه تحدّيات داخلية كبرى، فالمجتمع الأميركي يعاني من استقطاب عميق ويجد صعوبة في التوصل إلى إجماع حول أي شيء تقريباً بدأ هذا الاستقطاب مع القضايا السياسية الأمريكية مثل الضرائب والإجهاض، لكنه توسع ليتحوّل إلى صراع مرير حول الهوية الثقافية وبخصوص التحديّات التي تواجه المجتمع الأمريكي وتجعل الأمريكيين غير قادرين على التوصل إلى إجماع حول أي شيء يقول حتى التهديد الخارجي، مثل فيروس كورونا لم يجعل الأميركيين يتّحدون معًا فأزمة كورونا أدّت إلى تعميق الانقسامات والمسافة الاجتماعية في أميركا، لقد أصبحت الكمّامات واللقاحات قضايا سياسية وليست تدابير للصحّة العامّة، وقد امتدّت الصراعات إلى جميع جوانب الحياة من الرياضة إلى العلامات التجارية الاستهلاكية فقد حلّت محل الهويّة المدنيّة التي كانت تفتخر بأميركا باعتبارها ديمقراطية متعدّدة الأعراق. (Fukuyama, 2022)

ومن جهة أخرى، يعتقد تشوسودوفسكي أن الولايات المتّحدة عندما خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها القوّة المهيمنة الجديدة التي لا تقبل الجدل، قادت عملية إعادة هيكلة النظام العالمي الرأسمالي، وقد أسهمت عملية إعادة الهيكلة التي قادتها الولايات المتّحدة في ازدهار غير مسبوق للرأسمالية العالمية في الخمسينيات والستينيات، ولكن بحلول أواخر الستينيات، واجه النظام العالمي الرأسمالي موجة جديدة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث عانت الولايات المتّحدة والدول الرأسمالية الأخرى (أوروبا الغربية واليابان) منذ منتصف الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات، من انخفاض مستمر في معدّل الربح والكثير من المشاكل الداخلية، (Chossudovsky, 1998).

في مواجهة هذا التضخّم حولت السياسة الأمريكية تركيز تراكم رأس المال من التوسّع المادّي إلى التوسّع المالي، فمن أجل احتواء التضخم المتزايد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بشكل كبير، وأدت سياسة التقشف النقدي إلى ركود عميق في الداخل وأزمات ديون من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الشرقية، وقد ساعدت حالات الركود الاقتصادي التي أعقبتها على إضعاف قوّة الطبقة العاملة التفاوضية في البلدان الأساسية للنظام العالمي الرأسمالي، ومن ناحية أخرى أدت «التعديلات الهيكلية» و«العلاج بالصدمة»*[2]التي فرضها صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي إلى إفقار الشعوب في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا، لكنها أجبرت رأس المال المالي على التدفق مرة أخرى إلى الولايات المتّحدة،(Chossudovsky, 2022).

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كان تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط . المنطقة الرئيسية المنتجة للنفط والغاز الطبيعي في العالم ـ يشكّل مصدر قلق دبلوماسي واستراتيجي كبير للولايات المتّحدة بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، قرّرت النخب الحاكمة في الولايات المتّحدة الشروع في مقامرة استراتيجية باستخدام القوّة العسكرية للسيطرة على جزء كبير من الشرق الأوسط بشكل مباشر من أجل إقامة هيمنة عالمية دائمة قبل أي دولة كبرى أخرى فشلت المقامرة بشكل مذهل، وبدلاً من تأمين الهيمنة الدائمةحوّلت هزيمة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط التراجع البطيء والتدريجي للهيمنة إلى تراجع متسارع وحاد (Waller-stein, 2003, 13-30)، وبعد الانسحاب الكارثي من أفغانستان تخلّت الولايات المتّحدة عن أي إدّعاء بأنّها القوّة الخارجية المهيمنة في الشرق الأوسط (Waller-stein, 2014).

في الوقت الحالي يعاني الشرق الأوسط حالة عدم استقرار ويعيش وضعاً هشاً إلى حد كبير فقد دخلت العديد من القوى الإقليمية، مثل إيران والسعودية وإسرائيل ومصر وتركيا في تفاعلات معقّدة مع بعضها البعض إما من خلال الأعمال العدائية أو من خلال التحالفات التكتيكية المتغيّرة باستمرار وبسرعة وتستمر الصراعات في اليمن وفلسطين وسوريا وليبيا ومع اقتراب إيران من التحوّل إلى قوّة نووية فعلية، يتزايد الخطر المتمثّل في احتمال تحوّل التهديد الإسرائيلي بالقيام بعمل عسكري مباشر ضد إيران إلى حقيقة واقعة، وبالتالي فإن الانهيار الجيوسياسي في الشرق الأوسط الناتج عن انسحاب الولايات المتّحدة بات أمراً مرجّحاً، بعد أن جلبت الحرب بين روسيا وأوكرانيا كارثة جيوسياسية إلى عتبة أوروبا (Von, 2022).

لقد أدّى الاستقطاب الداخلي بالفعل إلى الإضرار بالنفوذ العالمي للولايات المتّحدة، لقد تضاءلت جاذبية أميركا إلى حد كبير: فالمؤسّسات الديمقراطية الأميركية لم تعمل كما ينبغي لها في الأعوام الأخيرة، الأمر الذي يدفع الدول والمجتمعات أن تحجم عن أن تحاكي النماذج السياسية الأميركية التي باتت مأزومة وتعاني خللاً وظيفياً؟ يذكر فوكوياما أن الدولة التي تضرب المثل في الديمقراطية فشلت حتى في تحقيق انتقال سلمي للسلطة بعد الانتخابات التي جرت في السادس من يناير 2021 (Fukuyama, 2022).

ومع ارتفاع الإنفاق العسكري الأميركي إلى مستويات مرتفعة، فمن المحتّم أن تتزايد الضغوط السياسية المحلية الرامية إلى إجراء تخفيضات حادّة في الإنفاق العسكري الدفاعي، وكما يقول لين (Layne) استنادا إلى جوناثان كيرشنر خبير الاقتصاد السياسي الدولي بجامعة كورنيل، فإن الحجم المطلق لنفقات الدفاع الأمريكية من المرجّح أن يكون حاسماً في المستقبل عندما تتعرّض الولايات المتّحدة لضغوط لاتّخاذ خيارات حقيقية بشأن الضرائب والإنفاق، وعندما يصبح الاقتراض أكثر صعوبة ومن الصعب تأجيل التعديل، فيجب الاختيار بين زيادة الضرائب

وخفض الإنفاق غير الدفاعي، وخفض الإنفاق الدفاعي وفي ربيع عام 2011، اقترحت إدارة أوباما خفض الإنفاق العسكري الأميركي بمقدار 400 مليون دولار على مدى إحدى عشرة عاماً، كما أن هناك حاجة إلى تخفيضات أخرى أكبر بكثير وتعني التخفيضات الكبيرة في مجال الدفاع أن الولايات المتّحدة سوف تضطرّ خلال السنوات المقبلة إلى تقليص التزاماتها العسكرية الخارجية سِترتّب على هذا نتيجتان أولاً: مع انخفاض إنفاق الولايات المتّحدة على الدفاع، سوف تتمكّن الصين (وغيرها من القوى العظمى الجديدة) من سدّ فجوة القوّة العسكرية مع الولايات المتّحدة.

ثانياً: سوف تتضاءل قدرة الولايات المتّحدة على العمل كعامل استقرار إقليمي وحارس للعالم (Layne, 2012).

فوق ذلك أدّت الحرب بين روسيا وأوكرانيا والعقوبات التي فرضها الغرب على روسيا إلى مزيد من الضرر لسلاسل التوريد العالمية التي لم تتعافَ بعد من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد العالمية، وحتى قبل الحرب الروسية الأوكرانية كانت الرأسمالية الأوروبية تسير على مسار الانحدار النسبي، فقد انخفضت حصّة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي (مقاسة بسعر صرف السوق) من 25% في عام 2005 إلى 18% في عام 2020 (البنك الدولي 2022)، فالازدهار الاقتصادي للرأسمالية الأوروبية يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على الحفاظ على المزايا في بعض قطاعات التصنيع عالية التقنية والتي تعتمد بدورها على إمدادات الطاقة الرخيصة بالإضافة إلى بيئة جيوسياسية مستقرة وسلمية نسبيًا، لقد دمّرت الحرب الروسية الأوكرانية كِلا الشرطين المطلوبين لتحقيق الرخاء الأوروبي (Von, 2022)، وإذا انهار الاقتصاد الأوروبي، فمن غير المرجّح أن تظل الدول الرأسمالية الأوروبية مستقرّة سياسيا واجتماعيا،وربما تصبح بنية الاتحاد الأوروبي نفسها موضع شك، أوروبا هي الأصل الجغرافي للنظام العالمي الحديث إن تفكك الرأسمالية الأوروبية يمكن أن يرمز إلى الانهيار النهائي للنظام العالمي القائم (Von, 2022).

من ناحية أخرى يتوقّف التفوّق الجيوسياسي الأميركي على الدور الذي يلعبه الدولار كعملة احتياطية، وإذا خسر الدولار هذه المكانة فإن الهيمنة الأميركية لن تكون قادرة على الصمود.

من وجهة نظر أمريكية، فرغم أن الشكوك حول صحة الدولار على المدى الطويل كانت موجودة قبل فترة الركود العظيم، فإن أحداث 2007-2009 أدّت إلى تضخيمها في ناحيتين رئيستين، فأولا: أصبح اللاعبون الكبار على الطرف الآخر في الاقتصاد الدولي إما منافسين جيوسياسيين مثل الصين، أو «حلفاء» غامضين مثل أوروبا، التي لديها طموحاتها الخاصّة ولم تعد في حاجة إلى حماية الولايات المتّحدة من تهديد الاتحاد السوفييتي.

وثانياً، يواجه الدولار مستقبلاً غامضاً بسبب المخاوف من أن قيمته سوف تتضاءل بمرور الوقت. وينعكس تصويت الصين بحجب الثقة عن مستقبل الدولار في دعوات الصين لإنشاء عملة احتياطية جديدة لتحل محل الدولار، والتدويل التدريجي للرنمينبي، وهكذا تدق أجراس الإنذار بشأن الوضع غير المؤكّد للدولار (Layne, 2012).

ب. المحرّك الخارجي لتراجع الهيمنة الأمريكية

تورّطت الولايات المتّحدة الأمريكية في حروب مكلّفة وطويلة في أفغانستان والعراق، ممّا أدّى إلى اتساع فجوة التفاوت في الثروة، وانهيار قطاع التصنيع داخليّاً، على المستوى الدولي استفادت الصين من قوّتها العاملة الهائلة لدفع اقتصادها، مما أدّى إلى حرمان العديد من وظائف الطبقة المتوسّطة في المصانع في أمريكا، وباستخدام تدفّق رأس المال الجديد حقّقت الصين المليارات من الاستثمارات الاستراتيجية في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا، ووضعت نفسها في موقع السيطرة على الأسواق، لقد دفعت هجمات 11 سبتمبر الولايات المتحدة للتورّط في حروب عبثية على الإرهاب باهظة التكاليف في أفغانستان والعراق مدفوعة بغريزة الهيمنة والتسيّد والتفرّد بالزعامة، في الوقت الذي تفرغت الصين وروسيا لاستعادة عافيتهما الاقتصادية ونفوذهما الدولي.

ثمة من يرى أن الاقتصاد العالمي ربما ينقسم إلى كتلتين بناءً على تدفّقات التجارة والاستثمار التي باتت تتغيّر على نحو يدفع بهذا الاتجاه على سبيل المثال، تتاجر الصين الآن مع الجنوب العالمي أكثر من تجارتها مع الغرب وعلى الرغم من التكاليف الباهظة المترتبة على التفتت الاقتصادي، فإن الصين، في سعيها إلى الحد من تعرضها للضغوط المستقبلية، كانت تعمل بهدوء على فصل قطاعات كبيرة من اقتصادها عن الغرب (Layne, 2012).

وعندما يتعلق الأمر بإنشاء نظام عالمي بديل، فإن البيئة العالمية الحالية المبتلاة بالصراعات ربما تعمل لصالح الصين، ففي نهاية المطاف كانت الحرب هي التي أدت إلى ظهور النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتّحدة، بما في ذلك المؤسسات التي تدعمه مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتّحدة، وحتى إصلاح هذه المؤسسات بشكل هادف أثبت أنه أمر بالغ الصعوبة في أوقات السلم.

تحدّي القوى الصاعدة

جذوة النار التي تشتعل تحت الرماد

تتمثّل في تنامي نفوذ القوى الصاعدة بشكل سلمي وهادئ فلم تواجه القوى الصاعدة بقيادة الصين المؤسّسات الدولية القائمة بشكل مباشر، وكما يعتقد بعض الخبراء (Kennedy, 1987) بأنها لا تبدو من حيث الواقع أنها تسعى إلى الإطاحة بهذه المؤسّسات لكنّها تعمل بهدوء على صياغة اللبنات الأولية لما يمكن أن يُطلق عليه «النظام الموازي» الذي سوف يكمّل وقد يتحدّى، المؤسّسات الدولية القائمة اليوم، إن القوّة الاقتصادية المتنامية للصين مكّنتها من التأثير على المؤسّسات والعلاقات الاقتصادية في العالم، ويمكن الاستدلال عن مستقبل الاقتصاد العالمي من خلال تتبّع الخطط المصرفية والمالية على أرض الواقع، فالمبادرات الجديدة التي قدّمتها الصين وهي «حزام واحد- طريق واحد أو الحزام والطريق» (OBOR)**[3] والبنك الآسيوي لتنمية البنية التحتية (AIIB) (ليوازي البنك الدولي)، وبنك التنمية الجديد بقيادة مجموعة البريكس (NDB BRICS) ومجموعة التصنيف الائتماني العالمي (ليوازي موديز وستاندرد آند بورز)، وتشاينا يونيون باي (ليوازي ماستركارد و Visa)، وCIPS (ليوازي SWIFT)، ومجموعة البريكس (لتوازي مجموعة السبعةG7)، والعديد من المبادرات الأخرى، تعكس في الواقع سعي الصين لتصبح قوّة

اقتصادية إقليمية وعالمية تتحدّى تفوّق الولايات المتحدة، وسوف تلعب هذه المؤسّسات دورًا رئيساً في ظهور نظام ما بعد الغرب (Von, 2022)، يمكن لمبادرة «الحزام والطريق» أن تساعد في توسيع علاقات الصين الاقتصادية مع العديد من الدول الأوراسية وتعزيز النفوذ الاقتصادي للصين في أوراسيا، حيث يهدف هذا المشروع الكبير إلى تعزيز القوّة الناعمة للصين بشكل فعّال في المنطقة الأوراسية بأكملها، فممارسة القوّة الاقتصادية الصينية يمكن أن تساعد في إيجاد حلول آسيوية للمشكلة الآسيوية، وقد تم تضمين هذا الاتجاه في خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة شنغهاي في عام 2014 حيث قال «... يتعيّن على شعوب آسيا إدارة شؤون آسيا، وحل مشاكل آسيا، ودعم أمن آسيا، وتتمتع آسيا بالقدرة والحكمة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تعزيز التعاون» (حميد، 2021).

إن صعود قوى عظمى جديدة يشكّل الدليل الأقوى على نهاية الأحادية القطبية، إن أهم مؤشرين يوضحان ما إذا كانت القوى العظمى الجديدة آخذة في الصعود هما معدّلات النمو النسبي وحصص الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[4] أصبح من المستحيل الآن إنكار الأدلّة التي تشير إلى أن النظام الدولي يتحوّل بسرعة إلى متعدّد الأقطاب، ويشير بالتالي إلى انحدار القوّة النسبية لأميركا والصين هي الدليل الأول على التحوّل في مركز الجاذبية الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، لقد استطاعت الصين أن تقفز بمصادر قوّتها إلى الحد الذي مكّنها من اكتساب القدرات العسكرية التي تحتاجها للتنافس مع الولايات المتّحدة على الهيمنة الإقليمية في شرق آسيا، نجحت الصين بسرعة في أن تتحوّل إلى دولة رائدة عالمياً في مجال التكنولوجيات المتقدّمة بدءً بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في 2001، ومضت قُدُماً في النجاح من تحويل سلاسل التوريد العالمية، إلى تحقيق النجاح في الدبلوماسية الدولية، مستفيدة من نجاحها لتصبح الشريك التجاري والتنموي الرئيس للاقتصادات الناشئة في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. (Kennedy, 1987)

روسيا، بدورها، وجدت ملاذاً مع الصين، التي تزوّد الاقتصاد الروسي بالطاقة الآن، وذلك بعد فصل روسيا عن النظام الاقتصادي الغربي وحظرها من نظام سويفت، وتقليص وجود البنوك الأمريكية، ولا يقتصر هذا التحوّل الهائل على روسيا فقط وبعد رؤية التأثير المذهل للعقوبات الأمريكية، تدرس المملكة العربية السعودية قبول اليوان بدلاً من الدولار لشراء النفط الصيني، بينما تستفيد الصين من الصراع الأوكراني من خلال جذب المزيد من الدول إلى مجال نفوذها الاقتصادي.

تُعد الهند من بين القوى الإقليمية الصاعدة أيضاً التي تعتبر من دول الصف الأوّل بالإضافة إلى الصين وروسيا، ويشمل الصف الثاني من القوى الإقليمية الصاعدة إندونيسيا وتركيا وكوريا الجنوبية والبرازيل وجنوب أفريقيا، في تقرير صدر في مايو 2011، توقّع البنك الدولي أن ست دول - الصين والهند والبرازيل وروسيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية - سوف تمثل نصف النمو الاقتصادي العالمي بين عامي 2011 و2025 (Layne, 2022).

لقد أصبحت الصين، التي حولت نفوذها الاقتصادي إلى نفوذ جيوسياسي، حجر الزاوية في مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. فمع تشكيلها 41% من سكان العالم ونحو ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تعمل مجموعة البريكس على التوسع لتشمل المتقدمين من نحو 19 دولة، وتشمل هذه الدول الجزائر والأرجنتين والبحرين ومصر وإندونيسيا وإيران والمكسيك ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة.

بات يُنظَر إلى التقارب الذي توسطت فيه الصين مؤخرا بين إيران والمملكة العربية السعودية على أنه سمة من سمات النظام الآسيوي الصاعد وكما يوضح آرايا، فإن آسيا تعيد تجميع نفسها وتستعيد أنماط التجارة والتبادل الثقافي التي ازدهرت قبل فترة طويلة من الاستعمار الأوروبي والهيمنة الأميركية، وعلى النقيض من الآراء السائدة على نطاق واسع في الولايات المتحدة، فإن أغلب بلدان الجنوب العالمي (Global South) لا ترى في الصين تهديدا عسكريا أو أمنيا مباشراً، بل إن الصين أصبحت الآن مصدرا رئيساً للاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل التجاري(Araya, 2023).

الخاتمة

خلف صعود الصين تأثيرا على الأحادية القطبية حتى بدأ العالم يتنبأ بنهاية وشيكة للهيمنة الأميركية على النظام الدولي، خاصة مع تصاعد المشاكل الاقتصادية والمالية الداخلية التي تواجهها الولايات المتّحدة وما يمكن أن يترتب من آثار على السلام الأميركي الداخلي والخارجي، غير أن هناك من يجزم بإن الولايات المتّحدة قادرة على حماية نفسها ضد أي خسارة للهيمنة في المستقبل من خلال العمل على «تأمين» السمات الأساسية للسلام الأميركي: مؤسّساته، وقواعده، وأعرافه . حتى تتمكن من البقاء بعد الأحادية القطبية (Layne, 2022)، كما يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك من عناصر القوّة الشاملة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والثقافية، فإنها حتى لو تعرّضت للضعف أو المنافسة في أحد الميادين أو القطاعات، فان تفرّدها وسيطرتها في مجالات متعدّدة أخرى يمكن أن يعوّض أي تراجع ظرفي، وبما أن القوّة نسبية وتقاس بالمقارنة مع قوّة الآخرين فإنه وبالاستناد إلى كل المقاربات القائمة على معايير القوّة وأسسها بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها في النظام الدولي في شكله الحالي نجد أن الولايات المتحدة لا تزال في المراكز المتقدّمة والأقوى مقارنة بالقوى الأخرى الأمر الذي يترتّب عليه استمرارية الدور المؤثّر للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي حاضراء ومستقبلاً (علي، 2009).

لكن هناك من لديه وجهة نظر مختلفة، حيث يعتقد أن هناك صلة حاسمة بين المكانة العسكرية والاقتصادية للقوّة العظمى، من ناحية،

وهيبتها ونفوذها الناعم من ناحية أخرى. إن انحسار هيمنة الولايات المتّحدة يثير مسألة ما إذا كانت لديها السلطة لأخذ زمام المبادرة في إصلاح النظام الدولي الذي تشكّل بعد عام 1945 (Halper, 2010)، لقد أبرز السلام الأمريكي الأيديولوجية الليبرالية للولايات المتّحدة في الخارج، وأكد عالميتها باعتبارها الحل الأمثل أما اليوم فإن النموذج الأميركي للسوق الحرة والديمقراطية الليبرالية، الذي عُرِفَ في التسعينيات بأسم إجماع واشنطن، يتعرض للتحدي من قِبَل نموذج بديل، وهو إجماع بكين، فضلاً عن ذلك فإن أزمة الركود الأعظم تسببت في تشويه النموذج الليبرالي الأميركي. وبالتالي فقد أصبح من المشكوك فيه ما إذا كانت الولايات المتّحدة تحتفظ بالمصداقية والشرعية اللازمة لقيادة عملية تجديد النظام الدولي.

لم يحسم بعد الجدال الدائر حول هيكل النظام الدولي الراهن، وما يمكن أن يطرأ عليه من تغيرات أو ما يؤثر فيه من متغيرات، وأيّاً كان الرأي حول النظام الدولي ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب وأيّاً كان التحوّل في هيكل النظام الدولي بشكل سلمي أو عنيف، فلا شك في تقلص الفوارق والفجوات بين «الولايات المتحدة والصين»، على نحو ينذر بصعود القرن الآسيوي، وتداعي الهيمنة الغربية وتصاعد الصراع بين «الولايات المتحدة والصين (البهيّ، 2018).

الصين الآن تتأهب لأن تصبح قوّة عظمى في السياسة العالمية، فهي بكل المقاييس قوّة إقليمية مهيمنة في آسيا، سواء في الاقتصاد أو من حيث القوّة العسكرية أو القوّة الناعمة، ويُتَنبأ لها أن تكون قادرة على تحدّي سيادة الولايات المتّحدة، ومن خلال النظر إلى النمو الاقتصادي للصين، وبرنامج التحديث العسكري، وتكتيكات القوّة الناعمة المتزايدة في آسيا وحول العالم، فإن صعود الصين المستمر سيكون عاملاً مهماً في تشكيل النظام الدولي. لقد تغيّر الاقتصاد العالمي، وحتى إن حافظت الولايات المتّحدة على تفوّقها العسكري، فإن القوّة العسكرية هي أداة بالغة العنف، إن محاولة الدخول والسيطرة على السياسات الداخلية في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي تُعد وصفة للفشل الذي أدّى بالفعل إلى نتائج عكسية. وفي العديد من القضايا العالمية، بما في ذلك تغيّر المناخ أو الاستقرار المالي، أو القواعد التي تحكم الإنترنت، ففي ظل تزايد حالة عدم الاستقرار وتنامي القوّة الناعمة وقدرة العديد من الدول على امتلاكها لم تعد القوّة العسكرية هي الحل فحسب نظرية استقرار الهيمنة من المرجح أن يظل النظام الدولي مستقرا في ظل وجود دولة واحدة مهيمنة، وبالتالي فإن سقوط هذه الدولة المهيمنة أو تراجع هيمنتها يقلل من فرص الاستقرار والتماسك في النظام الدولي، وتفترض هذه النظرية أن تراجع القوّة المهيمنة سيصاحبه صعود منافس جديد، وستزداد احتمالات الحرب، وظهور نظام جديد سينتج عن اندلاع حرب عالمية أو نظام هيمني، أي أن الحرب بين الدولة المهيمنة السابقة والمنافس الصاعد يخلق نظامًا جديدًا للهيمنة.

الهوامش

1. كانت حالة الجمود في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة سبباً في تحويل المزيد من المسؤولية إلى الجمعية العامة للأمم المتّحدة، التي اضطرت بشكل خاص إلى تبني قرار بشأن الحرب في غزّة يدعو إلى

«هدنة إنسانية» وإنهاء الحصار الإسرائيلي. و لسنا بحاجة إلى التذكير بأن الجمعية العامة ضعيفة في الأساس، وعلى النقيض من مجلس الأمن فإن قراراتها ليست ملزمة قانوناً.

2. يشير مصطلح «العلاج بالصدمة» إلى مفهوم صدمة الاقتصاد أو زعزعته مجازيًا، من خلال سياسات

3.اقتصادية مفاجئة ومتسارعة ومثيرة تؤثر على الأسعار والتوظيف. وتشمل خصائص العلاج بالصدمة إنهاء الضوابط على الأسعار، وخصخصة المؤسّسات والمنشآت المملوكة للقطاع العام، وتحرير التجارة..

** مبادرة الحزام والطريق والمعروفة أيضا باسم حزام واحد-طريق واحد One Belt One Road أو OBOR/1B1R ، هي استراتيجية عالمية لتطوير البنية التحتّية تبنّتها الحكومة الصينية في عام 2013 للاستثمار في أكثر من 150 دولة ومنظمة دولية. وهي تعتبر محور السياسة الخارجية للزعيم الصيني شي جين بينغ.

المراجع

أولاً: المصادر العربية

1. البهيّ، رغدة، «الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي»، مجلّة السياسة الدولية، 2018. http://search.mandumah.com/Record/951612

الجزيرة-https://www.aljazeera.net/pol/itics/2020/4/4 موعد آخر دخول 5:20، 04/12/2023

2. حسن نافعة، الأمم المتّحدة في نصف قرن، سلسلة عالم المعرفة 202 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص. 304.

3. ديب على حسن، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، مراجعة إسماعيل الكبرى، دار الأوائل، سوريا، 2002.

4. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ط[2]، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، 1999.

5. سليم كاطع علي، «مقومات القوّة الامريكية وأثرها في النظام الدولي»، دراسات دولية، العدد 42، 2009 على الموقع https://www.iasj.net/iasj/down-load/02707cf2a2dd2235

6. شمال، حسين مصطفى، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في المفاهيم والاصول- التاريخ والمراحل- الاحداث والظواهر- المناهج و النظريات، ،ط[1]، مكتبة التفسير للطبع والنشر، أربيل، 2020

7. العادلي محمود الصالح، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

8. عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، ط1، بيروت، 2021

9. كيسنجر، هنري، فيروس كورونا سيغير النظام العالمي إلى الأبد، على الموقع

10. لؤي صبوح وآخرون، العلاقات الصينية الأمريكية في ظل الصعود الصيني، على الموقع http://journal.tishreen.edu.sy/index.php/econlaw/article/view/8798

11. مايكل جي مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند RAND، كاليفورنيا، 2016

12. محمد بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

13. محمّد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتّحدة ومستقبل الصراع الدولي دراسة في فلسفة السياسة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، برنامج الدراسات العليا 2013

14. مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتّحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع: http://www.acrseg.org/36519

15. يورغ سورنسن، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزولي، منشورات عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 480، الكويت، 2020

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Araya, Danial, America's Unipolar Moment Is Over: What Comes Next Is Unclear على الموقع https://www.cigionline.org/articles/americas-unipolar-moment-is-over-what-comes-next-is-unclear/22/11/2024، 3:25 آخر زيارة

2. Ashraf, Nussaiba, Revisiting international relations legacy on hegemony The decline of American hegemony from comparative perspectives. على الموقع www.emeraldinsight.com/2631-3561.htm 29/01/2024، 1:05 آخر زيارة

4. Cox, Robert W. "Gramsci, Hegemony and International Relations: An Essay in Method," in Gramsci, Historical Materialism and International Relations, ed. Stephen Gill (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. 9-42

5. ---------- "Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory," Millenniun: Journal of International Relations Studies 10, 1981

6. Douglas Lemke, "Toward A General Understanding Of Parity And War", Conflict Management and Peace Science, Vol. 14, No. 2, 1995, pp. 143-162

7. Gill, Stephen "Epistemology, Ontology, and the Italian School," in Gramsci, Historical Materialism and International Relations, ed. Stephen Gill, Cambridge, Cambridge University Press, 2003, p 41-42

8. Giplin, R., War and Change in World Politics,

Cambridge University Press, Cambridge, 1981

9. ----------, "The Theory of Hegemonic War", The Journal of Interdisciplinary History, Vol. 18, No. 4, pp. 591-613

10. Halper, Stefan. The Beijing Consensus, Basic Books, New York, 2010

11. Von Minqi Li, The Collapse of the American Hegemony and the Challenges of the 21st Century على الموقع https://zeitschrift-luxemburg.de/artikel/the-collapse-of-the-american-hegemony-and-the-challenges-of-the-21st-century/ تاريخ آخر دخول 04/12/2023، 6:55

12. Kennedy, P. The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict, 1500 to 2000. New York: Random House, 1987

13. Kindelberger, C.P. The World in Depression, 1929-1939, University of Columbia press, New York, NY, 1973

14. Keohane, R.O. After Hegemony: Cooperation and Discord in World Political Economy, Princeton university press, Princeton, NJ., 1984
Layne, Christopher "This Time It's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana" International Studies Quarterly, Vol. 56, No. 1, March 2012, pp. 203-213

15. Chomsky, Noam, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance, New York, Metropolitan Books, 2003

16. The Economist, Francis Fukuyama on the end of American hegemony, على الموقع https://www.economist.com/by-invitation/2021/08/18/francis-fukuyama-on-the-end-of-american-hegemony تاريخ آخر دخول 04/12/2023، 5:45

17. Von Minqi Li, The Collapse of the American Hegemony and the Challenges of the 21st Century على الموقع https://zeitschrift-luxemburg.de/artikel/the-collapse-of-the-american-hegemony-and-the-challenges-of-the-21st-century/ تاريخ آخر دخول 02/12/2023، 4.05

18. Wallerstein, Immanuel The Decline of American Power: The US in a Chaotic World, New York: The New Press, 2003, pp. 13-30
Wallerstein "U.S. Standing in the Middle East," Immanuel Wallerstein Commentaries No. 390, December 1, , 2014. على الموقع https://iwallerstein.com/u-s-standing-in-the-middle-east/ تاريخ آخر دخول 05/12/2023، 2:13

مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية الليبية

أ. أحمد حسين القماطي
باحث أكاديمي
Ahmad.algamaty@lab.edu.ly

ا. د فاخر مفتاح بوفرنة
أستاذ بقسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
Buferna@yahoo.com

الملخص:

يكمن الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية، وقد تم دراسة المصارف التي تقع إداراتها الرئيسة بمدينة بنغازي، وهي مصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف المتوسط، واستخدم استبيان تم توزيعه على عينة طبقية عشوائية نسبية من مجالس الإدارة واللجان التابعة لها والإدارات التنفيذية بهذه المصارف، حيث بلغ عددها (82) مفردة مكونة من رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء وأعضاء اللجان التابعة لمجالس الإدارة ومديري الإدارات التنفيذية.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما اعتمدت في جانبها العملي على التحليل النوعي والذي أُستخدم لتحديد مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة للمصارف محل الدراسة، حيث تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والانحرافات المعيارية، ومعامل ألفا - كرونباخ (Cronbach's alpha)، واختبار كولموجورف – سميرنوف Kolmogor-ov- Smirnov's))، واختبار(t-test) لعينة واحدة، والمتوسط المرجح والوزن النسبي.

توصلت الدراسة إلى أن مستويات تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها: (أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وسياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف، وإجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين)، جميعها مرتفعة، وأن أكثر أبعاد الحوكمة تطبيقاً: بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأقلها تطبيقاً: بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المصارف التجارية الليبية.

The Role of Governance in Achieving the Integrity Performance of Libyan Commercial Banks.

Ahmad Hussain AL-Qamati

Academic Researcher

Ahmad.algamaty@lab.edu.ly

Prof. Fakher Muftah Buferna

Professor

Department of Banking and Finance

Faculty of Economic - University of Benghazi

Buferna@yahoo.com

Absract

The main goals of this thesis are to investigate the level of application of governance standards in their various dimensions in Libyan commercial banks and their impact on the banks safety. The study's sample is consisted of commercial banks operating in Libya with headquarters in Benghazi. These banks are Al-Wahda Bank, The Bank of Commerce and Development, and The Mediterranean Bank (Al-Motawaset Bank). The questionnaire is also handed out to 82 people, consisting of chairs of administrative boards, chairmen and members of committees affiliated with boards of directors, and managers of executive departments.

This study employed the qualitative analysis to determine the level of application of banking governance standards in their various dimensions, The study data was analyzed by using the Statistical Analysis Program for Social Sciences (SPSS). The standard deviations, the cronbach's alpha, the kolmogorov- smirnov's, the one-sample t-test, the arithmetic averages, were used in this study.

The study is concluded that the levels of application of banking governance standards with their dimensions (Eligibility & Independence of the Board of Directors and Executive Management, Efficiency & Independence of the Committees Emanating from the Board of Directors, The Bank's Disclosure & Transparency Policy, and The Bank's Procedures on Ensuring the Rights of Shareholders & Dealers) were all high. The Eligibility & Independence of the board of directors and executive management were the most commonly used governance dimensions while the least implemented were the dimensions of the bank's disclosure and transparency policy. The results also showed that there is a strong positive correlation between the application of banking governance standards in their various dimensions and the integrity of banking performance. The most influential dimensions were the

bank's procedures dimension on guaranteeing the rights of shareholders & dealers, followed by the efficiency & independence of the committees emanating from the Board of Directors, followed by the Eligibility & Independence of the Board of Directors and the Executive Management. However, there is no significant effect of the bank's disclosure and transparency policy dimension on the integrity of banking performance.

Key words: Governance, Libyan Commercial Banks.

. المقدمة

تتوقف قدرة النظام المصرفي على مواجهة الأزمات بما فيها من مخاطر وخسائر وظروف عدم استقرار، على مدى فاعلية الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعة من المصارف المركزية وقدرتها على الوقاية من الأزمات والتدخل الفوري للحد من الخسائر وتدهور الأصول، هذا الأمر دفع بالسلطات الرقابية في مختلف دول العالم لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي تؤثر في سلامة أداءها. لقد تم انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تسعى إلى تقوية صلابة أداء المصارف وتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية، وذلك بوضع نُظم مشتركة وملزمة للمصارف وبأسلوب موحد لقياس وإدارة المخاطر والتعرف عليها من خلال مُقرراتها المتمثلة في بازل الأولى والثانية والثالثة وتعديلاتها، ووضع دليل للحوكمة كطريقة تُدار بها المصارف من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا التي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنُظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين (درويش، 2007).

تُعد الحوكمة إحدى الأدوات الشائعة والمستخدمة في الإدارة الرشيدة، والتي تهدف إلى قياس المخاطر والسيطرة عليها وتشجيع مديري المصارف على تعظيم قيمة المنشأة والتقليل من مستوى المخاطر، وتحقيق سلامة الأداء (Zagoub, 2011). وقد سعت العديد من الدول إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الرقابية والتقويمية بهدف مواجهة المشاكل والأزمات المختلفة وظروف عدم الاستقرار التي تؤثر في الأداء المصرفي، وذلك من خلال مصارفها المركزية بما فيها وضع دليل للحوكمة والالتزام بتطبيق معاييرها ومبادئها، أما على الصعيد المحلي وما تمر به ليبيا من ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة، وما يصاحبها من مشاكل وأزمات في القطاع المصرفي، فإن الأمر يستدعي دراسة الحوكمة كأحد الآليات التي تضمن تحقيق سلامة أداء المصارف التجارية بما ينعكس على استقرار الاقتصاد الليبي.

2. الدراسات السابقة

1- من الدراسات التي اهتمت بتطبيق الحوكمة في المصارف على المستوى الدولي، يمكن الإشارة إلى:

دراسة **Antwi & Binfor (2013)** التي سعت إلى التحقق من تأثير الحوكمة على التغيير

الاستراتيجي في المصارف، واختبار مدى أهمية آليات الحوكمة والقرارات الاستراتيجية على نقاط الضعف والمخاطر التي تهدد عمل المصارف، وقد أجريت الدراسة على المصارف الريفية في شرق غانا، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة وموظفي الإدارات التنفيذية العليا، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان، والذي تم تحليل بياناته من خلال التحليل النوعي، كما أُستخدم أسلوب التحليل الكمي لغرض تحليل البيانات الكمية للمصارف عينة الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أهمية عالية لآليات الحوكمة والقرارات الاستراتيجية في علاج نقاط الضعف والحد من المخاطر التي تواجه المصارف عينة الدراسة، كما بينت النتائج أن 70% من الذين استطلعت آرائهم في الاستبيان يدعمون أهمية وجود آليات الحوكمة في السياسة الرسمية للمصارف، كما توصلت النتائج إلى أن الحوكمة تؤثر بشكل كبير في التغييرات الاستراتيجية للمصارف، وبحسب وجهة نظر الدراسة فإن الحوكمة تعمل على تحسين أداء المصارف خاصة إذا ما تم تطبيقها من قبل مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية العليا.

فيما سعت دراسة **مسعد (2014)** إلى معرفة دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري، والتعرف على مفهوم الحوكمة وخصائصها، ومفهوم الفساد وأنواعه، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والكمي العام، حيث تركزت الدراسة في أربعة محاور تمثلت في (ماهية الفساد وأنواعه والوضع في مصر، ماهية الحوكمة وأهدافها، كيفية قيام الحوكمة بالحد من الفساد المالي والإداري، دور الحكومة المصرية في تحسين ممارسات حوكمة الشركات). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود اهتمام كبير بمفهوم الحوكمة ، وأن تطبيقها يؤثر إيجابياً لصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، وأن الحوكمة الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية، وتحد من هروب رؤوس الأموال وتسهم في مكافحة الفساد، كما بينت النتائج أن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية للحوكمة ينعكس بشكل جيد على مكافحة الفساد المالي والإداري، وأن تطبيق آليات الحوكمة يحقق الشفافية والعدالة ويراعي أصحاب العمل والعمال، ويحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، ويسهم بشكل كبير في تنمية الاستثمارات والمدخرات، وتعظيم الربحية.

وسعت دراسة **معتوق وآخرون (2017)** إلى التعرف على الحوكمة في الجهاز المصرفي وأهمية تطبيقها في المصارف، وتوضيح مفهومها وفق الهيئات الدولية، كما سعت الدراسة إلى التعريف بالأزمات المالية التي واجهت القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في العالم، وقد تم إجراء الدراسة على كل من (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجنة بازل). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ضعف الحوكمة والممارسات غير السليمة للقطاع المصرفي كانت سبباً رئيساً في حدوث هذه الأزمات المالية العالمية كأزمة شرق آسيا 1997م والأزمة المالية العالمية 2007-2008، وأن التطبيق الجيّد للحوكمة يحد من وقوع هذه الأزمات، كما أوضحت النتائج الاهتمام المتزايد للدول بإصدار التشريعات والقوانين التي تضمن التطبيق الجيد للحوكمة حفاظاً على سلامة واستقرار قطاعها المصرفي.

وأجرى **هجيرة وخميسي (2018)** دراسة سعت إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الجزائرية، ومستوى تطور إدارة المخاطر، وعلاقة تطبيق مبادئ الحوكمة بتطور إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الجزائرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العامة والخاصة والبالغ عددها 50 مصرفاً، اختيرت منه عينة بالأسلوب العشوائي البسيط قوامها 25 مصرف، ووزعت 60 استبانة على (مدراء المصارف، ومدراء إدارة المخاطر)، حيث تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة في المصارف التجارية عينة الدراسة، وأن هناك مستوى مقبول من إدارة المخاطر، كما تبين وجود علاقة تأثير إيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على تطور إدارة المخاطر.

2- من الدراسات التي اهتمت بتطبيق الحوكمة في المصارف على المستوى المحلي، يمكن الإشارة إلى:

دراسة **Zagoub (2011)** التي هدفت إلى التعرف على مدى استخدام معايير الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، وذلك للتحقق من تبنى هذه المصارف نفس المعايير أو أن هناك اختلاف فيما بينها، حيث تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف تجارية وهي: (المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحارى، مصرف الإجماع العربي) إضافة إلى مصرف ليبيا المركزي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداتين لجمع البيانات هما المقابلة والاستبيان، حيث أجرت الدراسة عدد 25 مقابلة في سنة 2009 وعدد 212 استبيان لكل من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ورؤساء الأقسام في المصارف عينة الدراسة وذلك في سنة 2010.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تبني مفهوم الحوكمة يُعدُّ جديداً في المصارف التجارية الليبية، وأن هذه المصارف ليست جاهزة بعد لتطبيقه بالشكل الصحيح، وبحسب الدراسة، فإن معايير الحوكمة التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي في حينه لم تكن إلزامية ولذلك تم تجاهلها من قبل المصارف التجارية الليبية.

وفي ذات السياق سعت دراسة **الساعدي (2014)** إلى توضيح مدى قُدرة المصارف الليبية على تطبيق الحوكمة، لما لها من قُدرة في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وزيادة تطوير أداء الإدارة المصرفية، والتعرف على مدى نجاح الحوكمة من خلال التركيز على المتطلبات القانونية، ومعايير المحاسبة الدولية، والتدقيق الداخلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل الاحصائية كالارتباط المتداخل بين متغيرات الدراسة، وتحليل الانحدار. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة جداً بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية والتدقيق الداخلي، وبين نجاح الحوكمة المصرفية، وأن هناك اجماع لدى موظفي المصارف على أهمية تطبيق الحوكمة، لما لها من أثر في تحسين سير العمل المصرفي.

كما هدفت دراسة **الفلاح والجهاني (2017)** إلى معرفة دور الحوكمة في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال الدور الرقابي، والدور الأخلاقي، ودور إدارة المخاطر، ودور الإفصاح والشفافية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الإدارات الرقابية للإدارات الرئيسة وإدارات المنطقة الشرقية في مدينة بنغازي للمصارف التجارية الليبية التالية: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري)، واعتمدت الدراسة على المسح (Survey) من خلال قائمة الاستبيان، كما تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات المجمعة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور جوهري للحوكمة من خلال تلك الأدوار في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية، وأن دور إدارة المخاطر من أهم تلك الأدوار يليه الدور الأخلاقي ثم الدور الرقابي، فيما كان دور الإفصاح والشفافية في المرتبة الأخيرة.

وسعت دراسة **الشيخي والجطلاوي (2019)** إلى التعرف على الحوكمة في المؤسسات الليبية، والتحقق من دور لجنة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية في الحد من الفساد المالي في ظل الحوكمة، كما سعت الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها لتفعيل آلية المراجعة الداخلية، ومعرفة مدى توافر المقومات والصلاحيات لأعضاء لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية، وقد تم إجراء الدراسة على أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين في الإدارات العاملة للمصارف التجارية العاملة في المنطقة الشرقية بليبيا، واعتمدت الدراسة على الاستبيان، وقد أجريت الدراسة خلال شهري يونيو ويوليو سنة 2019م. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن أعضاء لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة يقومون بممارسة المهام المنوطة بهم من أجل تفعيل آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي بدرجة مرتفعة، وأن أعضاء لجان المراجعة تتوافر فيهم الخصائص ولديهم الصلاحيات اللازمة لتأدية مهامهم بدرجة مرتفعة، كما بينت النتائج أن لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تقوم بإعداد تقارير سنوية توضح فيها المهام التي تم إنجازها خلال العام وفق متطلبات ومعايير الحوكمة.

وهدفت دراسة **اسميو والفضلي (2019)** إلى التعرف على دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الليبي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى لغرض تحليل دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن متطلبات دليل الحوكمة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي تحد بنسبة 72% من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الليبي، كما كشفت النتائج بأن نسبة الحد من الفساد في كل من متطلبات الفصل الثاني الخاص بحقوق المساهمين، ومتطلبات الفصل السادس كانت متدنية بحسب وجهة نظر الدراسة.

فيما سعت **خليل وآخرون (2019)** إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، وقياس درجة تطبيق مبادئ

الحوكمة وهي (الإفصاح والشفافية، سيادة القانون، المساءلة، العدالة والمساواة، مسؤولية الإدارة العليا)، والتعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين على تطبيق مبادئ الحوكمة، وذلك من خلال دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع العلوص، وقد أجريت الدراسة خلال أشهر (مايو، يونيو، يوليو) من سنة 2019م، واعتمدت الدراسة منهج الإحصاء الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمصرف الجمهورية فرع العلوص، وبلغ مجتمع الدراسة عدد 31 موظف، حيث استخدم أسلوب الحصر الشامل، كما تم استخدام الاستبيان أداة للدراسة، واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة واستخراج نتائجها من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة والتي تمثلت في (مسؤولية الإدارة العليا، سيادة القانون)، بينما لا يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة المتمثلة في (الإفصاح والشفافية، المساءلة، العدالة والمساواة)، كما كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات العاملين حول تطبيق مبادئ الحوكمة، وبحسب وجهة نظر الدراسة فإن هذه الفروق ترجع بسبب وجود تباين في متغيري (النوع، والمستوى التعليمي) بين العاملين في المصرف محل الدراسة.

3. إشكالية الدراسة:

لقد أوضحت عدة تقارير دولية عوامل ومسببات حدوث الأزمة التي يعاني منها القطاع المصرفي في ليبيا، ومن أهمها الانقسام السياسي في البلاد منذ سنة 2014م، لقد ذكر البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2022م بأن انقسام المصرف المركزي الليبي تسبب في إضعاف أدائه لوظائفه المعتادة وأثّر ذلك على القطاع المالي بعدة طرق مختلفة، منها جمود جميع المبادرات والأنشطة في القطاع المالي غير المصرفي، كما أن صعوبة الحصول على النقد الأجنبي بالسعر الرسمي وغياب الثقة في المصارف أدى إلى عمليات سحب واسعة من المصارف، واكتناز العملات الأجنبية وعدم المساواة في الحصول عليها، وبحلول عام 2018م، كان نحو ثلث أموال الليبيين خارج المصارف، الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض كبير في قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية الأخرى (البنك الدولي، 2022).

كذلك حدد تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط (2019) بأن أهم أسباب الأزمة المصرفية والمالية في ليبيا يعود إلى حدوث أزمة سياسية أدت إلى تقسيم مؤسسات الدولة إلى برلمانين وحكومتين إحداها في شرق البلاد والثانية في غربها، وترتب عنها انقسام المصرف المركزي بدوره إلى قسمين، وانعكس هذا الانقسام على الأداء المالي للمصارف التجارية في الدولة.

كما أشار تقرير الاستقرار المالي 2018 إلى أن المصارف التجارية في ليبيا تستحوذ على حوالي 80% من أصول القطاع المالي، وأن هذه الأصول تتركز بشكل كبير في أكبر خمس مصارف حكومية بنسبة 84%، كما أن الودائع تتركز كذلك في أكبر خمس مصارف وبنسبة تفوق 85% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، ويقتصر دور هذه المصارف في صرف الرواتب الحكومية مع غياب خدمات حقيقية في مجالات الوساطة المالية.

كذلك أظهرت نتائج تقرير الاستقرار المالي 2018 المتعلقة باختبارات التحمل لملاءة رأس المال وفق عدة سيناريوهات مقترحة، أن السيناريو الأول حول انتقال 10 % من القروض الى قروض متعثرة، قد يؤدي إلى انخفاض كفاية رأس المال للمصارف التجارية العاملة من 16.5% إلى 12.3%. أما السيناريو الثاني فتمثل في انتقال ما نسبته 20% من القروض العاملة، مما سيعمل على تخفيض كفاية رأس المال إلى 9%. وافترض السيناريو الثالث زيادة شدة الصدمة بانتقال 25% من القروض العاملة لتصبح قروضاً متعثرة وبالتالي إمكانية انخفاض كفاية رأس المال إلى 7.4% وهو مستوى أقل من النسبة المطلوبة وفقا لتعليمات بازل 3 (10.5%) وأقل من النسبة المطلوبة وفقا لتعليمات مصرف ليبيا المركزي (8%). كما أظهرت النتائج أنه عند تطبيق الصدمة الثانية، والمفترض فيها زيادة القروض المتعثرة بنسبة معينة (25، 50، 100%) فإن نسبة كفاية رأس المال ستكون (13.5، 11.3، 6.9%) على التوالي، علاوة على ذلك فقد بيّن التقرير بأن اختبارات التحمل لملاءة رأس المال وفق هذه السيناريوهات المحتملة ستكون ذات فائدة في إطار إصلاح القطاع المصرفي في ليبيا وعلاج مشكلة القروض المتعثرة، خاصة تلك المتعلقة بالشركات العامة والمضمونة من وزارة المالية، والتي تُشكل أكبر نسبة من القروض المتعثرة لدى أكبر المصارف التجارية في ليبيا (مصرف ليبيا المركزي، 2022).

أوضحت العديد من الدراسات المحلية بأن المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي هي مشاكل متعددة منها ما هو مرتبط بفقدان الثقة بالنظام المصرفي وسحب المودعين لأموالهم، ومنها ما له علاقة بالاعتمادات المُستندية وصعوبة الحصول على العملات الأجنبية كالدولار واليورو، وتدني قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر صرف الدينار أمام العملات الأخرى (أفريو، 2018)، إضافة إلى أن الانقسام السياسي والاقتصادي الحاصل في أغلب المؤسسات وأبرزها المصرف المركزي ووزارة المالية خلال الفترة 2014 – 2019، واستحداث أداة لتغطية الدين العام وهي رسم بيع النقد الأجنبي، دون خضوعها لسلطة وزارة المالية التي تعتبر المسؤول عن جمع إيرادات الدولة، قد أدى إلى غياب سياسة مالية ونقدية موحدة، وأسهم في تفاقم الدين العام وارتفاع التضخم بشكل غير مسبوق (بوفرنة والشلماني، 2021).

لقد كشفت دراسة بوفرنة وآخرون (2019) بأن المصارف الليبية غير مؤهلة حالياً لتوفير الخدمات والمنتجات المالية المختلفة بسبب الظروف الاقتصادية القائمة وعدم وجود سوق منافسة حقيقي، وعدم وجود ارتباط بين قطاع الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي بسبب هيمنة النفط على اقتصاد البلاد، والحاجة إلى إعادة النظر في قانون المصارف واستقلالية قانون الصيرفة الإسلامية عنه، كما أشارت دراسة الفلاح والجهاني (2017) إلى وجود دور جوهري للحوكمة في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية، والتي اتفقت مع دراسة الساعدي (2014) التي كشفت عن وجود علاقة كبيرة جداً بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية والتدقيق الداخلي، وبين نجاح الحوكمة المصرفية، وأن هناك اجماع لدى موظفي المصارف على أهمية تطبيق الحوكمة، لما لها من أثر في تحسين

سير العمل المصرفي، ومن ناحية أخرى إن دراسة Zagoub (2011) أوضحت أن تبني مفهوم الحوكمة يعتبر جديداً في المصارف التجارية الليبية، وأن هذه المصارف ليست جاهزة بعد لتطبيقه بالشكل الصحيح.

وبناءً على ذلك، فإن هناك حاجة ملحة لدراسة مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمعايير ومبادئ الحوكمة بأبعادها المختلفة، لما لها من تأثير إيجابي على الأداء المالي والإداري للمصارف التجارية.

4. فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على أنه «**لا يوجد ضعف في مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية**».

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية، وهي: (أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة، سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف، إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين)، وذلك لما لها من أهمية في تعزيز الطريقة التي تدار بها المصارف عن طريق مجلس الإدارة والإدارة العليا، بحيث تعمل على تحديد كيفية وضع أهداف المصرف، والتشغيل، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين (Lupu & Nichitean, 2011).

6. أهمية الدراسة:

فرضت الأوضاع غير المستقرة والأزمات التي واجهها الاقتصاد الليبي بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة، أن تبنى المصارف التجارية استراتيجيات وآليات تهدف إلى الحد من تأثير هذه الأوضاع عليها، ومن هنا فإنه يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في التالي:

1. تسليط الضوء على طبيعة الحوكمة وأهمية تطبيقها في القطاع المصرفي الليبي كآلية مهمة لتحقيق سلامة أداء المصارف التجارية.
2. تُعد هذه الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة تناولت موضوع الحوكمة، وكإثراء للأدب النظري والمكتبة العلمية، خاصة أن موضوع الحوكمة لم يحظى بالبحث الكافي بالبيئة المحلية.

7. مفهوم الحوكمة المصرفية:

يقصد بها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصارف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفق القوانين والنظم السائدة بما يحقق مصالح المودعين (العزاوي وخميس، 2010).

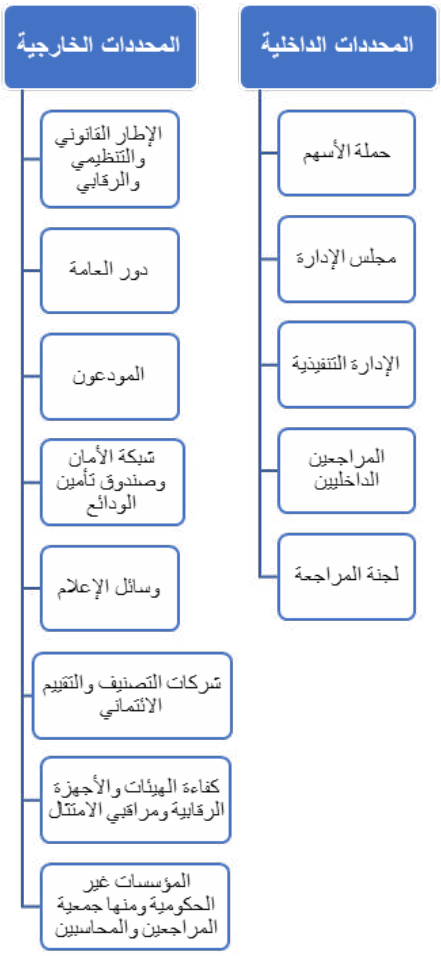
8. مُحددات الحوكمة المصرفية:

تطبيق الحوكمة في المصارف يُعد مطلباً هاماً، كما يلعب المصرف المركزي دوراً أساسياً ورئيساً في تعزيز وتشجيع الحوكمة في المصارف، حيث أن تطبيق الحوكمة بشكل جيد وصحيح يقع ضمن مسؤولياته الإشرافية والرقابية، ويتطلب التطبيق السليم والجَيّد للحوكمة المصرفية توافر مجموعة من المحددات والضوابط، والتي يمكن تقسيمها بين

محددات داخلية وخارجية.

يمكن توضيح المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة المصرفية كما تناولها كلٌ من عياري وخوالد (2012)، وكعلة (2015)، والذبحاوي وعلي (2018)، وذلك فق الشكل رقم (1):

الشكل (1) محددات الحوكمة المصرفية

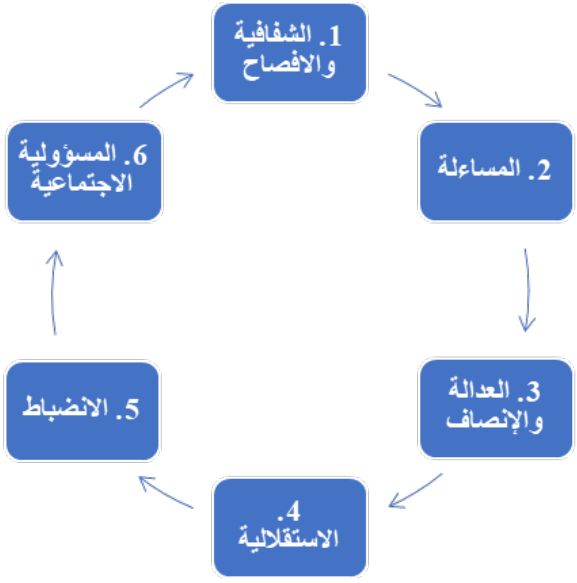


المصدر: اعداد الباحث بحسب ما ورد في كل من عياري وخوالد (2012)، وكعله (2015)، والذبحاوي وعلي (2018).

9. خصائص الحوكمة المصرفية:

تتميز الحوكمة المصرفية بمجموعة من الخصائص الهامة، التي يمكن إجمالها بناءً على ما أوضحه كل من حماد (2005)، والغانمي (2009)، والذبحاوي وعلي (2018)، وفق الشكل رقم (2):

الشكل (2)خصائص الحوكمة المصرفية



المصدر: اعداد الباحث بحسب ما ورد في (حماد، 2005)، و(الغانمي، 2009)، و(الذبحاوي وعلي، 2018)

10. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذان يقومان على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة، أو حدث معين بطريقة كمية، أو نوعية في فترة زمنية معينة، أو عدة فترات، للوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهمها(Kothari, 2004)، حيث أُستخدم المنهجان لرصد ومتابعة واستعراض متغير الدراسة (الحوكمة)، وتعتمد هذه الدراسة على الجانب العملي لتحقيق أهدافها من خلال التحليل النوعي.

يتضمن الجانب التحليلي لبيانات الدراسة التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها باستخدام الاستبيان، إضافة إلى ذلك يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها، لينتهي بجملة من التوصيات التي يُوصي بها الباحث، يهدف هذا التحليل إلى قياس مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة للمصارف عينة الدراسة من خلال جمع البيانات عن طريق الاستبيان، وتحليلها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم تطوير الاستبيان بالاستناد إلى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي والصادر عن مصرف ليبيا المركزي (2010)، ودراسة الذبحاوي وعلى (2018) وبوفرنة وآخرون (2018).

- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل البيانات النوعية تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، **حيث تم استخدام مجموعة من الوسائل الإحصائية المتمثلة في (عبيد، 2022):**

- معامل ألفا- كرونباخ (Cronbach's alpha): لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة بجميع محاورها، وقياس الاتساق الداخلي والموثوقية، ومدى ارتباط مجموعة العناصر المكونة لمحاور أداة الدراسة ببعضها البعض.

-المتوسط المرجح والوزن النسبي: لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات أبعاد ومحاور الدراسة، ويفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط، مع العلم بأن تفسير مدى الاستخدام، أو مدى الموافقة على العبارة يتم كما سبق وأوضحناه في جدول رقم (1).

- الانحرافات المعيارية: للتعرف على مدى انحراف استجابات عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات أبعاد ومحاور الدراسة عن متوسطها، كما يوضح التشتت في استجابات أفراد عن كل عبارة من عبارات أبعاد ومحاور الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري من الواحد الصحيح فأعلى يعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

- اختبار كولموجورف- سميرنوف Kolmogorov-Smirnov's): لاختبار اعتدالية البيانات، ومعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

- اختبار (t-tset) لعينة واحدة:

لفحص الفرضيات المتعلقة بمتوسط مجتمع واحد، أو المقارنة بين متوسط مجتمعين، حيث إن هدف الدراسة اختبار متوسط مجتمع واحد للتحقق من مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة، لذلك سيتم تطبيق الاختبار بعد أن يتم التأكد من تبعية العينة للتوزيع الطبيعي أولاً.

لقد تم التحقق من ثبات مقياس الدراسة عن طريق معادلة ألفا - كرونباخ (Cronbach's alpha)، والتحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام مقياس الصدق الإحصائي الذي يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على الاستبيان، ويُحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح.

كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، ولتحديد مستوى الموافقة الخُماسي، باعتباره أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدريج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق درجة (2)، محايد درجة (3)، موافق درجة (4)، وموافق بشدة درجة (5). ويوضح الجدول رقم (1) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة للمصارف التجارية عينة الدراسة. كما في الجدول رقم (1):

جدول (1) درجات المو افقة وفق مقياس ليكرت الخماسي ومدى المتوسط المرجح ومدى الوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5
مدى الوزن النسبي	(36%-20%)	(52%-36%)	(68%-52%)	(84%-68%)	(100%-84%)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي	عالي جداً

المصدر: (عبيد، 2022)

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العامة والخاصة العاملة في ليبيا، وقد اختيرت عينة الدراسة من المصارف التجارية التي تقع إداراتها الرئيسة بمدينة بنغازي وهي (مصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف المتوسط)، بطريقة عشوائية طبقية نسبية من مجالس الإدارة واللجان التابعة لها والإدارات التنفيذية بهذه المصارف، وبلغ قوامها (82) مفردة مكونة من رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء وأعضاء اللجان المشكلة في مجلس الإدارة.

تشمل متغيرات الدراسة معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة وهي (أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (x_1)، كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة (x_2)، سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف (x_3)، إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين (x_4)) (الذبحاوي وعلي، 2018).

يعتمد النموذج المستخدم في هذه الدراسة على - اختبار (t-tset) لعينة واحدة، وذلك لفحص الفرضيات المتعلقة باختبار متوسط مجتمع واحد للتحقق من مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة، حيث سيتم تطبيق الاختبار بعد التأكد من تبعية العينة للتوزيع الطبيعي أولاً، لقد تم وضع بعض التعديلات في كيفية قياس المتغيرات وذلك بسبب القيود التي تفرضها نوعية البيانات المتحصل عليها، لقياس أثر المتغيرات التفسيرية باستخدام المقاييس المبينة في الجدول رقم (2) كما يلي:

جدول (2) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	البيان	الرمز
1	أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	x_1
2	كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	x_2
3	سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف	x_3
4	إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	x_4

المصدر: اعداد الباحث

لقد تم التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي قبل الشروع في التحليلات الإحصائية، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات البارامترية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات اللابارامترية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (كولموجورف - سميرنوف Kolmogorov Smirnov's-) عندما يكون حجم البيانات أقل من 100 مفردة، والجدول رقم (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة (عبيد، 2022).

جدول (3) قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات الدراسة	كولموجورف- سميرنوف		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
بعد أهلية واستقلالية	0950.	82	0670.
بعد كفاءة واستقلالية	1570.	82	0530.
بعد السياسة والافصاح والشفافية	1810.	82	0520.
بعد الإجراءات المصرف	1260.	82	0550.
محور الحوكمة	1110.	82	0540.

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3) لاختباري (كولموجورف- سميرنوف) على أنه غير دال إحصائياً، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يعني أن استخدام الاختبارات البارامترية هو الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

كما تم التحقق من ثبات وصدق مقياس الدراسة، حيث أجريت دراسة استطلاعية على عينة من مجتمع الدراسة بلغ قوامها (30) مفردة، وطبقت معادلة (ألفا - كرونباخ) لحساب ثبات مقياس الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على الاستبيان، ويُحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، كما تم ذكره سابقاً في الجانب العملي من منهجية الدراسة (عبيد، 2022).

لقد تم التحقق من صدق مقياس الدراسة باستخدام طريقة الصدق (Statistical Validity) كما هو موضح بالجدول رقم (4)، حيث تراوحت قيم معاملات ثبات أبعاد تطبيق معايير الحوكمة ما بين (0.925) و(0.953)، وبلغت قيمة معامل ثبات محور معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة (0.981)، وهي درجات ثبات عالية، وهذا يدل على أن

استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات وبدرجة عالية من التميز.

كما تراوحت قيم معاملات صدق أبعاد تطبيق معايير الحوكمة ما بين (0.961) و(0.976)، وبلغت قيمة معامل صدق محور معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة (0.990)، وهذا يُبرر صدق المقياس وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجله، كما يلي:

جدول (4) قيّم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

م.	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
أ.	أهلية واستقلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	13	0.925	0.962
ب.	كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة	11	0.948	0.974
ج.	سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف	11	0.953	0.976
د.	إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	11	0.945	0.972
1.	محور معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة	46	0.981	0.990

المصدر: إعداد الباحث

11. اختبار فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على أنه «لا يوجد ضعف في مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية»، وتتكون أبعاد الحوكمة المختلفة مما يلي:

1. مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

لتحديد مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، تم حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بالنسبة لفقرات هذا البُعد، كما هو موضح بالجدول رقم (5):

جدول (5) مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من وجهة نظر عينة الدراسة

م.	فقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تقع المسؤولية النهائية على أنشطة المصرف وسلامته المالية على مجلس الإدارة وهيئة المراقبة.	4.28	0.80	85.6
2	يضع المجلس اللوائح والتعليمات والأهداف والخطط والسياسات العامة ويعمل على تحديثها من قبل الإدارة التنفيذية.	4.29	0.79	85.8
3	يتضمن النظام الداخلي معايير محددة تضمن انتخاب أعضاء مؤهلين ولديهم خبرة عند الترشح لعضوية مجلس الإدارة.	3.79	1.03	75.8
4	تتوافر في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التأهيل والخبرة اللازمة والكافية في الشؤون المصرفية والمالية.	4.06	0.94	81.2
5	يمتلك أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إبداء الآراء والأحكام المستقلة دون التأثر بأي مصالح أخرى.	3.65	1.08	73.0
6.	تتحدد المعاملة المالية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقرار من الجمعية العمومية بناءً على اقتراح من المجلس ووفقاً لتوصيات لجنة التعيينات والمكافأة.	3.84	0.89	76.8
7.	يوجد عضوين مستقلين على الأقل في مجلس الإدارة لا تربطهم مع المصرف أي التزامات مباشرة أو غير مباشرة.	3.60	1.06	72.0
8.	يلتزم المصرف بعدم الجمع بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	3.77	1.02	75.4
9.	يقوم رئيس مجلس الإدارة بدور اساسي لضمان التنفيذ السليم لمعايير الحوكمة.	3.74	1.07	74.8
10	يحرص مجلس الإدارة على تعزيز القيم الأخلاقية بالمصرف والإشراف على أعماله وتقييم إجراءات حوكمته ومتابعة إدارته واختيار القائمين عليها وتعزيز الرقابة والإشراف على المؤسسات التابعة.	3.82	1.09	76.4
11	يفصح المجلس ضمن التقرير السنوي عن المبالغ والمنافع العينية التي يتحصل عليها رئيس المجلس والأعضاء والإدارة التنفيذية.	3.66	0.98	73.2
12.	يخضع أداء المجلس والإدارة التنفيذية للتقييم والمراجعة من جهات رقابية مستقلة.	3.87	0.95	77.4
13	يوجد لدى المصرف ميثاق وسياسات لمعايير الحوكمة وتدريب الموارد البشرية والجودة الشاملة وأخلاقيات السلوك المهني، وتتوفر فيه لجنة حوكمة يديرها أشخاص مؤهلين.	3.61	1.07	72.2
14	أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	3.84	0.71	76.8

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن المتوسط المرجح لفقرات مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تراوحت بين (3.60 - 4.29). حيث جاءت فقرة «يضع المجلس اللوائح والتعليمات والأهداف والخطط والسياسات العامة ويعمل على تحديثها من قبل الإدارة التنفيذية» في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (4.29)، تلها فقرة «تقع المسؤولية النهائية في أنشطة المصرف وسلامته المالية على مجلس الإدارة وهيئة المراقبة» (4.28) كثاني أعلى متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «تتوافر في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التأهيل والخبرة اللازمة والكافية في الشؤون المصرفية والمالية» (4.06) كثالث أعلى متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة «يوجد عضوين مستقلين على الأقل في مجلس الإدارة لا تربطهم مع المصرف أي التزامات مباشرة أو غير مباشرة» بمتوسط (3.60)، تلها فقرة «يوجد لدى المصرف ميثاق وسياسات لمعايير الحوكمة وتدريب الموارد البشرية والجودة الشاملة وأخلاقيات السلوك المهني، وتتوفر فيه لجنة حوكمة يديرها أشخاص مؤهلين» (3.61) كثاني أقل متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «يمتلك أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إبداء الآراء والأحكام المستقلة دون التأثر بأي مصالح أخرى» (3.65) كثالث أقل متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

بوجه عام، فإن متوسط فقرات بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قد بلغ (3.84)، وهو عالي مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول رقم (1). **ما يعنى أن مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة.**

2. مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

لتحديد مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة تم حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بالنسبة لفقرات هذا البُعد، كما هو موضح بالجدول رقم (6):

جدول (6) مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من وجهة نظر عينة الدراسة

م.	فقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	يلتزم المجلس بتشكيل اللجان التالية (لجنة المراجعة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة التعيينات والمكافأة، ولجنة الحوكمة) كحد أدنى ويحدد لكل لجنة لائحتها التنفيذية المتضمنة ضوابط وإجراءات عملها.	4.24	0.65	84.8
2.	يلتزم المجلس على صعيد رئاسة اللجان أن يكون بالتناوب وبشكل دوري وأن يكون النصاب القانوني بأغلبية الأعضاء، وأن يكون رئيس كل لجنة من الأعضاء المستقلين.	3.59	1.11	71.8
3.	يحرص المجلس على متابعة عمل اللجان ومراقبتها واتخاذ الإجراءات الضرورية لقيام هذه اللجان بالأعمال الموكلة إليها.	3.73	0.96	74.6
4.	لدى كل لجنة كادر مؤهل وله الخبرة والكفاءة والاستقلالية.	3.66	1.00	73.2
5.	يكون لكل لجنة سلطة الحصول على أية معلومات تراها مناسبة ولازمة للقيام بمهامها.	3.89	0.77	77.8
6.	تؤدي اللجان المشكلة من المجلس وظائفها بشكل جيد وترفع التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة.	3.88	0.89	77.6
7.	تقوم اللجان المشكلة من المجلس بمتابعة ومراجعة عمل اللجان المناظرة لها في المؤسسات التابعة للمصرف والتأكد من توافقها مع سياسات وإجراءات المصرف.	3.68	0.79	73.6
8.	تقوم لجنة الحوكمة بوضع إطار عام ودليل لإجراءات الحوكمة لدى المصرف ومتابعة تنفيذه ومراجعته بشكل دوري.	3.63	0.97	72.6
9.	تتوافق سياسات وإجراءات لجنة الحوكمة مع دليل الحوكمة والتعليمات والتشريعات الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بالخصوص.	3.73	0.81	74.6
10.	تقوم لجنة الحوكمة بإعداد التوصيات اللازمة بشأن عضوية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومراجعة اللوائح التنظيمية لكل لجنة.	3.66	0.86	73.2
11.	تتماشى السياسات التي تضعها اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع المبادئ وممارسات الحوكمة.	3.60	0.91	72.0
12	كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	3.75	0.72	75.0

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (6) أن المتوسط المرجح لفقرات مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة تراوحت بين (3.59-4.24). حيث جاءت فقرة «يلتزم المجلس بتشكيل اللجان التالية (لجنة المراجعة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة التعيينات والمكافأة، ولجنة الحوكمة) كحد أدنى ويحدد لكل لجنة لائحتها التنفيذية المتضمنة ضوابط وإجراءات عملها» تحصلت على أعلى متوسط مرجح (4.24)، تلها فقرة «يكون لكل لجنة سلطة الحصول على أية معلومات تراها مناسبة ولازمة للقيام بمهامها» (3.89) كثاني أعلى متوسط مرجح، وأخيراً فقرة « تؤدي اللجان المشكلة من المجلس وظائفها بشكل جيد وترفع التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة» (3.88) كثالث أعلى متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة «يلتزم المجلس على صعيد رئاسة اللجان أن يكون بالتناوب وبشكل دوري وأن يكون النصاب القانوني بأغلبية الأعضاء، وأن يكون رئيس كل لجنة من الأعضاء المستقلين» تحصلت على أقل متوسط مرجح (3.59)، تلها فقرة «تتماشى السياسات التي تضعها اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع المبادئ وممارسات الحوكمة» (3.60) كثاني أقل متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «تقوم لجنة الحوكمة بوضع إطار عام ودليل لإجراءات الحوكمة لدى المصرف ومتابعة تنفيذه ومراجعته بشكل دوري» (3.63) كثالث أقل متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

بوجه عام فإن متوسط فقرات بُعد كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة قد بلغ (3.75) وانحراف معياري (0.72) ووزنه النسبي (75.0%)، وهو عالي مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (1). **ما يعنى أن مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة.**

3-مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف:

لتحديد مستوى تطبيق بُعد سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف تم حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بالنسبة لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (7):

جدول (7) مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف من وجهة نظر عينة الدراسة

م	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	تتوافق سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف مع دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.	3.83	0.76	76.6
2.	يفصح المصرف عن النتائج المالية والتشغيلية وأهدافه الاستراتيجية وانجازاته المتوقع تحقيقها وسياساته المعتمدة وخططه المستقبلية والمخاطر المنظورة.	3.88	0.88	77.6
3.	يفصح المصرف عن السياسات المعتمدة في حالة تضارب المصالح وعن عمليات المصرف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة..	3.43	1.07	68.6
4.	يلتزم المصرف بنشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال والمساهمات الرئيسة في المصرف والمساهمات الرئيسية من الأشخاص الاعتباريين والتسهيلات ذات الصلة للمحافظة على صغار المساهمين.	3.62	1.00	72.4
5.	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عملية المراجعة والمراقبة.	3.78	0.90	75.6
6.	يلتزم المصرف بالإفصاح عن السياسات المعتمدة في الموارد البشرية.	3.68	1.01	73.6
7.	يلتزم المصرف بتزويد إدارة الرقابة على المصارف والنقد التابعة لمصرف ليبيا المركزي بالا فصاحات والتقارير والمعلومات حول الحوكمة.	3.91	0.84	78.2
8.	يفصح المصرف عن هيكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي تم تنفيذها بموجبها.	3.76	0.82	75.2
9.	يتضمن التقرير السنوي مدى تطبيق الحوكمة والالتزام بمعاييرها ومبادئها.	3.72	0.90	74.4
10.	تتم عملية الافصاح والشفافية عن المعلومات مختلف العمليات والأنشطة بطريقة دقيقة ومستمرة ومتاحة للجميع في الوقت المحدد وعبر وسائل سهلة وغير مكلفة وبما يزيد من الثقة لدى المساهمين والعملاء.	3.60	1.02	72.0
11.	يكون الإفصاح شاملاً بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمصرف وأداءه والتعرض للمخاطر وأنشطة إدارة المخاطر.	3.51	1.12	70.2
	سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف	3.70	0.78	74.0

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (7) أن المتوسط المرجح لفقرات مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف تراوحت بين (3.59 - 4.24)، حيث جاءت فقرة «يلتزم المصرف بتزويد إدارة الرقابة على المصارف والنقد التابعة لمصرف ليبيا المركزي بالا فصاحات والتقارير والمعلومات حول الحوكمة» تحصلت على أعلى متوسط مرجح (3.91)، تلها فقرة «يفصح المصرف عن النتائج المالية والتشغيلية وأهدافه الاستراتيجية وانجازاته المتوقع تحقيقها وسياساته المعتمدة وخططه المستقبلية والمخاطر المنظورة» (3.88) كثاني أعلى متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «تتوافق سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف مع دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي» (3.83) كثالث أعلى متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة «يفصح المصرف عن السياسات المعتمدة في حالة تضارب المصالح وعن عمليات المصرف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة» تحصلت على أقل متوسط مرجح (3.43)، تلها فقرة «يكون الإفصاح شاملاً بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمصرف وأداءه والتعرضات للمخاطر وأنشطة إدارة المخاطر» (3.51) كثاني أقل متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «تتم عملية الافصاح والشفافية عن المعلومات مختلف العمليات والأنشطة بطريقة دقيقة ومستمرة ومتاحة للجميع في الوقت المحدد وعبر وسائل سهلة وغير مكلفة وبما يزيد من الثقة لدى المساهمين والعملاء» (3.60) كثالث أقل متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف.

بوجه عام فإن متوسط فقرات بُعد سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف قد بلغ (3.70) وانحراف معياري (0.78) ووزنه النسبي (74.0%)، وهو عالي مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (1)، **ما يعنى أن مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة.**

4- مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين:

لتحديد مستوى إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين تم حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بالنسبة لفقرات هذا البُعد، كما هو موضح بالجدول رقم (8):

جدول (8) مستوى إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين من وجهة نظر عينة الدراسة

م	فقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	يلتزم المصرف بالحفاظ على حقوق جميع مساهميه وتسجيل ملكيتهم حسب الأصول واثباتها، وعدم وضع قيود على قيامهم بالتنازل عن أسهمهم لصالح أشخاص آخرين وفق القوانين والأنظمة، والتقيد بالنظام الأساسي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا.	4.16	0.67	83.2
.2	يلتزم المصرف باتخاذ كافة الاجراءات التي تسمح لجميع المساهمين المشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العمومية واتاحة المعرفة الكافية والشاملة بالأمور والمواضيع التي سيتم طرحها.	3.93	0.81	78.6
.3	يتيح المصرف المجال أمام أقلية المساهمين تمثيلهم بشكل عادل في مجلس الإدارة واقامة دعاوي قضائية في حال اتخاذ المصرف أو الجمعية العمومية قرارات لها تأثير سلبي بشكل مباشر أو غير مباشر على حقوقهم.	3.79	1.02	75.8
.4	يتيح المصرف المجال أمام أقلية المساهمين تمثيلهم بشكل عادل في مجلس الإدارة واقامة دعاوي قضائية في حال اتخاذ المصرف أو الجمعية العمومية قرارات لها تأثير سلبي بشكل مباشر أو غير مباشر على حقوقهم.	3.57	0.96	71.4
5.	يلتزم المصرف بمعاملة جميع المساهمين ضمن كل فئة من فئات الأسهم معاملة متساوية وبغض النظر عن نسبة ملكية كل مساهم من أسهم المصرف.	3.56	1.09	71.2
6.	يتجنب المصرف الممارسات الممنوعة التي قد تعرض حقوق المساهمين للمخاطر المالية.	3.99	0.89	79.8
7.	تحرص إدارة المصرف على توفير المعلومات المناسبة للمساهمين من خلال قنوات مناسبة.	3.87	0.89	77.4
8.	يلتزم المصرف بإعداد تقرير نصف سنوي يتضمن أهم القرارات والعمليات الاستراتيجية والاستثنائية التي قام بها خلال هذه الفترة.	3.72	1.02	74.4
9.	توصي إدارة المصرف بالتزاماتها تجاه الدائنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، ويلتزم باتخاذ اجراءات عاجلة ضد أي خرق لحقوق اصحاب المصالح، ويديم أواصر التعاون معهم.	3.78	0.95	75.6
10.	تتم عملية نقل الأسهم وتحويلها بشكل جيد ومضمون.	3.90	0.79	78.0
11.	يحرص المصرف على تطبيق دليل الحوكمة فيما يخص التزامات المساهمين من القطاع العام بضمان عدم تدخلهم في عمل مجلس الإدارة وممارسة مسؤولياته وصلاحياته باستقلالية ومهنية.	3.65	1.08	73.0
	إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	3.81	0.75	76.2

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (8) أن المتوسط المرجح لفقرات مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين تراوحت بين (3.56-4.16) حيث جاءت فقرة «يلتزم المصرف بالحفاظ على حقوق جميع مساهميه وتسجيل ملكيتهم حسب الأصول واثباتها، وعدم وضع قيود على قيامهم بالتنازل عن أسهمهم لصالح أشخاص آخرين وفق القوانين والأنظمة، والتقيد بالنظام الأساسي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا» تحصلت على أعلى متوسط مرجح (4.16)، تليها فقرة «يتجنب المصرف الممارسات الممنوعة التي قد تعرض حقوق المساهمين للمخاطر المالية» (3.99) كثاني أعلى متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «يلتزم المصرف باتخاذ كافة الاجراءات التي تسمح لجميع المساهمين المشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العمومية واتاحة المعرفة الكافية والشاملة بالأمور والمواضيع التي سيتم طرحها» (3.93) كثالث أعلى متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة «يلتزم المصرف بمعاملة جميع المساهمين ضمن كل فئة من فئات الأسهم معاملة متساوية وبغض النظر عن نسبة ملكية كل مساهم من أسهم المصرف» تحصلت على أقل متوسط مرجح (3.56)، تليها فقرة «يتيح المصرف المجال أمام أقلية المساهمين تمثيلهم بشكل عادل في مجلس الإدارة واقامة دعاوي قضائية في حال اتخاذ المصرف أو الجمعية العمومية قرارات لها تأثير سلبي بشكل مباشر أو غير مباشر على الحقوق» (3.57) كثاني أقل متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «يحرص المصرف على تطبيق دليل الحوكمة فيما يخص التزامات المساهمين من القطاع العام بضمان عدم تدخلهم في عمل مجلس الإدارة وممارسة مسؤولياته وصلاحياته باستقلالية ومهنية» (3.65) كثالث أقل متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين.

بوجه عام فإن متوسط فقرات بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين قد بلغ (3.81) وانحراف معياري (0.75) ووزنه النسبي (76.2%)، وهو عالي مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (1). **ما يعنى أن مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة.**

للتحقق من مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة، تم استخدام اختبار (t.test) لعينة واحدة وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (9):

جدول (9) مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة

أبعاد معايير الحوكمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	82	3.84	0.71	3	81	10.63(*)	0.000
كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	82	3.75	0.72	3	81	9.38(*)	0.000
سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف	82	3.70	0.70	3	81	8.10(*)	0.000
إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	82	3.81	0.75	3	81	9.75(*)	0.000
الحوكمة	82	3.77	0.69	3	81	10.06(*)	0.000

(*) قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المصدر: إعداد الباحث

يُلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (9) أن جميع أبعاد الحوكمة كانت مرتفعة عن المتوسط الفرضي لأداة الدراسة البالغ (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قيمة (3.84) وانحراف معياري قدره (0.71)، وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (10.63) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أنه يوجد تطبيق لبُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدى عينة الدراسة وأن مستوى تطبيقه مرتفع.

كما بلغ المتوسط الحسابي لبُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة قيمة (3.75) وبانحراف معياري قدره (0.72)، وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (9.38) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أنه يوجد تطبيق لبُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لدى عينة الدراسة وأن مستوى تطبيقه مرتفع.

أما بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف فبلغ متوسطه الحسابي قيمة (3.70) وانحراف معياري (0.70) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (8.10) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أنه يوجد تطبيق لبُعد سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف لدى عينة الدراسة وأن مستوى تطبيقه مرتفع.

كما بلغ المتوسط الحسابي لبُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين قيمة (3.81) وانحراف معياري قدره (0.75)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (9.75) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني يوجد تطبيق لبُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين لدى عينة الدراسة وأن مستوى تطبيقه مرتفع.

أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة المصرفية فقد بلغ قيمة (3.77) وانحراف معياري (0.69)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (10.06) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني وجود تطبيق لمعايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية وأن مستوى تطبيقها جميعاً مرتفع، وأن أكثر الأبعاد تطبيقاً؛ هو بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأقلها تطبيقاً بُعد سياسة الافصاح والشفافية.

ما يعني أنه لا يوجد ضعف في مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، مما يعني قبول فرضية الدراسة.

12. نتائج الدراسة:

من خلال نتائج التحليل النوعي (الاحصائي) المُشار إليها لبيانات الدراسة، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أوضحت النتائج أنه يوجد تطبيق لمعايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية عينة الدراسة، وأن مستويات تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها (أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وسياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف، وإجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) جميعها كانت مرتفعة، وأن أكثر الأبعاد تطبيقاً؛ هو بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأقلها تطبيقاً بُعد سياسة الافصاح والشفافية.

- مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة:

تكتفي هذه الدراسة بمقارنة نتائجها مع الدراسات المحلية فقط لتشابه البيئة والخصائص من حيث مجتمع الدراسة، والعوامل المؤثرة كالتشريعات والقوانين المتعلقة بالحوكمة والعمل المصرفي، والظروف السياسية والاقتصادية. في حين قد تتباين البيئة والخصائص مع الدراسات الدولية. **فيما يلي توضيح لمقارنة نتائج الدراسة بعدد من الدراسات المحلية السابقة:**

لقد توافقت نتائج الدراسة من حيث وجود تطبيق لمعايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة وتقييم مستوى تطبيقها في المصارف التجارية الليبية مع نتائج دراسة **خليل وآخرون (2019)**، التي أشارت إلى وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة والتي تمثلت في (مسؤولية الإدارة العليا، سيادة القانون)، بينما لا يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة المتمثلة في (الإفصاح والشفافية، المساءلة، العدالة والمساواة)، ومع دراسة **الساعدي (2014)** التي بينت نتائجها عن وجود إجماع لدى موظفي المصارف التجارية الليبية على أهمية تطبيق الحوكمة، ومع دراسة **الشكري والجهاني (2021)** التي أوضحت نتائجها بأن أغلب المصارف وبشكل ظاهر تتبع جملة من القواعد والمعايير والبنود التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركز لسنة 2010 من حيث الاستقلالية وتكوين اللجان وعدد الاجتماعات حتى وإن لم تكن بشكل مثالي، ولكن بنسبة معقولة بحسب وجهة نظر الدراسة.

فيما اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة **(Zagoub,2011)** التي أشارت في نتائجها إلى أن تبني

مفهوم الحوكمة يعتبر جديداً في المصارف التجارية الليبية، وأن هذه المصارف ليست جاهزة بعد لتطبيقه بالشكل الصحيح، قد يرجع هذا الاختلاف بسبب الفترة الزمنية التي أُجريت فيها هذه الدراسة، حيث كانت في بدايات صدور دليل الحوكمة في سنة 2010 من قبل مصرف ليبيا المركزي.

13. توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل بيانات الدراسة للعينة المختارة، يتقدم الباحثان بالتوصيات التالية:

1.تهيئة البيئة الملائمة لتفعيل دور الحوكمة المصرفية والتأكيد على الالتزام بتطبيقها؛ لضمان عدم حدوث انحراف في الأداء المصرفي.

2.العمل على تفعيل دور الرقابة الداخلية والعمل بمعايير المحاسبة الدولية، والتأكيد على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين، فضلاً عن كفاءة لجان التدقيق؛ من أجل المتابعة والتفتيش ومحاولة كشف الانحرافات في العمليات المصرفية في الوقت المناسب.

3.العمل على تنظيم العلاقات البينية للأطراف ذات المصلحة والإدارات المصرفية؛ لحفظ الحقوق والواجبات لجميع الأطراف المعنية.

4.زيادة الدراسات والأبحاث المتعلقة بدور الحوكمة في القطاع المصرفي، وخاصة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

5.العمل على دراسة أكثر حداثة من حيث المعلومات والسنوات، بخصوص دور الحوكمة وتطبيقها في القطاع المصرفي.

14. قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

-أحمد، محمد المهدي الأمير (2019). آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار: دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. **مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد**، المجلد 1، العدد 4، 82-65، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

-اسميو، إسماعيل المهدي والفضلي، خالد زيدان (2019). ورقة: دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي: دراسة محتوى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي. **المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة «المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية: ليبيا نموذجاً»**، 12-11 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، ليبيا، 691-675.

-افريو، محمد علي (2018). أثر نقص الأوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية على انتشار الربا في ليبيا: دراسة مقارنة. **مجلة البحوث الأكاديمية**، العدد 11، 528-471، الأكاديمية الليبية مصراته، ليبيا.

-البنك الدولي (2020). تقرير: **مراجعة القطاع المالي في ليبيا**. منشور بتاريخ فبراير 2020 على الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

زيارة 17 سبتمبر، 2024، متاح على الرابط... https://pubdocs.worldbank.org/en/490761600444818233/Libya-Finan-

cial-Sector-Review-Arabic-Final.pdf

-بوفرنة، فاخر مفتاح والشلماني، سراج عيسى (2021). أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا. **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**، المجلد 40، العدد 2، 53-67، مكتب البحوث والاستشارات، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

-بوفرنة، فاخر؛ الكزة، عبد السلام، لحيمر، إدريس وبعيرة، أنس (2019). ورقة: الإصلاح المؤسسي للنظام المصرفي في ليبيا «تحليل كيفي في واقع القواعد التنظيمية لإدارة المصارف». **مؤتمر الإصلاح المؤسسي في ليبيا «الماضي والحاضر ورؤية المستقبل»**، 10-9 مارس 2019، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا، 129-81.

-حماد، طارق (2005). **حوكمة الشركات: المفاهيم- المباديء- التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف**. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

-خليل، عائشة؛ الخبولي، وفاء وعلي، إبراهيم (2019). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية: دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع العلوص. **المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة «المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية: ليبيا نموذجاً»**، 12-11 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، ليبيا، 353-326.

-درويش، عدنان بن حيدر (2007). **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.

-الذبحاوي، حسن كريم وعلي، نور جابر (2018). الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي: دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2005-2015). **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 15، العدد 2، 167-122، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

-الساعدي، عمر مفتاح (2014). استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية. **مجلة الدراسات الاجتماعية**، العدد 41، 188-163، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

-الشيخي، أمال سعد والجطلاوي، بثينة جمعة (2019). ورقة: الحوكمة في المؤسسات الليبية «الواقع والطموح»، دور لجنة المراجعة في تفعيل المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في ظل الحركمة. **المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة «المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية: ليبيا نموذجاً»**، 12-11 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، ليبيا، 495-472.

-عبيد، مصطفى فؤاد (2022). **كتاب التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS- خطوة خطوة** (ط1). إسطنبول، تركيا: مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات.

-العزاوي، محمد عبد الوهاب وخميس، عبد السلام محمد (2010). **الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة** (ط1). عمان، الأردن: دار إثراء.

-عياري، أمال وخوالد، أبو بكر (2012). ورقة: تطبيق مباديء الحوكمة في المؤسسات المصرفية «دراسة حالة الجزائر». **مؤتمر الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، 7-6 مايو 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-1.

-الغاني، فرقد فيصل (2009). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل: دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب. ورقة بحثية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

-الفلاح، فاطمة مفتاح والجهاني، افطيطيم سالم (2017). **ورقة:** دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي. **المؤتمر العلمي الأول «إدارة الأزمات الو اقع – المأمول»**، 14-13 مايو 2017، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 24-1.

-كعلة، مريم (2015). **دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة حالة شركة الراجحي المصرفية للفترة ما بين 2012 و 2013**. رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

-مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط (2019). **تقرير: عن الدبابات والمصارف: وقف تصعيد خطير في ليبيا**. تقرير الشرق الأوسط رقم 201، 20 مايو 2019.

-مسعد، محي محمد (2014). دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري: مع الإشارة للوضع في مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 500 – 575، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.

-**مصرف ليبيا المركزي** (2022). تقرير الاستقرار المالي 2018. **وحدة الاستقرار المالي، مصرف ليبيا المركزي، البيضاء، ليبيا.**

-معتوق، سهير محمود؛ طريح، نيفين محمد ورزق، فيوليت صبحي (2017). الحوكمة في الجهاز المصرفي. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 31، العدد 1، 198-179، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

-هجيرة، بلعورة وخميسي، بن رجم (2018). حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر. **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد 11، العدد 2، 116-98، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Kothari, C.R. (2004). Research Methodology: Methods and Techniques (2nd ed.). New Age International, New Delhi.

- Lupu, D., & Nichitean, A. (2011). Corporate Governance And Bank Performance in Romanian Banking System. Annals of The "Ştefan cel Mare" University of Suceava. Fascicle of The Faculty of Economics and Public Administration,11(13), 219-225.

- Zagoub, A. (2011). Corporate Governance in Libyan Commercial Banks. [Doctoral dissertation, University of Dundee], UK.

الثقافة التنظيمية وتأثيرها على تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر موظفي صندوق الضمان الاجتماعي في فرع شرق بنغازي

ا. سالمة مفتاح محمد المصراتي

أستاذ. مساعد. بقسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد -.جامعة بنغازي

salma.almasrite@uob.edu.ly

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى تأثير الثقافة التنظيمية على تطبيق الإدارة الإلكترونية، وذلك من خلال آراء الموظفين في صندوق الضمان الاجتماعي بفرع شرق بنغازي، تم استخدام منهج دراسة الحالة مع اعتماد استبيان كأداة أساسية لجمع البيانات شمل مجتمع الدراسة جميع الموظفين في الفرع، والبالغ عددهم 110 موظفين، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات، أظهرت النتائج أن مستوى الثقافة التنظيمية وتطبيق الإدارة الإلكترونية في الفرع كان مرتفعًا. أيضاً تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية والإدارة الإلكترونية، في نهاية الورقة صيغت بعض التوصيات المتمثلة في ضرورة تعزيز الوعي بأهمية الثقافة التنظيمية والإدارة الإلكترونية داخل المؤسسات الليبية، وتطوير الأنظمة والقوانين بما يتناسب مع احتياجات الموظفين، فضلاً عن إعداد خطط تدريبية لتعزيز التحول الإلكتروني مع التركيز على تدريب الموظفين على الأنظمة المحدثة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة التنظيمية، الإدارة الإلكترونية، الضمان الاجتماعي، بنغازي.

Organizational culture and its impact on the implementation of e-management from the perspective of employees of the Social Security Fund in the eastern Benghazi branch

Salma Muftah Mohammed Al-Masrati

Assistant Professor, Department of Public Administration

Faculty of Economics, University of Benghazi

salma.almasrite@uob.edu.ly

Abstract:

The study aimed to reveal the impact of organizational culture on the application of e-management from the point of view of employees in the Social Security Fund in the East Benghazi branch. The study followed the case study methodology and used a questionnaire as the primary tool for collecting data. The research community consisted of all employees in the mentioned branch, numbering 110 employees. The data were analyzed and hypotheses were tested using SPSS. The study reached several main results, including: a high level of organizational culture and the degree of application of e-management, and the existence of a statistical impact of organizational culture on e-management. The study proposed several recommendations, including: enhancing and disseminating the concepts of organizational culture and e-management among employees in Libyan institutions, updating and developing systems and laws to meet the needs of employees, and developing training plans to support e-transformation and train employees on program and service updates.

Keywords: Organizational culture, e-management, social security, Benghazi.

1.مقدمة:

تلعب الثقافة التنظيمية دورًا أساسيًا ومهماً في تعزيز تطبيقات الإدارة الإلكترونية للمواطنين والموظفين بشكل عام. يعد وعي المجتمع بثقافة الإدارة الإلكترونية يُعد شرطًا أساسيًا للانتقال إلى التطبيقات التكنولوجية الجديدة، ومواجهة هذه الطبيعة التحويلية تتطلب تكامل الجهود لرفع مستوى الوعي العام وتعزيز الاستعداد النفسي والسلوكي للعمال (بسيسو، 2010). وهو عنصر يتعايش مع المكونات الاخرى للتنظيم الإداري، مثل الموظفين والأهداف والتكنولوجيا والهيكل التنظيمي، وهي وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحاول المنظمة تحقيقها (القريوتي، 2008). نظراً لانفعالية المنظمة تعتمد بشكل كبير على الثقافة التنظيمية, فإن العديد من قادة المنظمة مهتمون بالثقافة التنظيمية للمؤسسة ويعتبرونها أحد أهم عناصر المنظمة.

بالإضافة إلى ذلك، لا يقتصر دور الثقافة التنظيمية على تشجيع وتحفيز الموظفين من خلال التغلب على التحديات الداخلية والخارجية، وإيجاد بيئة تنظيمية مناسبة للعمل، والتنبؤ بالأحداث، وفهم المواقف المختلفة للعمال، ولكن يمكن أن يمتد إلى بيئة تنظيمية وتحسين الأنماط السلوكية. من أجل تحديد سبل تطوير وتحسين الأداء الإداري والعملي للمنظمة، مماسيؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، ستقوم الإدارة الإلكترونية بتحديد المنظمات العامة والخاصة في الدولة التي ستسعى إلى تطبيقها بشكل فعال لتحسين جودة الخدمات المقدمة، والحد من الخطأ البشري وتحقيق الشفافية في أداء العمل.

تعد الثقافة التنظيمية من العناصر الرئيسة التي لا يقتصر دورها على تحسين البيئة الداخلية للمنظمة أو تعزيز تحفيز العاملين من خلال فهم توقعاتهم واستجابتهم للمواقف المختلفة، بل تمتد آثارها أيضًا إلى البيئة الخارجية للمنظمة، مما يسهم في تحسين الأنماط السلوكية العامة وتطوير الأداء الإداري، هذا التطوير ينعكس على جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، مما يجعل الثقافة التنظيمية أداة استراتيجية للتغلب على التحديات وتحسين الإنتاجية، في هذا السياقأصبحت الإدارة الإلكترونية واحدة من المفاهيم الحديثة التي تسعى المنظمات لتطبيقها بهدف تحسين جودة الخدمات، تقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز الشفافية، تعتمد الإدارة الإلكترونية على تحويل العمليات من النماذج الورقية والتقليدية إلى الإجراءات الإلكترونية باستخدام تقنيات متقدمة، مما يسهم في تحسين الأداء والكفاءة.

مع التطورات السريعة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية وزيادة التحديات التي تواجه الإدارات التقليدية، ظهر مفهوم الإدارة الإلكترونية كحل مبتكر للتعامل مع المشكلات البيروقراطية، ويُعرَّف بأنه عملية الانتقال من النماذج اليدوية إلى العمليات الرقمية، مما يتيح معالجة البيانات بشكل أكثر كفاءة وسرعة، كما أشار إلى ذلك بوراي (2020). صندوق الضمان الاجتماعي يُعدّ من الركائز الأساسية ضمن المؤسسات العامة الليبية، حيث يلعب دورًا محوريًا في تقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز رفاهية المجتمع في ظل التغيرات المستمرة والاحتياجات المتزايدة، أظهر الصندوق اهتمامًا

ملحوظًا بتبني التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة الخدمات المقدمة وتطويرها بما يواكب المتطلبات العصرية.

يُسهم استخدام التكنولوجيا في تعزيز الكفاءة التشغيلية للصندوق، مع التركيز على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع بشكل أفضل، إضافةً إلى ذلك، فإن الاهتمام بالثقافة التنظيمية وعمليات التغيير يُعدّ عاملاً أساسياً في تعزيز بيئة العمل، مما يحفز الموظفين على الإبداع والابتكار وتقديم حلول متميزة للتحديات المتزايدة.

رغم هذا التقدم، فإن التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيا الحديثة يمثلان تحديًا كبيرًا لصناديق الضمان الاجتماعي، حيث يتطلب ذلك مواكبة التطورات التقنية، تحسين المهارات الإدارية والفنية للموظفين، وتوفير بنية تحتية ملائمة تدعم استمرارية هذا التطور.

2.الدراسات السابقة:

بالنظر إلى أهمية المتغيرين المركزيين في الدراسة، وهما الثقافة التنظيمية والإدارة الإلكترونية، لاحظنا اهتماماً واسعاً من الدراسات المحلية والعربية والدولية بهذين الموضوعين، سنقوم بترتيب وعرض هذه الدراسات التي توصلت إليها الباحثة، تبعاً لتسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، على النحو التالي:

-دراسة Shi, Wenbo (2002): اتجهت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء العوامل التنظيمية المؤثرة في نجاح تطبيقات التجارة الإلكترونية في المؤسسات الفيدرالية، واكتشاف دور القيادات التحويلية والتخطيط الإستراتيجي للمواقع على الشبكة في تحقيق هذا النجاح، تفترض الدراسة أن النجاح يعتبر متغيراً تابعاً يمكن قياسه بناءً على جملة من المقاييس الخاصة بالنظام، وقد أكدت الدراسة وجود علاقة مترابطة بين العوامل التنظيمية ونجاح تطبيق التجارة الإلكترونية في المؤسسات الفيدرالية.

-دراسة بحر والعاجز (2012): استهدفت هذه الدراسة التعرف على طبيعة الثقافة التنظيمية ومستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم العالي في محافظات غزة بفلسطين، وكذلك التعرف على المتغيرات الثقافية التنظيمية المؤثرة بشكل إيجابي في تطبيق الإدارة الإلكترونية، بلغ حجم عينة الدراسة 294 موظفاً وموظفة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عناصر الثقافة التنظيمية (القيم التنظيمية، المعتقدات التنظيمية، الأعراف التنظيمية، التوقعات التنظيمية) وبين تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة التربية والتعليم العالي في محافظات غزة، واقترحت الدراسة تشجيع الموظفين على المشاركة في حلقات النقاش التي تدار بشكل منتظم والتعبير عن آرائهم في القيم والمعتقدات والأعراف والتوقعات التنظيمية لتطويرها وتعميمها إلكترونياً بشكل دائم ومستمر في شكل جمل وعبارات تعكس ثقافة الوزارة.

-دراسة حسن (2013): استهدفت هذه الدراسة قياس أبعاد الثقافة التنظيمية ودورها في مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية على عينة من المدراء في قطاع التعليم العالي بجامعة ميسان، والتي تضمنت 40 مديرًا. وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الثقافة التنظيمية ومشروع الإدارة الإلكترونية، كما أوصت الدراسة بضرورة التوجه

نحو إنشاء جامعة إلكترونية تتضمن تخصصات في مجالات مثل إدارة الأعمال الإلكترونية وإدارة المعرفة والمعلوماتية وتقنيات الحاسوب والبرمجيات.

-دراسة بوخاري (2015): تناولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الثقافة التنظيمية وتطبيق الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في شركة كوندور الكترونيكس في الجمهورية الجزائرية، وتضمنت عينة من 44 موظفًا، وأشارت الدراسة إلى وجود تأثير موجب بين عناصر الثقافة التنظيمية والمتمثلة في: (القيم ، المعتقدات ، الأعراف ، التوقعات) وتطبيق الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية. كما أوصت الدراسة بضرورة تدريب الموظفين على استخدام نظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية بشكل إيجابي وآمن.

-دراسة بشير صبحي (2017): استهدفت هذه الدراسة كشف دور الثقافة التنظيمية في تبني واستخدام الإدارة الإلكترونية في جامعة الزاوية بليبيا، حيث أجريت الدراسة على شريحة أعضاء هيئة التدريس الجامعي، والتي تضمنت 450 عضوًا، فكانت المحصلة النهائية للنتائج إلى أن عناصر الثقافة التنظيمية تؤثر بشكل واضح في تبني وقبول الجامعة لأسلوب الإدارة الإلكترونية، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية، وزيادة الميزانيات المالية، ونشر الثقافة التنظيمية التي تشجع على استخدام الإدارة الإلكترونية بتطبيقاتها المختلفة، بالإضافة إلى دعم وتشجيع الإدارة العليا للعاملين على استخدام الإدارة الإلكترونية.

-دراسة محجز، إبراهيم (2017): كان الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو دور الثقافة التنظيمية في دعم تنفيذ الإدارة الإلكترونية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المناطق الجنوبية من قطاع غزة. تتكون مجموعة الدراسة من موظفي هذه الوزارة، وعددهم 160 فردًا، أشارت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة وذات دلالة إحصائية بين جوانب الثقافة التنظيمية ودعم الإدارة الإلكترونية، واقترحت الدراسة ضرورة تكوين ثقافة تنظيمية متماسكة ومتفق عليها من قبل الموظفين، بالإضافة إلى تدريبهم على البرامج والتطبيقات الحديثة، وتوعيتهم بمزايا الأجهزة والبرامج المستخدمة، كما أوصت بتوفير الحوافز والمكافآت المرتبطة بالقدرة على القيام بالأعمال الإلكترونية، وتحسين شبكات الاتصال للتغلب على مشاكل الانقطاع والبطء.

-دراسة بن موسى والجودي (2020): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الثقافة التنظيمية والإدارة الإلكترونية من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجلفة، وعددهم 60 أستاذًا، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لجوانب الثقافة التنظيمية على تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر أساتذة الكلية، واقترحت الدراسة ضرورة الاهتمام بثقافة المؤسسة التي تعزز أسس الإدارة الإلكترونية وتحسنها، وتحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالكلية باستمرار، وزيادة الوعي بثقافة العمل الإداري الإلكتروني وتشجيع الأساتذة على التعامل مع الإدارة الكلية إلكترونيًا.

-دراسة مخلوفي لطفي (2020): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الثقافة التنظيمية في تطبيق الإدارة الإلكترونية في مديرية الجامعة بجامعة محمد خضير بسكرة، تتكون عينة الدراسة من 32 موظفًا،

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للثقافة التنظيمية في تطبيق الإدارة الإلكترونية، واقترحت الدراسة ضرورة الاهتمام بتكوين ثقافة تنظيمية فريدة للمؤسسة، وتوفير البرمجيات والتكنولوجيا وشبكة الإنترنت اللازمة لبناء إدارة إلكترونية فعالة.

-دراسة بلقبي وسواعدي (2022): هدفت الدراسة إلى استقصاء تأثير الثقافة التنظيمية على استخدام الإدارة الإلكترونية بعينة قوامها 40 موظفاً من موظفي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية في فرع المسيلة بالجزائر، حيث أشارت النتائج إلى وجود اتجاه إيجابي في تقدير الموظفين لدور الثقافة التنظيمية في تعزيز استخدام الإدارة الإلكترونية في المؤسسة، واقترحت الدراسة ضرورة توفير بيئة عمل ملائمة لتشجيع الإبداع والتميز، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات التنظيمية لتتناسب مع قدرات العاملين.

بعد مراجعة الدراسات السابقة، لاحظت الباحثة أن قيام الباحثة بهذه الدراسة يتفق مع بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع الثقافة التنظيمية وأهميتها في تعزيز المناخ التنظيمي الملائم للعمل، مما يحفز الموظفين على الإبداع والابتكار ، كما تناولت الدراسة موضوع الإدارة الإلكترونية وأهميتها في تحسين الأداء المؤسسي.

ومع ذلك، فإن دراستي تتميز عن الدراسات السابقة بالنقاط التالية:

-هي الدراسة الأولى، حسب معرفة الباحثة، التي تناولت قطاع الخدمات الاجتماعية لتحديد تأثير الثقافة التنظيمية في تطبيق الإدارة الإلكترونية حسب رأي العاملين في الصندوق الاجتماعي.

-إسهام هذه الدراسة يمثل بداية جديدة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وفروعه، خاصة مع استخدام التقنيات الحديثة في عملياته وتقديم خدماته.

-تختلف عن الدراسات السابقة في طبيعة ومجتمع الدراسة، حيث تم إجراؤها على العاملين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعية في فرع شرق بنغازي.

3.مشكلة الدراسة:

أصبح تطبيق الإدارة الإلكترونية في المنظمات من التحديات الأساسية والضرورية لمواكبة التعقيدات والتطورات التي تشهدها المنظمات، هذا التحدي أدى إلى إجراء عدد من الدراسات التي أكدت على أهمية الإدارة الإلكترونية، حيث أثبتت الأبحاث أن الثقافة التنظيمية القوية لها تأثير مباشر على نجاح الاستراتيجيات الجديدة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المؤسسية، امتلاك الثقافة التنظيمية المناسبة يعزز من قدرة المنظمة على العمل في ظل التغييرات وتنفيذ التطبيقات الحديثة في مجال الحكومة الإلكترونية (بوعروج ومعلمي، 2021).

في هذا الإطار، تلعب الثقافة التنظيمية دورًا حاسمًا في تشكيل سلوكيات وعادات وتوقعات الموظفين، مما يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على نشاط المؤسسات العامة بشكل عام، وعلى المنظمات الخدمية بشكل خاص في تنمية وتطوير الخدمات المقدمة. يجب على المنظمات، بمن فيها صناديق الضمان الاجتماعي، استخدام الإدارة الإلكترونية لتميز خدماتها وتحسينها.

يواجه صندوق الضمان الاجتماعي في بنغازي تحديات مستمرة في بيئة عمله، مثل تنوع

الخدمات، والتطورات التكنولوجية في تقديم الخدمات، وزيادة عدد المستفيدين، والرغبة في الحصول على الخدمات عبر الإنترنت (الفرجاني والترهوني، 2019)، هذه التحديات تدفع الإدارة إلى السعي لإحداث تغييرات جذرية في سلوك الموظفين وتصوراتهم وثقافتهم التنظيمية، من خلال رغبة الجهات الأمنية في تطوير وتنويع تقديم الخدمات الأمنية والاجتماعية. يعتبر استخدام وتطبيق الإدارة الإلكترونية وتطوير الخدمات التكنولوجية الحديثة ضروريًا لضمان توفير الخدمات للمستفيدين بأقل جهد ووقت ممكن.

وبناءً على ما سبق، يمكن عرض مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هو أثر الثقافة التنظيمية على تطبيق الإدارة الإلكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي – فرع شرق بنغازي؟

4.اسئلة الدراسة:

صيغت اسئلة الدارسة في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تكونت من الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي دلالة ($\alpha \leq .05$) لإبعاد الثقافة التنظيمية (القيم، المعتقدات ، التوقعات، الأعراف) على تطبيق الإدارة الالكترونية لدى العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي - فرع شرق بنغازي؟

وللإجابة على السؤال الرئيس، فقد انبثق عنه (4) **أسئلة فرعية، هي:**

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعد القيم التنظيمية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) على الإدارة الالكترونية بصندوق الضمان الاجتماعي- فرع شرق بنغازي؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعد المعتقدات التنظيمية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) على الإدارة الالكترونية بصندوق الضمان الاجتماعي- فرع شرق بنغازي؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعد التوقعات التنظيمية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) على الإدارة الالكترونية بصندوق الضمان الاجتماعي - فرع شرق بنغازي؟

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعد الأعراف التنظيمية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) على الإدارة الالكترونية بصندوق الضمان الاجتماعي - فرع شرق بنغازي؟

5.أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الي تحقيق الاتي:

1.التعرف على مستوى الثقافة التنظيمية بأبعادها (القيم ، المعتقدات ، التوقعات ، الأعراف) في الصندوق الضمان الاجتماعي - فرع شرق بنغازي.

2.التعرف على درجة تطبيق الإدارة الالكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي - فرع شرق بنغازي.

3.التعرف على أثر الثقافة التنظيمية بأبعادها المختلفة (القيم ، المعتقدات ، التوقعات ، الأعراف) على تطبيق الإدارة الالكترونية إستناداً إلى آراء العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي - فرع شرق بنغازي.

4.تقديم المقترحات والتوصيات ذات العلاقة بهذا الحقل.

6.أهمية الدراسة:

يمكن سرد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1.تركز هذه الدراسة على إحدى المؤسسات الرئيسة في مجال تقديم الخدمات والمزايا والمساعدات في ليبيا، ألا وهي صندوق الضمان الاجتماعي.

2.توضح بأن الثقافة التنظيمية والإدارة الإلكترونية، وهي إحدى المفاهيم المتطورة في مجال الأدب الإداري المعاصر، التي تساعد المنظمات على تطوير وتغيير الأساليب التقليدية وتحسين المستوى الاداء الإداري للمنظمات.

3.التعرف على ابعاد الثقافة التنظيمية التي لها أثر في نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية بصندوق الضمان الاجتماعي فرع بنغازي.

4.تتجلى أهمية هذه الدراسة أيضًا بأنها تناقش موضوعات تمس احتياجات الأفراد الباحثين عن خدمات أفضل، فالتطورات الحاصلة في الإدارة الالكترونية غيرت تصورات الفرد إلى طبيعة الخدمة المقدمة من قبل صندوق الضمان الاجتماعي.

5.الاستفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها التي قد تسهم في رفع مستوى الوعي لدى مديري مؤسسات الخدمة العامة الليبية حول طبيعة وأهمية الثقافة التنظيمية في التقييم الذاتي والتطوير.

7. مصطلحات الدراسة:

- الثقافة التنظيمية: هي التي تتثمل في الافتراضات والاعتقادات والقيم والقواعد والمعايير التي يشترك بها أفراد المنظمة (حريم، 2004: 327).

- القيم التنظيمية: هي اتفاقات مشتركة بين أعضاء المنظمة تحدد ما هو مرغوب أو غير مرغوب فيه، وما هو إيجابي وما هو سلبي داخل بيئة العمل، وتعمل على توجيه سلوك العاملين (إلياس،2006: 15).

- المعتقدات التنظيمية: هي وجهات نظر مشتركة حول نوعية العمل والحياة الاجتماعية في بيئة المنظمة وحول كيفية آداء العمل والمهام التنظيمية (هيبة، 2019).

- التوقعات التنظيمية: تتمثل في التعاقد السيكولوجي غير المكتوب الذي يشير إلى مجموعة التوقعات التي يحددها أو يتوقعها الفرد أو المنظمة كل منهما من الآخر (العميان، 2002: 313).

-الأعراف التنظيمية: هي معايير يلتزم بها الموظفين لأنها معايير مفيدة للمنظمات، مثال ذلك التزام المنظمة بعدم تعيين الأب والابن في نفس المنظمة ويفترض أن تكون هذه الأعراف غير مكتوبة وواجبة الإتباع (العميان، 2002: 313).

- الإدارة الإلكترونية: هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنت وشبكات الإعمال، في وضع الخطط والتوجيه والرقابة على الموارد، والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود لتحقيق أهداف الشركة (نجم، 2004)

- صندوق الضمان الاجتماعي: مؤسسة عامة تقدم جميع الخدمات والمزايا والمساعدات حيثما ينص عليها القانون للأشخاص الذين يحق لهم الحصول على تلك الخدمات والمزايا والمساعدات سواء تم تمويل هذه الخدمات مباشرة من موارد الدولة من خلال الخصومات الأمنية أو من خلال الإيرادات والتبرعات الخيرية أو الجمعيات الخيرية (العبار، 2019).

8. الإطار النظري:

8.1.الثقافة التنظيمية:

تعد الثقافة التنظيمية أحد أهم المحددات الرئيسة للنجاح والفشل التنظيمي، وللثقافة التنظيمية أهمية كبيرة في تحديد كفاءة وفعالية المنظمة. وبشكل عام، فإن وجود ثقافة تنظيمية إيجابية يساعد على تحسين استدامة ونمو المنظمة، والإبداع وتحفيز السلوكيات الإيجابية للموظفين.

توجد عدة تعريفات خاصة بمفهوم الثقافة التنظيمية. ويعرف تايلور الثقافة بأنها «المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقوانين والعادات وجميع القدرات التي يكتسبها الإنسان» (العميان، 2002: 309). حيث أن "كل ما تصنعه أيدي وعقول الإنسان وجوانب البيئة الاجتماعية، أي كل ما يخترعه الإنسان أو يكتشفه ويعمل به في البيئة الاجتماعية" (عكاشة، 2008: 10) يعرف الثقافة التنظيمية بأنها "نموذج المجموعة الذي يتقاسمه؛ الافتراضات الأساسية مع درجة معينة من النجاح.» حل مشكلات التكيف الخارجي والتكامل الداخلي لأنها صالحة ويمكن تعليمها للأعضاء الجدد باعتبارها الطريقة الصحيحة لفهم هذه المشكلات وإدراكها والتفكير والشعور بها» (حريم، 2001: 31)، ومن ناحية أخرى، عرف ويلسون الثقافة التنظيمية بأنها «القيم والمعتقدات والافتراضات والممارسات المتشابهة التي تعبر عن مواقف وسلوكيات الأفراد داخل المنظمة» (عزيز وآخرون، 2012). الثقافة التنظيمية هي «التعبير عن المعتقدات والقيم المشتركة التي تؤثر على قرارات سلوك الأعضاء داخل المنظمة؛ فكلما زاد استخدام الثقافة التنظيمية، أصبحت الثقافة التنظيمية للمنظمة أقوى وكلما زاد تحديد ضبط السلوك التنظيمي» (البحراوي، 2019). وبناء على ما سبق تعرف الثقافة التنظيمية بأنها «الثقافة التي تنشأ بالمنظمة عبر ممارسات موظفيها، بما في ذلك الأفكار والعادات والممارسات والإجراءات وطرق العمل والقيم والمعتقدات والمؤثرات والبيئة الخارجية والمبادئ التوجيهية من الإدارة العليا والتي في النهاية تشكل هوية المؤسسة وتحفز الموظفين على الالتزام بمهمتها».

8.2.أهمية الثقافة التنظيمية:

يشير هذا المصطلح إلى القوة الدافعة التي توحد السلوكيات والقدرات لتحقيق الأهداف المتشابهة وتوجه الجهود نحو التغيير والابتكار، تشمل أهمية الثقافة التنظيمية ما يلي(تابعي، 2022):

-الإطار الفكري الذي يوجه أعضاء المنظمة وينظم عملهم وعلاقاتهم ونتائجهم.

-الثقافة هي ما يميز المنظمة عن غيرها من المنظمات وهي أيضًا مصدر فخر للموظفين، خاصة عندما تؤكد على قيم معينة مثل الابتكار والتميز والقيادة والميزة على المنافسين.

-تعتبر عاملا رئيساً في جذب العمال المناسبين وجذب الموظفين الطموحين، فالمنظمات التي تقدر التميز والنمو لديها موظفون مجتهدون ومثابرون.

-إنشاء حدود حيث لا يُسمح للموظفين تلقائيًا بالالتزام بالمعايير والقواعد التنظيمية.

8.3خصائص الثقافة التنظيمية:

على الرغم من التفسيرات المقدمة من الباحثون في حقل الثقافة التنظيمية، إلا أن الثقافة

التنظيمية تعرف بأنها سلسلة من المعاني المشتركة التي يمتلكها أعضاء المؤسسة لتمييزهم عن غيرهم من الأعضاء، وتشكل هذه المعاني الكثير من المعاني والخصائص التي تنشأ من الثقافة السائدة من ناحية ومن مزايا المؤسسة الإدارية من ناحية أخرى، وهذه الخصائص هي (ضاحي، 2020):

1.الثقافة التنظيمية نظام معقد: لا تمتلك المنظمات ثقافة تنظيمية واحدة، ولكنها تحتوي على ثقافات فرعية مختلفة حسب الأشخاص الذين تنتمي إليهم، وعادة ما يكون هناك اختلاف بين الثقافات الفرعية والثقافة السائدة داخل المنظمة بين.

2.الثقافة التنظيمية هي نظام متكامل: فهي تساعد على خلق الانسجام بين العناصر الثقافية المختلفة داخل المنظمة، وهذا يضمن أن أي تطوير أو تحديث أو تغيير في أحد عناصر الثقافة ينعكس على بقية المنظمة والأنواع الأخرى.

3.الثقافة التنظيمية هي نظام يتغير ويتطور باستمرار استجابة للتغيرات الخارجية لتحقيق الأهداف التنظيمية.

4.الثقافة التنظيمية هي نظام مرن: حيث تتمتع الثقافة التنظيمية بالقدرة على التكيف الفعال مع التغيرات التي تحدث داخل وخارج المنظمة من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

8.4.عناصر الثقافة التنظيمية:

إن القيم والاتجاهات والافتراضات والمعايير السائدة في المنظمة لها تأثير كبير على فعاليتها وكفاءتها، وتعتمد الفعالية على القيم والمعتقدات التي يحملها أفراد المنظمة زيادة ونقصان وتتكون الثقافة التنظيمية، كما صنفها العلماء والمفكرون، من سلسلة من العناصر (العاجز، 2011):

1. القيم التنظيمية: بشكل عام، القيم هي اتفاقات مشتركة بين الأفراد داخل منظمة اجتماعية حول ما هو مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه، جيد أو سيئ، مهم أو غير مهم (عكاشة، 2008)، القيم التنظيمية هي القيم الموجودة في مكان العمل أو البيئة وتوجه سلوك الموظفين في سياقات تنظيمية مختلفة، ويشمل ذلك المساواة بين الموظفين، والتركيز على إدارة الوقت، والتركيز على الإنتاجية، واحترام الآخرين، الخ (العميان، 2005)، كما تعد القيم الركائز الأساسية لأي ثقافة تنظيمية وأساس فلسفة أي منظمة تسعى المعتقدات التنظيمية إلى تحقيق الأهداف التنظيمية بفعالية وكفاءة إنه يعكس مشاعر الناس، فهو يصف الموظفين وموقفهم العام تجاه المنظمة ويصف أيضًا أنشطتهم اليومية، ولذلك يعتقد أن نجاح المنظمة يعتمد على مدى إدراك أعضائها لهذه القيم التنظيمية والتصرف وفقا لها (العاجز، 2012).

2. المعتقدات التنظيمية: وهي معتقدات عامة تتعلق بطبيعة العمل والجانب الاجتماعي في بيئة العمل، ودور المشاركة في عمليات اتخاذ القرار، وتحسين العمل الجماعي وأثر ذلك على تحقيق الأهداف التنظيمية (العميان، 2005)، وتشير هذه الثقافات الأعمق إلى كل المعارف والأفكار والقوانين الشعبية والأساطير التي تعكس ما يوجد في قلوب الناس وعقولهم في الأساس، هذه معتقدات عن أنفسنا والآخرين تؤثر وتحدد سلوكنا، يتم وضع معايير الأداء داخل المنظمات، ويختلف الموظفون في مستوى التزامهم بهذه المعايير (السكارنة، 2009).

3. التوقعات التنظيمية: التوقعات التنظيمية هي عقد نفسي ضمني وتشير إلى التوقعات التي يضعها الأفراد أو المنظمات أو يتوقعونها من بعضهم بعضاً أثناء عملهم في المنظمة، ومن الأمثلة على ذلك التوقعات من الرؤساء إلى المرؤوسين، وكذلك التوقعات من الرؤساء إلى المرؤوسين، والزملاء العمل من زملائهم، ويتم التعبير عن ذلك من خلال التقدير والاحترام، وتوفير البيئة والمناخ التنظيمي الذي يدعم ويدعم الاحتياجات النفسية والاقتصادية للأفراد (العميان، 2002: 313).

4. الأعراف التنظيمية: الأعراف هي القواعد غير المكتوبة التي تتيح للأفراد معرفة ما يتوقع منهم في مواقف مختلفة على اعتبار أنها تمثل الإطار المرجعي للخبرة والإدراك الاجتماعي والسلوك المثالي الذي يكون مقبولا من قبل المجتمع ولا يوجد عليه أي اعتراض(تابعي،2022).

8.5 الإدارة الالكترونية:

يُعرفها الكثير من المفكرين والباحثين، ومن هذه التعريفات: ويعرفها السالمي بأنها "عملية أتمتة جميع مهام وأنشطة الإدارة العامة، بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة العامة الجديدة باستخدام البطاقات – تبسيط الإجراءات والروتين والتنفيذ السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتمكين كل أداة من الاتصال لاحقا بالحكومة الإلكترونية» (السالمي، 2003: 135)، ونقلاً عن نجم عرّفها بأنها «عملية إدارية تقوم على جوانب مختلفة». «قدرة الإنترنت وشبكات الشركات على تخطيط وتوجيه والسيطرة على منظمة وغيرها من الموارد والوظائف الأساسية دون قيود لتحقيق الأهداف التنظيمية» (نجم، 2004: 127)، وقد عرفت مركز المعلومات التابع لديوان الخدمة المدنية لدولة الكويت الادارة الإلكترونية بأنها «التغلب على الحواجز الداخلية والخارجية الزمانية والمكانية للحصول على الخدمات، وربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسؤوليات الإدارة العامة، وإشراك الإدارة»، "التطوير المستمر والأتمتة لجميع الأنشطة وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة تنفيذ المعاملات" (القرني، 2007).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة للقيام بالأنشطة الإدارية وتقديم الخدمات إلكترونيا في أي وقت وفي أي مكان، وبالتالي زيادة جودة التنفيذ وسرعة التنفيذ، خفض التكاليف، ودقة وسرعة تقديم الخدمات، وتطوير التنظيم الإداري، تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات الصحيحة واتخاذ القرارات بسرعة بناءً على معلومات دقيقة ومباشرة.

8.6 أسباب ودوافع التحول إلى الحكومة الإلكترونية:

في العقود الأخيرة على وجه الخصوص، أثرت تقنيات المعلومات والاتصالات الواسعة على معظم مجالات الحياة، وأحدثت تغييرات ضخمة ومؤثرة على المستويات التقليدية للإدارة، وترتبط بالتحول إلى الأسلوب، ويمكن تلخيص هذه الأسباب والدوافع فيما يلي (مراد وعباس،2019):

1.اتجاهات العولمة وترابط المجتمعات من خلال استخدام الأدوات المعرفية والأساليب التكنولوجية التي تشمل الإنترنت والاتصالات عبر الأقمار

الصناعية وغيرها من الأدوات الرقمية.

2.السرعة في التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية التي أحدثها.

3.الاستجابة والتكيف مع احتياجات البيئة.

4.التحولات الديمقراطية والتغير الاجتماعي وما يرتبط بهما من نتائج.

5.انتشار الثقافة الالكترونية.

8.7 متطلبات التطبيق للإدارة الإلكترونية:

الإدارة الإلكترونية هي تحول كامل للمفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهياكل والقوانين الأساسية للإدارة، بما في ذلك بعض العوامل مثل الفنية والمالية والتشريعية وغيرها ، ويذكر أن المتطلبات يمكن تصنيفها على النحو التالي (عبد الكريم ورياض، 2010)

1.متطلبات الأمنية والإدارية: وتشمل المهارات والكفاءات والقدرات اللازمة لإدارة تطوير استراتيجيات وخطط التوظيف، وتجديد البنية التحتية، وتطوير وتنفيذ أنظمة الإدارة والخدمات الإدارية بما يتلائم مع التغيير المستمر بما في ذلك القانونية متطلبات.

2.المتطلبات السياسية: وتشمل الإرادة السياسية لدعم هذه التغييرات ومشاريع الحكومة الإلكترونية.

3.المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ويتمحور هذا النوع حول خلق تعبئة اجتماعية تدعم وتفهم الحاجة إلى التحول إلى الحكومة الإلكترونية وتوفر الأمن الاقتصادي اللازم لهذا التحول.

4.إحتياجات البنية التحتية للاتصالات: وتشمل التقنيات اللازمة لهذا التحول مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف وأجهزة الفاكس وكل ما يتعلق بهذه الإدارة.

8.8 أثر الثقافة التنظيمية في تطبيق الإدارة الإلكترونية:

يرى الباحثون أن سبب فشل العديد من المؤسسات والمنظمات في تطبيق الإدارة الحديثة هو عدم بذل الجهد لتعديل ثقافة المنظمة للتكيف مع المواقف الجديدة ودعمها، وأن الثقافة التنظيمية هي المفتاح لتحويل إجراءات العمل والاساس لعمل التنمية (الطعامنة، 2001)، ويرى ياسين أنه إذا كان جوهر ثقافة المنظمة في المنظمة هو التقليد والميل إلى العمل بنفس الطريقة التي يعمل بها الأفراد، فإن هذه الثقافة يمكن أن تصبح عاملا سلبيا في تطبيق وتطوير الإدارة الإلكترونية، ومن هذا المنظور يجب على الإدارة العليا أن تعمل على التغيير الثقافي، تحتاج المنظمات إلى فهم مفردات العمل الإلكتروني التي تجعل من العمليات الإلكترونية وبياناتها جزءا لا يتجزأ من الثقافة التنظيمية (ياسين، 2005).

لقد أظهرت التجربة أن الثقافة التنظيمية القوية والمتماسكة تسمح للمؤسسة بالدخول بسهولة إلى العالم الرقمي، ويرجع ذلك إلى الرؤية الواضحة والفهم العميق لكيفية عمل الموظفين، باختصار تكشف هذه الدراسة العلاقة بين الثقافة التنظيمية والحوكمة الإلكترونية وكيف يمكن الاستفادة منها بشكل فعال لمواكبة عصر الاكتشاف الإلكتروني، هناك عدة عوامل تشير إلى مدى تأثير الثقافة التنظيمية في تبني الحكومة الإلكترونية، منها:

1.بناء القيادة الإلكترونية. هناك حاجة إلى اتجاه القيادة الإلكترونية لتمكين المنظمات من الوصول إلى المهارات والمعرفة من جميع أنحاء العالم للمنافسة في السوق العالمية والتواصل الفوري لتلبية طلبات

العملاء، والقيادة الإلكترونية هي الأولى التي تختلف عن القيادة التقليدية في أن هناك لا يوجد تفاعل وجهاً لوجه خلال هذه المرحلة. وهذا يسمح للقراء الإلكترونيين بالتواصل دون الحاجة إلى اجتماع فعلي، تحتاج المنظمات إلى قيادة تنفيذية قوية دون ركود. ومن المهم للقادة التعاون بشكل فعال مع أصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف التنظيمية وكسب التزامهم بتحقيقها بفعالية وكفاءة (الأقطش، 2019).

2.تدريب وتأهيل العاملين على أحدث التقنيات: يسهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات إسهاماً فعالاً في تحسين البرامج التدريبية وتعزيز التنمية، من خلال توفير أدوات وآليات متطورة، يصبح المتدربون أكثر انتباهًا وتركيزًا على المعلومات المقدمة، تعتبر التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في عمليات التدريب، خاصةً فيما يتعلق بالأساليب والمساعدات التدريبية لضمان فعالية التدريب، يجب توفير تكنولوجيا متطورة مثل الأجهزة الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة في العمليات الإدارية (معيزي وقمريش، 2014).

3.تشجيع الكوادر البشرية على اعتماد الإدارة الإلكترونية: يعتبر المورد البشري أحد أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مؤسسة، لذلك تعتمد الإدارة الإلكترونية في المؤسسات على مجموعة من العناصر الرئيسية، مثل الكوادر البشرية والشبكات والبرمجيات، والأجهزة الحاسوبية، يجب أن يتم تأهيل الكوادر البشرية من خلال الدورات التدريبية المناسبة وأن يكونوا على دراية دائمة بكيفية استخدام وتطبيق التقنيات التكنولوجية الحديثة (معيزي وقمريش، 2014).

8.9 ظهور أهمية العلاقة بين الثقافة التنظيمية والإدارة الإلكترونية:

أصبحت أهمية العلاقة بين الثقافة التنظيمية والإدارة الإلكترونية واضحة تحت مصطلح «الثقافة الإلكترونية»، والتي تلعب دورًا حاسمًا في دعم ونجاح أي مؤسسة تهدف إلى التحول الرقمي، يُمكن تعريف «الثقافة الرقمية» أو «الثقافة الإلكترونية» على أنها الخصائص الثقافية التي تنشأ من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت وتشمل هذه الخصائص المعتقدات والقيم والسلوكيات والممارسات التي تعزز بشكل صريح أو ضمني اعتماد علم التطبيق (التكنولوجيا) وتتوافق مع متطلبات الرقمنة في المؤسسة (Cigref, 2013)، لذلك يجب ألا تقتصر الثقافة الرقمية على استخدام الأدوات التكنولوجية والوسائط فحسب، بل يجب أن تشمل أيضًا المعتقدات والقيم التي تدعم استخدام هذه الأدوات بطرق تمكن المؤسسات من تحقيق الأداء المطلوب، وتتميز بمجموعة من الخصائص الرئيسة (كربيط، 2018).

1.تسهم الثقافة الرقمية في بناء الثقة بين أعضاء المؤسسة، وتعزيز التبادل الأفقي للمعلومات بين الإدارات المختلفة، وتعزيز العلاقات مع الشركاء والجهات الخارجية، كما تعترف بكفاءات الأفراد وتشجع تجربة الأشياء الجديدة مع احترام الحق في ارتكاب الأخطاء وتقدير جهود الأفراد، كما تعزز التعاون والإبداع ونشر الخبرات.

2.تتميز الثقافة الرقمية كونها عملية تبادلية تشمل معلومات ومعارف بين أفراد المؤسسة، مما يعزز من

تكوين المعرفة الجماعية.

.تعكس الثقافة الرقمية الاهتمام بالإدارة الجماعية، وتشجيع المشاركة الفعالة للأفراد في صنع القرارات الأساسية داخل المؤسسات، وتنظيم العمليات التشغيلية، وتعزيز التواصل الأفقي، وتحسين التفاعلات والاتصالات والشراكات مع مختلف الأطراف المعنية.

تتمثل إحدى المهام الرئيسة للثقافة الرقمية في معالجة المخاطر الناشئة، وخاصة المتعلقة بالمخاطر التقنية، من خلال تطبيق إستراتيجيات إدارة المخاطر والسيطرة عليها.

تتميز الثقافة الرقمية بالشفافية الداخلية والخارجية، والقدرة على التكيف والابتكار.

وفي الختام، يمكن القول إن الانتقال من الأساليب الإدارية التقليدية إلى تبني الأساليب الإدارية الحديثة، والتي تعتمد على التكنولوجيا، يتطلب وجود ثقافة تدعم هذا التحول وتجعل كل من العاملين والمؤسسة جاهزين للتكيف مع الإدارة الإلكترونية، فالإدارة الإلكترونية توفر العديد من الفوائد، مثل تخفيض العبء الوظيفي والوقت والتكاليف، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في المؤسسة، لذلك يظهر دور الثقافة التنظيمية في تسهيل تبني الإدارة الإلكترونية سواء لدى الموظفين أو المجتمع، وهذا يشكل العامل الرئيس لتبني ثقافة التحول التكنولوجي وتطبيق الإدارة الإلكترونية، من خلال تغيير أو تحديث الثقافة التنظيمية، وهو ما يتطلب جهداً كبيراً لتغيير الثقافة الحالية وزرع الثقافة الجديدة في نفوس الأفراد.

9.منهجية الدراسة:

9.1.أسلوب الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب دراسة الحالة، الذي يركز على التحليل الواسع للموضوع المدروس من أجل بلوغ نتائج دقيقة في الحالة المعنية، تم جمع البيانات الأولية والثانوية وتحليلها لاستخلاص استنتاجات تتعلق بأهداف وفرضيات الدراسة، مع الهدف النهائي من تحديد تأثير الثقافة التنظيمية على الإدارة الإلكترونية.

9.2.مجتمع الدراسة:

يتكون من جميع العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي، نظرًا لصعوبة تطبيق الدراسة على جميع فروع صندوق الضمان الاجتماعي في مدينة بنغازي بسبب الوقت والجهد الكبير الذي يتطلبه ذلك، تم اختيار فرع شرق بنغازي كمجتمع للدراسة، حيث تم توزيع 110 استمارة، فكانت نسبة الردود 97 استمارة بنسبة 88%.

9.3 أداة الدراسة:

تم تصميم استمارة الاستبيان بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، تم تطوير الاستمارة من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع وبعض الاستبيانات السابقة في الدراسات المماثلة، مع إجراء بعض التعديلات لتناسب أهداف الدراسة ومجال تطبيقها لضمان دقة الاستمارة وشموليتها، تمت مراجعتها من قبل عدد من الخبراء من أساتذة الجامعات والأكاديميين، الذين تم استشارتهم لتقييم الاستمارة واقتراح التعديلات اللازمة، تم الاستفادة من ملاحظاتهم وآرائهم في تنقيح وإعادة صياغة بعض بنود الاستمارة لتصبح

أكثر وضوحًا وصدقًا في القياس بعد أخذ ملاحظات المحكمين بعين الاعتبار، تم صياغة الاستمارة بشكلها النهائي وتوزيعها على المستهدفين.

قامت الباحثة بتقسيم استمارة الاستبيان إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وهي:

القسم الأول: يتضمن المعلومات العامة عن المشاركين، مثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، ومدة الخدمة في العمل.

القسم الثاني: يركز على قياس الثقافة التنظيمية، ويحتوي على 20 عبارة تم توزيعها لقياس المتغير المستقل على النحو التالي: العبارات من 1 إلى 5: تقيس القيم التنظيمية، العبارات من 6 إلى 10: تقيس المعتقدات التنظيمية، العبارات من 11 إلى 15: تقيس التوقعات التنظيمية، العبارات من 16 إلى 20: تقيس الأعراف التنظيمية.

القسم الثالث: يتناول قياس الإدارة الإلكترونية، ويحتوي على 12 عبارة.

تم صياغة جميع عبارات الاستبيان بشكل إيجابي وقياسها وفقًا لمقياس ليكرث الخماسي، مما يعني أن كل عبارة يتم قياسها بخمس درجات تحدد مستوى الإجابة على جميع عبارات الاستبيان.

9.4.الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، استخدمت الباحثة تحليل البيانات الوصفي التحليلي باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الميدانية، وتضمنت الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يلي:

1.معاملات الثبات والصدق: للتأكد من ثبات عبارات وأبعاد مقاييس الدراسة، والتأكد من قدرة المقياس على قياس ما صمم من أجله، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.

2.الجداول التكرارية: لتحديد أعداد العاملين ونسبهم المئوية، وفقًا للخصائص العامة لمشاركي استمارات الاستبيان.

3.مقاييس النزعة المركزية: بما في ذلك المتوسطات الحسابية، وكذلك مقاييس التشتت، مثل الانحراف المعياري.

4.تحليل الانحدار البسيط والمتعدد: لمعرفة تأثير الثقافة التنظيمية بأبعادها (القيم ، المعتقدات ، التوقعات ، والأعراف التنظيمية).

9.5.ثبات والصدق الدراسة:

يُعدّ الصدق والثبات من المفاهيم الأساسية التي يُنظر إليها عند تقييم جودة اختبار ما للتحقق من اتساق مقاييس الدراسة، تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، بينما تم استخدام طريقة الصدق الإحصائية أو الذاتية للتحقق من صدق مقاييس الدراسة، تعتبر هذه الطريقة من الطرق البسيطة المستخدمة لهذا الغرض، حيث تعتمد على أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل ألفا كرو نباخ للثبات	معامل الصدق الذاتي
الثقافة التنظيمية	0.89	0.94
الإدارة الالكترونية	0.85	0.92

من خلال الجدول رقم (1)، يتضح أن قيم معاملات كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة ومعاملات الصلاحية الذاتية عالية، الذي يدل على أن هذا المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصلاحية والاتساق، ويتجاوز الحد المقبول (0.75) في العلوم الإدارية (Nunnally and Bemstein ، 1994). وبالتالي، يمكن الاعتماد عليه في التطبيق العملي، مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

9.6 مقياس تحليل البيانات:

في هذه الدراسة، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقييم الإجابات، حيث تم تخصيص الدرجات التالية لكل استجابة: موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، ولا أوافق بشدة (1). لتحديد مستوى كل متغير، تم اعتماد المتوسط الحسابي المرجح لكل متغير، حيث تم تصنيف المتغيرات على النحو التالي: ضعيف جدًا (أقل من 1.80)، ضعيف (من 1.80 إلى أقل من 2.60)، متوسط (من 2.60 إلى أقل من 3.40)، مرتفع (من 3.40 إلى أقل من 4.20)، ومرتفع جدًا (من 4.20 إلى 5) (Saad & Elfaituri, 2019؛ البدري وآخرون، 2018).

10. تحليل ومناقشة البيانات

تم تحليل البيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، كما تم التحقق من صحة الفرضيات التي وضعت، وذلك على النحو التالي:

10.1.البيانات الأولية:

لقد تم تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الأولية

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	50	51.5
	انثى	47	48.5
	المجموع	97	100.0
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	31	32.0
	من 25 سنة - أقل من 35 سنة	55	56.7
	من 35 سنة - أقل من 45 سنة	9	9.3
	من 45 سنة - أقل من 55 سنة	2	2.1
	المجموع	97	100.0
المؤهل العلمي	ثانوي أو ما يعادله	16	16.5
	دبلوم عالي	26	26.8
	جامعي	51	52.6
	ما فوق الجامعي	4	4.1
	المجموع	97	100.0
سنوات الخبرة	أقل من5 سنوات	27	27.8
	من 5 سنوات - الي أقل من 10 سنوات	52	53.6
	من 10 سنوات - إلى أقل من 15 سنة	14	14.4
	من 15 سنة - إلى اقل 20من سنة	4	4.1
	المجموع	97	100.0

ومن الجدول (2) الذي يتضمن تحليل البيانات الرئيسة لمجتمع الدراسة يتبين أن أعلى نسبة بين أفراد عينة الدراسة بلغت (51.5%) لدى الرجال، و(46.5%) لدى النساء، وهذا يدل على أن صندوق الضمان الاجتماعي تركز على الرجال في عملية التوظيف والتعيين. وفيما يتعلق بمتغير العمر، فإن نسبة الفئة العمرية (25 إلى 35 سنة) حصلت على أعلى نسبة (56.7%)، تليها نسبة الفئة العمرية (32.0%)، تليها نسبة الفئة العمرية (35 إلى 45 سنة). (9.3%)، تليها الفئة العمرية (45 سنة فأكثر ولكن أقل من 55 سنة) (2.1%). ويهدف الصندوق إلى دعم إمكانات البشرية الشابة لتتماشى مع التغيرات والتطورات التكنولوجية، ومن حيث الخلفية التعليمية، فقد كانت أعلى نسبة في الشهادة (الجامعة) (52.6%)، تليها الشهادة (الدبلوم العالي) (26.8%)، والخلفية التعليمية (الثانوية العامة أو ما يعادلها) (16.5%)، وأخيراً بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي (جامعي فأعلى) (4.1%)، مشيراً إلى أن الصندوق يركز على استقطاب الكفاءات من ذوي المؤهلات الجامعية درجة عالية، المستوى التعليمي هو فئة تتميز بالوعي والفهم للتطورات التكنولوجية، مما ساعد على فهم طبيعة البحث وأهميته، وأظهرت نتائج متغير سنوات الخبرة نسبة سنوات الخبرة (أكثر من 5 سنوات ولكن أقل من 10

سنوات) (53.6%)، تليها نسبة سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) (16.5%) تليها سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر ولكن أقل من 15 سنة) (14.4%)، وأخيراً نسبة سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر ولكن أقل من 20 سنة) (4.1%)، وهذا يدل على توفر الخبرة الجيدة بين العاملين في الصندوق.

10.2. النتائج المتعلقة بمستوي الثقافة التنظيمية و أبعادها:

بهدف تحديد مستوي الثقافة التنظيمية وأبعادها، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمستوى الثقافة التنظيمية وأبعادها لدى أفراد عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (3) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد الثقافة التنظيمية

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
.1	بُعد القيم التنظيمية	4.39	0.25	87.8	مرتفع جدا	3
.2	بُعد المعتقدات التنظيمية	4.53	0.19	90.6	مرتفع جدا	1
.3	بُعد التوقعات التنظيمية	4.43	0.12	88.6	مرتفع جدا	2
.4	بُعد الأعراف التنظيمية	3.32	0.89	66.4	مرتفع	4
.5	المتوسط العام للثقافة التنظيمية	4.17	0.20	83.4	مرتفع	-

ومن الجدول (3) فإن المتوسط الحسابي العام للثقافة التنظيمية وأبعادها الكلية (القيم التنظيمية، المعتقدات التنظيمية، التوقعات التنظيمية، الأعراف التنظيمية) هو (4.16) بانحراف معياري (0.20) ووزن نسبي (83.4%) أن المستوى الثقافة التنظيمية لصندوق التأمين الاجتماعي مرتفع. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات بلقبي وسواعدي (2022)، ودراسة بوخاري (2016)، واختلفت مع دراسة بحر والعاجز (2012)،ودارسة حسن(2013)، ودراسة محجز(2017)، ودراسة بروعروج(2021) إلى المستوى المتوسط. ويبين الجدول (3) أن أبعاد الثقافة التنظيمية تم ترتيبها من الأعلى إلى الأدنى أهمية كما يلي: وجاء في المرتبة الأولى بعد المعتقدات التنظيمية بمتوسط حسابي (4.53)، وانحراف معياري (0.19)، ووزن نسبي (90.6%). وعلى مستوى مرتفع جداً يأتي بعد التوقعات التنظيمية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.43) وانحراف معياري (0.12) ووزن نسبي قدره (88.0%). المستوى المرتفع المركز الثالث بعد القيم التنظيمية بقيمة المتوسط الحسابي (4.39) والانحراف المعياري (0.25) والوزن النسبي (87.8%)، والمرتبة الرابعة والأدنى هي قيمة المتوسط الحسابي (3.32) وانحراف الانحراف المعياري (0.89) بُعد الأعراف التنظيمية .

10.3. تحليل فقرات أبعاد الثقافة التنظيمية:

البُعد الأول: تحليل فقرات بُعد القيم التنظيمية يبين الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد القيم التنظيمية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يمتلك الصندوق قيم تنظيمية تساعدها في التعامل مع العاملين على كيفية استخدام الأجهزة الالكترونية.	4.36	720.	87.2	3
.2	تقوم الإدارة بإشراك الموظفين في وضع مقترحات لأشكال وأنواع الخدمات الممكن توفيرها للجمهور.	4.76	550.	95.2	1
.3	يتقاسم الموظفون المعلومات والمعارف التكنولوجية وهم منفتحين على الأفكار الجديدة	4.12	460.	82.4	4
.4	يتم تشجيع الموظفين بالصندوق على تنمية أفكار جديدة والتقدم بها للإدارة.	4.04	430.	80.8	5
.5	تهتم إدارة الصندوق بمشاركة الموظفين في عملية اتخاذ القرارات ضمن بيئة العمل الالكترونية	4.67	550.	93.4	2
.6	المتوسط العام لبُعد القيم التنظيمية	4.39	0.25	87.8	-

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد القيم التنظيمية قد تراوحت ما بين (4.04-4.76)،بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.43-0.72)، وبوجه عام فإن المتوسط الحسابي العام لبُعد القيم التنظيمية بلغ (4.39) بانحراف معياري (0.25) ووزن نسبي (87.8%)، وهو مستوى مرتفع جدا. وهذه النتيجة تشير إلى أن العاملين في الصندوق يمتلكون قيم تنظيمية تساعدهم في استخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة والعمل بروح الفرق للتقديم خدمات أفضل، كما إن إدارة الصندوق تنتهج سياسة إشراك العاملين في اتخاذ القرارات ضمن بيئة العمل الالكترونية. اتفقت هذه مع دراسة بلقبي وسواعدي (2022)، ودراسة بوخاري (2016)، بينما اختلفت مع دارسة بحر والعاجز (2012)، ودراسة حسن (2013) جاءت بدرجة متوسطة.

البُعد الثاني: تحليل فقرات بُعد المعتقدات التنظيمية: يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية بُعد المعتقدات التنظيمية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.6	توجد قناعات مشتركة لدى الموظفين بأهمية المشاركة في عملية اتخاذ القرار.	4.82	400.	96.4	1
.7	لدى الموظف المهارات والقدرات اللازمة التي تؤهله لإنجاز مهام وظيفته ذاتيا بدون الحاجة إلى توضيح أو استفسار من الإدارة العليا	4.25	430.	85.0	4
.8	يتم ربط الحوافز والمزايا على أساس ما يتعلمه الموظف من مهارات تقنية وتكنولوجية ضرورية ونافعة لعمله.	4.13	420.	82.6	5
.9	أعتقد بأن نظام العمل الإداري الورقي قد تحول إلى نظام عمل الكتروني.	4.72	530.	94.4	3
.10	تهتم الإدارة بتعريفك بالمشاكل والتحديات التي تواجهها، وتشجعك على تنمية مداخل جديدة للتعامل معها بطريقة ابتكارية.	4.75	500.	95.0	2
	المتوسط العام لبُعد المعتقدات التنظيمية	4.53	0.19	90.6	-

يتضح من الجدول رقم (5) إن المتوسط الحسابي العام لبُعد المعتقدات التنظيمية جاء مرتفعاً، حيث بلغ (4.53) بانحراف معياري (0.19) ووزن نسبي (90.6%)،وهو مستوى مرتفع جداً، وهذا يدل على وجود قناعات لدى العاملين بالصندوق بأهمية المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وشعورهم بالرضا في عملهم مما يزيدهم من إنجاز مسؤولياتهم بالجودة والكفاءة المطلوبة، متفقة هذه النتيجة مع دراسة حسن (2013) ودراسة بلقي وسواعدي (2022) ودراسة بوخاري (2016)، في حين اختلفت النتيجة مع دراسة بحو والعاجز (2012)، ودراسة بن موسي والجودي (2020) بدرجة متوسطة.

البُعد الثالث: تحليل فقرات بُعد التوقعات التنظيمية:

يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد التوقعات التنظيمية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.11	أبادر بالحصول على دورات تؤهلني للعمل التقني والإلكتروني..	4.20	.440	84.0	4
.12	يوجد خطة واضحة لاستخدام القنوات الالكترونية تتيح للجمهور الحصول على المعلومات التي يحتاجها وتمكينه من إدارتها.	4.15	.360	83.0	5
.13	النظام الإلكتروني مفيد في تحقيق عدالة التقييم للأداء الوظيفي.	4.74	.460	94.8	2
.14	يساعد العمل الإلكتروني لإنجاز بعض المهام خارج فترة العمل الرسمية	4.87	.370	97.4	1
.15	يسهل نظام العمل الإلكتروني من تقديم الخدمات للمستفيدين.	4.22	.430	84.4	3
	المتوسط العام لبُعد التوقعات التنظيمية	4.43	0.12	88.6	-

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي العام لبُعد التوقعات التنظيمية بلغ (4.43) بانحراف معياري (0.12) ووزن نسبي (88.6%)، وهو مستوى مرتفع جداً، دل ذلك بأن العمل الإلكتروني يساعد العاملين بالصندوق على إنجاز المهام خارج فترة العمل الرسمية، أيضا يقومون بتحقيق عدالة في تقييم الأداء الوظيفي بواسطة استخدام النظام الالكتروني، جاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة بوخاري (2015)، واختلفت مع دراسة بحر والعاجز (2012) جاءت بدرجة متوسطة.

البعد الرابع: تحليل فقرات بُعد الأعراف التنظيمية:

يبين الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (7) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد الأعراف التنظيمية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.16	تساعد الأعراف في الصندوق على الإبداع والابتكار في العمل	2.94	1.19	58.8	5
.17	تشارك الإدارة الموظفين بمناسباتهم الاجتماعية.	2.98	1.23	59.6	4
.18	تلتزم الإدارة بتحفيز الموظفين المبدعين والمتميزين بالحوافز المادية والمعنوية.	3.60	.820	72.0	1
.19	يلتزم الموظفون الأكثر خبرة وتجربة في الأعمال بمتابعة وإرشاد زملائهم الأقل خبرة والإشراف على تأهيلهم	3.59	.850	71.8	2
.20	الأعراف السائدة بين الموظفين سهلت عملية الانتقال من الأعمال التقليدية إلى الأعمال الإلكترونية في الصندوق.	3.54	.750	70.8	3
	المتوسط العام لبُعد الأعراف التنظيمية	3.32	0.89	66.4	-

يتضح من الجدول (7) إن المتوسط الحسابي العام لبُعد الأعراف التنظيمية بلغ (3.32) بانحراف معياري (0.89) ووزن نسبي (66.4%)، وهو مستوي مرتفع، وهذا مؤشر على التزام إدارة الصندوق بتحفيز الموظفين المبدعين والمتميزين بالحوافز المادية والمعنوية، ولديهم معايير وأعراف تتناسب مع بيئة العمل الالكتروني، جاءت هذه النتيجة مختلفة مع دراسة بحر والعاجز (2012)، ودراسة بلقي وسواعده (2022)، بينما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة بو خاري (2015).

4.1.تحليل ومناقشة البيانات بالإدارة الالكترونية:

يتناول هذا الجانب وصف لمتغير الإدارة الالكترونية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والرتبة لمجال الإدارة الالكترونية لدى إجمالي أفراد عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (8) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية الإدارة الالكترونية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	تنشر إدارة الصندوق الوعي بين الموظفين بأهمية تطبيق الإدارة الالكترونية.	4.16	370.	83.2	8
.2	يتوفر في الصندوق متخصصون في مجال تقنية المعلومات.	4.21	400.	84.2	6
.3	يسعى الصندوق وباستمرار إلى التخلص من الإجراءات الروتينية	4.74	500.	94.8	3
.4	توجد مخصصات مالية لتدريب العاملين في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية.	4.77	460.	95.4	2
.5	يتوفر الوعي القانوني لدى الصندوق حول الخدمات الالكترونية.	4.15	390.	83.0	9
.6	يوجد تنسيق بين الإدارة الرئيسة والفروع في تطبيق الإدارة الالكترونية.	4.19	460.	83.8	7
.7	يوجد موقع الكتروني للصندوق على شبكة الانترنيت.	4.79	430.	95.8	1
.8	تدريب القيادات والعاملين على مهارات تطبيق الإدارة الالكترونية.	4.71	550.	94.2	5
.9	تتوفر أجهزة حاسب آلي حديثة لتطبيق الإدارة الالكترونية.	4.14	520.	82.8	10
10	توفير أنظمة حماية آلية متطورة لحماية البيانات بالصندوق.	4.04	380.	80.8	11
11	وضع التشريعات تساهم في تطبيق الإدارة الالكترونية.	4.77	490.	95.4	2
12	لدى الصندوق ميزانية خاصة لصيانة الأجهزة والحواسيب.	4.73	460.	94.6	4
	المتوسط العام لمحور الإدارة الالكترونية	4.45	0.13	89.0	-

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور الإدارة الإلكترونية قد تراوحت ما بين (4.04-4.79)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.37-0.55)، وبوجه عام فإن المتوسط الحسابي العام لمحور الإدارة الإلكترونية بلغ (4.45) بانحراف معياري (0.13) ووزن نسبي (89.0%)، وهو مستوى مرتفع، وهذا يدل على أن مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي/ شرق بنغازي ذو مستوى مرتفع جداً، تتفق مع دراسة محجز (2017)، ودراسة بوخاري (2015)، بلقي وسواعده (2022)، بينما جاءت متوسطة في دراسة بحر والعاجز (2012)، ودراسة حسن (2013)، واختلفت بدرجة تطبيق منخفض في دراسة بن موسى والجودي (2020)، ودراسة بوعروج (2021).

11. الإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإبعاد الثقافة التنظيمية (القيم التنظيمية، المعتقدات التنظيمية، التوقعات التنظيمية، الأعراف التنظيمية) علىتطبيق الإدارة الالكترونية لدى العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي – فرع شرق بنغازي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام الانحدار المتعدد، تستخدم هذه الطريقة بشكل أساسي في معرفة أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيراً على المتغير التابع، فعند دراسة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع يمكن بناء النموذج لجميع متغيرات الدراسة (المستقلة) في تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع، حيث تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع متغيرات المستقلة على المتغير التابع.

جدول رقم (9) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأبعاد الثقافة التنظيمية على الإدارة الإلكترونية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار t	القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية P- value
(Constant) الثابت	2.263	0.582	-	3.890	0.000	7.780	0.000
بُعد القيم التنظيمية	0.050	0.053	0.288	2.961	0.004		
بُعد المعتقدات التنظيمية	0.088	0.072	0.120	1.225	0.224		
بُعد التوقعات التنظيمية	0.278	0.103	0.258	2.688	0.009		
بُعد الأعراف التنظيمية	-0.039	0.017	-0.248	-2.261	0.026		
R=0.503 R^2=0.253 Adjusted (R^2) = 0.220							

تبين من معطيات الجدول رقم (9) لتحليل الانحدار المتعدد لأبعاد الثقافة التنظيمية على الإدارة الإلكترونية أن قيمة معامل ارتباط (R) تساوي (0.503) وهى عالي، وأن معامل تحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل Adjusted (R^2) يساوي (0.253) و(0.220) على التوالي، ما يعني أن (25%) من التغير في الإدارة في الإدارة الإلكترونية يفسره التغير في (القيم، المعتقدات، التوقعات، الأعراف)، وتشير أيضاً أن النموذج المقترح للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة ملائم إلى حد ما.

بناءً على ملاءمة نموذج للمتغيرات المستقلة في النموذج لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع تبين أن متغير (القيم التنظيمية) أكثر المتغيرات تأثيرًا على الإدارة الإلكترونية فقد بلغت قيمة معامل التأثير (0.288)، يليه في التأثير متغير (التوقعات التنظيمية) فقد بلغت قيمة معامل التأثير (0.258)، وهي قيم دالة عند مستوى دلالة (α=0.01)، وعند مستوى دلالة (α=0.05)، ثم متغير (الأعراف التنظيمية) وقد بلغت قيمة معامل التأثير (-0.248) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة (α=0.01)، في حين تبين عدم وجود أثر لمتغير (المعتقدات التنظيمية)، كما يلاحظ من الجدول أن اختبار معنوية النموذج (ANOVA) معنوي بقيمة احتمالية (0.000) مما يؤكد تفسير النموذج بالمتغيرات المستقلة من الناحية الإحصائية، وهذا يدل على أن هناك أثر ذو دلالة معنوية لأبعاد الثقافة التنظيمية على الإدارة الالكترونية.

من خلال هذه النتائج، أن ما توصلت اليه هذه الدراسة اتفق مع بعض الدراسات السابقة في وجود أثر إيجابي وعلاقة ارتباط بين ابعاد الثقافة التنظيمية والإدارة الالكترونية.

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعد القيم التنظيمية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) على الإدارة الالكترونية بصندوق

الضمان الاجتماعي- فرع شرق بنغازي؟

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للقيم التنظيمية على الإدارة الالكترونية

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
(Constant)الثابت	0.252	0.252	96	0.368	0.136	14.904	0.000
القيم التنظيمية	1.607	0.017					

من خلال الجدول رقم (10) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل الارتباط بين القيم التنظيمية والإدارة الالكترونية قد بلغت (0.368)، وهذا يدل على وجود ارتباط بين القيم التنظيمية والإدارة الإلكترونية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.136) ما يعني أنه يوجد أثر وعلاقة بين للقيم التنظيمية على الإدارة الالكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي فرع بنغازي، وأن (14%) من التغير في الإدارة الإلكترونية يفسره التغير في القيم التنظيمية، وأن (86%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر في مستوى الإدارة الإلكترونية غير القيم التنظيمية، أما قيمة (f) فقد بلغت (14.904) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01). وهذا يفسر بأن توافر القيم التنظيمية المناسبة لتطبيق الإدارة الالكترونية يعد من أكثر عوامل لنجاح تطبيق الإدارة الالكترونية واكثرها فاعلية، وبالتالي يمكن التوجه للتكنولوجيا الحديثة بعد ترسيخ بعض القيم التنظيمية ذات العلاقة ببيئة العمل الالكترونية.

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعد المعتقدات التنظيمية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq$.05) على الإدارة الالكترونية بصندوق الضمان الاجتماعي- فرع شرق بنغازي؟

جدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للمعتقدات التنظيمية على الإدارة الالكترونية

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
(Constant)الثابت	0.122	0.122	96	0.256	0.066	6.668	0.011
المعتقدات التنظيمية	1.737	0.018					

يتضح من الجدول رقم (11) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل الارتباط بين المعتقدات التنظيمية والإدارة الالكترونية قد بلغت (0.256)، وهذا يدل على وجود ارتباط بين المعتقدات التنظيمية والإدارة الإلكترونية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.066) ما يعني أنه يوجد أثر وعلاقة بين المعتقدات التنظيمية والإدارة الالكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي فرع بنغازي، وأن (06%) من التغير في الإدارة الإلكترونية يفسره التغير في المعتقدات التنظيمية، وأن (94%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر في مستوى الإدارة الإلكترونية غير المعتقدات التنظيمية، أما قيمة (f) فقد بلغت (6.668) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.011)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01) ، وهذا يفسر بان توافر المعتقدات التنظيمية يشير إلى تسهيل عمليات وإجراءات تطبيق الإدارة الالكترونية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعد التوقعات التنظيمية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq$.05) على الإدارة الالكترونية بصندوق الضمان الاجتماعي- فرع شرق بنغازي؟

جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتوقعات التنظيمية على الإدارة الالكترونية

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
الثابت(Constant)	0.038	0.038	96	0.143	0.020	1.987	0.162
التوقعات التنظيمية	1.821	0.019					

من خلال الجدول رقم (12) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل الارتباط بين التوقعات التنظيمية والإدارة الالكترونية قد بلغت (0.143) ، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط بين التوقعات التنظيمية والإدارة الإلكترونية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.020) ما يعني أنه لا يوجد أثر وعلاقة بين التوقعات التنظيمية والإدارة الالكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي فرع بنغازي، وأن (02%) من التغير في الإدارة الإلكترونية يفسره التغير في التوقعات التنظيمية، وأن (98%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر في مستوى الإدارة الإلكترونية غير التوقعات التنظيمية، أما قيمة (f) فقد بلغت (1.987) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.162)، وهى قيمة غير دالة عند مستوى (α=0.01)، نرى بأن بعد التوقعات التنظيمية نختلف عن باقي الأبعاد، مما يفسر بأن التوقعات الموظفين غير ملائمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وعدم ميولهم لأحداث تغيرات في مكان عملهم.

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبعد الأعراف التنظيمية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq$.05) على الإدارة الالكترونية بصندوق الضمان الاجتماعي- فرع شرق بنغازي؟

جدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للأعراف التنظيمية على الإدارة الالكترونية

المتغيرات	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
الثابت(Constant)	0.188	0.188	96	0.318	0.101	10.705	0.001
الأعراف التنظيمية	1.671	0.018					

من خلال الجدول رقم (13) لتحليل الانحدار أن قيمة معامل الارتباط بين لأعراف التنظيمية والإدارة الالكترونية قد بلغت (0.318)، وهذا يدل على وجود ارتباط بين الأعراف التنظيمية والإدارة الإلكترونية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.101) ما يعني أنه يوجد أثر وعلاقة بين الأعراف التنظيمية والإدارة الالكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي فرع بنغازي، وأن (10%) من التغير في الإدارة الإلكترونية يفسره التغير في الأعراف التنظيمية، وأن (90%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر في مستوى الإدارة الإلكترونية غير الأعراف التنظيمية، أما قيمة (f) فقد بلغت (10.705) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.001)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01)، وهذا يعني كلما زاد مستوى الأعراف التنظيمية زادت درجة تطبيق الإدارة الالكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي.

12. النتائج:

1.مستوى تطبيق الثقافة التنظيمية لدى العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي – فرع شرق بنغازي مرتفع، حيث بلغت أبعاده (القيم ، المعتقدات ، التوقعات ، الأعراف) بمتوسط إجمالي قدره (4.17). وهذا يدل على أن المؤسسة لديها قيم وثقافة تنظيمية واتجاهات وممارسات تشجعها على توفير بيئة عمل مناسبة.

2.أن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في صندوق الضمان الاجتماعي مرتفع جداً بمتوسط عام (4.45). وهذا يدل على إدراك الموظفين لأهمية تمكين وتطبيق الإدارة الإلكترونية في الادارات الحكومية من أجل تقديم الخدمات بطريقة تلبي رغبات واحتياجات المواطنين.

3.أظهرت النتائج أن بعد المعتقدات التنظيمية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.53) وانحراف معياري (0.19)، وجاء بعد التوقعات التنظيمية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4،43) وانحراف معياري (0.12)، وجاء بعد التوقعات التنظيمية في المرتبة الثالثة القيم التنظيمية: بلغ المتوسط الحسابي (4.39) والانحراف المعياري (0.25)، وجاء بعد الأعراف التنظيمية أخيراً بمتوسط حسابي (3.32).

4.كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيم التنظيمية في الإدارة الإلكترونية لموظفي صندوق الضمان الاجتماعي – فرع شرق بنغازي عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

5.أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمعتقدات التنظيمية نحو الإدارة الإلكترونية لدى العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي – فرع شرق بنغازي.

6.يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للأعراف التنظيمية للإدارة الإلكترونية للعاملين في صندوق الضمان الاجتماعي – فرع شرق بنغازي.

7.أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للتوقعات التنظيمية لموظفي صندوق الضمان الاجتماعي – فرع شرق بنغازي نحو الإدارة الإلكترونية.

8.بينت نتائج الدراسة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لإبعاد الثقافة التنظيمية (القيم التنظيمية، المعتقدات التنظيمية، التوقعات التنظيمية، الأعراف التنظيمية) على تطبيق الإدارة الالكترونية لدى العاملين بصندوق الضمان الاجتماعي – فرع شرق بنغازي.

13. التوصيات:

1.دعم وتعزيز وجود ثقافة تنظيمية تسعى إلى التقدم والتغيير والإنجاز، وإدخال آليات ومبادئ ومفاهيم التطوير المستمر والابتكار والإبداع في أنظمة ولوائح مؤسسات الخدمة الاجتماعية وفي كافة أنشطتها. سنمكنك من تطبيق أحدث التقنيات، بما في ذلك الإدارة الإلكترونية.

2.زيادة التركيز على الثقافة التنظيمية وتوضيح مدى أهميتها في تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات الدولة الليبية المختلفة.

3.الاهتمام بمعتقدات المنظمة من خلال إجراء دورات تدريبية لتشجيع الموظفين على تطوير أساليب جديدة ومعالجة المشكلات بطرق مبتكرة.

4.التحديث والتطوير المستمر للأنظمة والقوانين وفقاً لطلبات وتوقعات الموظفين وتهيئة بيئة العمل المناسبة وتحقيق الحوافز اللازمة للموظفين.

5.ضرورة اعتماد خطط تدريبية للموظفين تدعم عملية التحول الإلكتروني، وتثقيفهم حول تحديثات البرامج والخدمات قبل الاستخدام، والتأكد من فهمهم للمصطلحات المستخدمة في الإدارة الإلكترونية، وسد الفجوات الثقافية بين الإدارات ومستويات الموظفين.

6.ضرورة تعزيز ونشر مفاهيم الثقافة التنظيمية ومفاهيم الإدارة الإلكترونية خاصة للموظفين الجدد في المؤسسات الخدمية.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

1.القريوتي، محمد قاسم (2008)، نظرية المنظمة والتنظيم، دار الوائل للنشر.

2.السالمي، علاء عبد الرزاق (2008)، الإدارة الإلكترونية، دار وائل: عمان

3.العميان، محمود سليمان (2010)، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط5، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

4.السكارنة، بلال خلف (2009)، التطوير التنظيمي والإداري، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

5.الفرجاني، فاطمة والترهوني ريما (2019)، إثر الثقافة التنظيمية على التغيير التنظيمي: دراسة حالة بصندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، العدد العاشر، ص ص 71-48.

6.العاجز، إيهاب فاروق مصباح وبحر، يوسف عبد

عطية (2011)،»دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي–محافظات غزة»، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة.

7.الطعامنة، محمد (2001)، «الثقافة التنظيمية وإدارة الجودة الشاملة مع تطبيق بعض وحدات القطاع العام في الأردن»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد3، ص ص 100-60.

8.القرني، عبد الرحمن سعد (2007)،" تطبيقات الإدارة الالكترونية في الأجهزة الأمنية: دراسة مسحية على ضباط شرطة منطقة الرياض»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

9.الاقطش، نور موسي (2019)، إثر ممارسة القيادة الالكترونية على الإبداع الاستراتيجي: دراسة ميدانية في شركات الاتصال الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

10.البدري، واخرون (2019)،» الرضا الوظيفي للعاملين بديوان بلدية بنغازي، مجُلة جامعة بنغازي العلمية، العدد 32 المجلد 2، ص ص 20-7.

11.بحراوي، سلوى (2019)،»الإدارة الالكترونية وعلاقتها بالثقافة التنظيمية كمتغير لتحقيق التنمية المستدامة»، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية لدراسات والبحوث الاقتصادية، ص ص 278-217.

12.بوخاري، ثلجة (2015)،» الثقافة التنظيمية مدخل لتطبيق الإدارة الالكترونية للموارد البشرية: دراسة حال شركة الأسهم كوندور الكترونيكس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

13.بن موسى محمد، الجودي محمد علي (2020)،»أثر الثقافة التنظيمية السائدة على النجاح في تطبيق الإدارة الالكترونية: دراسة ميدانية بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجلفة «، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية, 21(1)، ص ص 190-167.

14.بشير، صبحي (2017)، دور الثقافة التنظيمية في قبول واستخدام الإدارة الالكترونية في جامعة الزاوية، ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا.

15.بلقبي الأمين وسواعدي أسامة (2021 (، «أثر الثقافة التنظيمية في استخدام الإدارة الالكترونية للمؤسسات دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة المسيلة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بو ضياف المسيل، الجزائر.

16.بسيسو محمد طالب (2010).»أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية في مشروع مسح سجلات اللاجئين الفلسطينيين وكالة الغوث الدولية «، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

17.تابعي، بالقاسم (2022)، «أثر الثقافة التنظيمية على الأداء الوظيفي في القطاع العمومي: دراسة تطبيقية على مديري إدارة الموارد البشرية في وزارة الشؤون الخارجية الجزائر»، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزاوية.

18.حريم، حسين. (2004) السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

19.حسن. فاضل عباس (2013)،» دور الثقافة التنظيمية في الاتجاه المعاصر: دراسة ميدانية

لتطبيقات الإدارة الالكترونية في جامعة ميسان «، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 5(9)، 221-255.

20.ضاحي، كريم جابر. (2020)، «أثر الثقافة التنظيمية في تحقيق الريادة الإستراتيجية: كلية الصفوة الجامعة»، مجلة كلية الكوت الجامعة، مجلد5، العراق.

21.عبد الكريم، عاشور ورياض برويش (2010)، «دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر»، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منثوري – قسنطينة.

22.عكاشة، أسعد أحمد محمد (2008)، «أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي، دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات Pallet في فلسطين»، رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

23.عزيز وآخرون (2012)» الثقافة التنظيمية وعلاقتها مع أساليب معالجة الصراع التنظيمي من قبل الملاك الإداري والفني لبعض المنظمات الرياضية محافظة نينوى»، مجلة علوم التربية الرياضية، العدد3، المجلد5، ص ص 71-48.

24.كربيط، حنان (2018)، «الثقافة التنظيمية كمحدد للإدارة الالكترونية: دراسة حالة إدارة عمومية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

25.مراد، احمد وبلعباس فؤاد (2019)، «دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة التعليمية: دراسة ميدانية على جامعة المسيلة» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر.

26.معيزي، راضية وقمريش وليد (2014)، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل الإدارة الالكترونية»: دراسة حالة على جامعة 08 ماي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي، الجزائر.

27.محجز، محمد إبراهيم. (2017)،» دور الثقافة التنظيمية كمدخل لدعم الإدارة الإلكترونية دراسة تطبيقية: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات-المحافظات الجنوبية"، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا-البرنامج المشترك مع جامعة الأقصى بغزة-قسم الإدارة.

28.مخلوفي لطفي (2020)، «دور الثقافة التنظيمية في تطبيق الإدارة الالكترونية دراسة تطبيقية لمديرية الجامعة–جامعة بسكرة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.

29.نجم عبود (2004)، الإدارة الالكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر.

30.ياسين، غالب (2005)، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1.Shi, Wenbo (2002) "The Contribution of Organizational factors in the Success of E-government Commerce", International Journal of public Administration, Vol. 25, No.5, p.p. (365-379)

2.Cigref . (2013). Entreprise 2020 à l'ère du numérique. Enjeux et défis ». Au http://www.

cigref.fr/publications-numeriques/ebook-cigref-entreprise-2020-enjeux-defis/files/assets/common/downloads/Entreprise%202020.pdf

3.Saad, Abdelsalam M., and Elfaituri, Ashref A., (2019). Critical Success Factors for Implementing Total Quality Management in the Libyan Public Health Sector, Dirasat in economics and business journal Vol.35-36, PP. 30-50.

International Experiences in Diversifying Sources of National Income: Lessons for Libya

Dr. Helmi Ahmed Elgomaty

Abstract

This study investigates international experiences in diversifying national income sources to offer insights for Libya's economic development. Employing a descriptive-analytical approach, the research analyzes time series data from 2007 to 2022 using simple regression to examine the relationship between various Libyan export categories and gross domestic product (GDP). The findings confirm a positive correlation between GDP and exports of primary agricultural materials, food, oil, and gas. The study advocates for enhancing the efficacy of Libya's financial and monetary policies to stimulate tangible economic growth. It further emphasizes the importance of increased government investment in sectors that foster rapid economic development while ensuring the sustainability of achieved growth rates. Crucially, the study underscores the need for diversifying Libya's income streams to reduce reliance on oil and recommends developing economic and financial policies that support this objective.

Keywords: International experiences, income diversification, national income, Libya

هدف البحث إلى التعرف على التجارب العالمية لتنويع مصادر الدخل القومي. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال المدة ٢٠٠٧-٢٠٢٢ واعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار البسيط ودراسة العلاقات بين أنواع الصادرات الليبية والناتج المحلي الإجمالي. وخلص البحث إلى وجود تأثير إيجابي بين صادرات المواد الزراعية الأولية، وصادرات الأغذية، وصادرات النفط، وصادرات الغاز على الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة باتخاذ إجراءات إحداث تغييرات في السياسة المالية والنقدية في ليبيا لجعلها أكثر فعالية مما يساعد ذلك على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية للمجتمع الليبي، ويساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. ومن الضروري زيادة معدلات الإنفاق الحكومي على القطاعات التي تُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل سريع، مع ضمان استمرارية معدلات النمو المُتحققة. ويجب أيضاً الاهتمام بتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الليبي بهدف تقليل الاعتماد على النفط، ووضع سياسات اقتصادية ومالية تُساهم في تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: التجارب الدولية، تنويع المصادر، الدخل القومي.

1.Introduction

The imperative to diversify income sources has acquired renewed urgency in oil-dependent economies, particularly in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. Decades of experience in many developing nations have demonstrated that an overreliance on the oil sector fails to generate positive structural transformations. Instead, it exposes these economies to the volatility of global oil markets. The recent global economic downturn triggered by the COVID-19 pandemic, for instance, caused Brent crude prices to plummet from $64 per barrel in early 2020 to $23 in April 2020. With oil prices projected to remain below $50 per barrel until late 2022, GCC countries are grappling with financial strain, leading to public budget deficits (5.7% in 2021/2022) and impacting economic performance. This situation exacerbates existing structural imbalances, contributing to economic instability.

The continued dominance of the oil sector presents a critical challenge for economic management, particularly as oil reserves are predicted to dwindle within the next decade in Bahrain and within 25 years in Oman. Furthermore, global demand for oil is expected to decline in the medium term, starting around 2040. This looming reality necessitates the adoption of robust economic policies and clear diversification strategies to transform infrastructure and restructure economic sectors (Al-Qabbani, 2021).

Diversifying income sources is fundamental for any nation seeking to establish a resilient and sustainably growing economy. Countries with diversified economies demonstrate greater resilience and recover more swiftly from global shocks than those reliant on a single income source. The interconnectedness of the global economy amplifies the impact of economic crises, making diversification even more crucial. The recent crises triggered by fluctuating oil prices underscore the need to diversify production bases, cultivate new income-generating sectors, and explore areas with higher added value and greater potential for productive employment. Such diversification paves the way for sustainable economic

growth (Kamal, 2021).

2.Research Problem

Libya, despite its abundant natural resources, faces economic vulnerability due to its overdependence on the extractive industry. To mitigate this vulnerability, the Libyan economy requires diversification into new, high-value sectors, particularly through the development of a thriving private sector capable of generating attractive employment opportunities for young Libyans. This diversification must be underpinned by sound economic, fiscal, monetary, and public spending policies that can effectively support private sector-led growth.

A report by the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) cautioned Libya against its near-total reliance (99%) on oil and gas exports, emphasizing the need for diversification. The report highlighted that any nation exceeding 60% dependence on raw materials for its total exports becomes highly susceptible to international crises and fluctuations in global food markets. This dependence on raw materials, as per the UNCTAD study, breeds macroeconomic instability, particularly during periods marked by volatile commodity prices and global shocks. However, the report also acknowledges the "huge potential to break the dependence on raw materials" (UNCTAD, 2022).

The importance of diversifying income sources resonates strongly with Arab countries grappling with persistent imbalances, crises, and structural distortions stemming from their overreliance on oil. Despite possessing diverse natural resources, these nations remain vulnerable. The significance of economic diversification is evident in the national visions of several Arab countries, including KSA Vision 2030, Bahrain's Economic Vision 2030, Qatar National Vision 2030, Kuwait Vision 2035, Oman Vision 2040, and UAE Vision 2050 (Ballamah, 2020).

This study aims to identify and analyze successful international experiences in diversifying national income sources. By drawing upon these experiences, the research seeks to identify adaptable models and strategies relevant to the Libyan context. The ultimate goal is to move Libya away from its dependence on oil and gas by fostering the growth of other po-

tential sectors such as renewable energy, tourism, agriculture, manufacturing, foreign trade, transportation, and logistics.

3.Research Objectives:

1. Conceptualize: Define and clarify key concepts related to diversifying sources of national income.

2. Identify and Analyze: Examine successful international experiences in diversifying national income sources, highlighting best practices and lessons learned.

3. Evaluate Impact: Analyze and measure the potential impact of income diversification on the Libyan economy.

4.Research Questions:

1. Conceptual Understanding: What constitutes diversification of national income sources, and what are its key components?

2. International Best Practices: What are some notable examples of successful income diversification strategies implemented by other countries, and how can Libya benefit from these experiences?

3. Impact Assessment: What is the anticipated impact of implementing a diversified income strategy on the Libyan economy?

5.Research Hypotheses:

This study will test the following hypotheses:

H1: Exports of manufactured goods have a statistically significant impact on Gross Domestic Product.

H2: Food exports have a statistically significant impact on Gross Domestic Product.

H3: Exports of primary agricultural materials have a statistically significant impact on Gross Domestic Product.

H4: Exports of commercial services have a statistically significant impact on Gross Domestic Product.

H5: Oil exports have a statistically significant impact on Gross Domestic Product.

H6: Natural gas exports have a statistically significant impact on Gross Domestic Product.

(The rest of the paper would then delve into the literature review, methodology, data analysis, findings, discussion, and conclusion sections, addressing each research question and hypothesis in detail.)

6.Research Importance:

The research's importance stems from the critical role diversification plays in

oil-producing countries. These economies recognize the need to diversify income sources to mitigate internal and external shocks that could hinder sustainable economic development. Diversifying income sources is a goal pursued by most countries, especially developing ones, to accelerate economic growth.

7.Search Terms:

1. Diversification in Sources of Income:

This refers to expanding the economic base beyond a single source and establishing a real economy comprising production, finance, and service sectors. This approach contributes to generating income streams beyond oil revenue (Hani & Sadiq, 2014, p. 4).

2. Economic Diversification:

The concept of diversification gained prominence as countries, particularly those with imbalanced and distorted economic structures, realized their over-reliance on single income sources, often natural resources like oil. This dependence on a single sector is known as economic unilateralism. Numerous countries have endeavored to implement successful economic diversification strategies by adopting diversified economic policies. These policies aim to restructure the economy, increase the contribution of alternative sectors to output, and enhance their effectiveness. Relying heavily on a single resource like oil carries significant risk due to its vulnerability to global oil market fluctuations. These price swings can significantly impact economic growth and stability in oil-dependent nations (Al-Khatib, 2014).

3. Diversification in Sources of Income (Economic Diversification):

This involves developing policies that reduce reliance on a single industry or sector, such as oil, in terms of its contribution to GDP, export revenues, and government revenues (Pshraf, Mishrif, & Al Balush, 2018, p. 23).

4. Economic Diversification:

This entails reducing dependence on a single resource, establishing a production base, diversifying GDP sources, diversifying general budget revenue sources, empowering industrial and agricultural sectors, and diversifying markets (both domestic and export). These efforts contribute to building a robust national economy moving towards self-sufficiency in multiple sectors (Marzouk, 2014, pp.

56-81).

8.Previous Studies:

First: Studies in Arabic:

1. Study: Mamdouh Awad Al-Khatib (2014)

This study employed a standard model to examine the impact of economic diversification on economic growth. The model used real GDP growth rate as the dependent variable and included growth rates of total fixed capital formation, labor force, oil GDP, and the Herfindahl composite coefficient as independent variables.

2. Study: Laban Haddou Amna (2020)

This research investigated the extent to which determinants of economic diversification contributed to non-oil economic growth in a sample of Arab oil-producing countries from 2000 to 2017. The study found that foreign direct investment positively impacted long-term non-oil GDP growth, suggesting that transparent and clear policies attract foreign investment across multiple sectors. Additionally, the research revealed a positive relationship between trade openness (driven by non-oil exports) and non-oil economic growth in the studied countries.

3. Study: Asmaa Belalama (2020)

This study analyzed the reality of economic diversification as a pathway to achieving economic sustainability in Arab countries. It diagnosed indicators of both economic diversification and economic sustainability in these nations and proposed mechanisms for economic diversification to enhance sustainability. The study concluded that Arab countries must further strengthen their economic diversification policies (pp. 79-94).

9.Second: Studies in English:

1. Study: Ibassam A. Bassam (2015)

This research examined the reality of economic diversification in Saudi Arabia since 1970, considering it a cornerstone of sustainable economic development and a way to reduce reliance on rentier income sources that expose the economy to instability. The study employed an experimental approach using variables such as oil's share of GDP, the private sector's share of GDP, oil exports as a percentage of total exports, and oil revenues as a percentage of total revenues from 1970 to 2013. The findings indicated that the oil sector remained dominant in the Saudi economy,

contributing over 10% of its revenues.

2. Study: Abdelkarim A. Guendouz & Saidi M. Ouassaf (2020)

This study investigated the macro-economic factors influencing economic diversification in Saudi Arabia and analyzed strategies for diversifying the Kingdom's economy. It also aimed to determine the level of success achieved in reducing reliance on oil revenue between 1991 and 2016. The results indicated a direct relationship between the economic diversification index and GDP, gross fixed capital formation, and the percentage of foreign direct investment contributing to GDP.

10.Experiences of Successful Countries in Diversifying National Income Sources and Lessons Learned:

First: Saudi Arabia's Experience:

The Saudi government implemented measures to attract foreign direct investment, improving the country's competitiveness ranking to 13th globally (out of 144 countries) in 2013. Saudi Arabia effectively utilized high oil prices to reduce government debt, decreasing the debt-to-GDP ratio from 37.3% in 2005 to 5.9% in 2017 (http://www.vision2030.gov.sa).

The Kingdom successfully reduced inflation and achieved financial and monetary policy stability, essential requirements for economic diversification. Vision 2030 outlined ambitious policies for economic diversification, including:

1. Focusing on the private sector by increasing the contribution of small enterprises to GDP from 20% to 35%.
2. Expanding investment in non-oil sectors.
3. Encouraging private sector investment and innovation by raising its contribution to GDP from 40% to 65%.
4. Structuring economic cities.
5. Increasing foreign direct investment from 3.8% to 5.7% of GDP.
6. Raising non-oil government revenues from 631 billion riyals to one trillion riyals annually.
7. Increasing non-oil exports from 16% to approximately 50% of GDP.
8. Prioritizing logistical services to achieve a global ranking of 25th and first regionally.

Second: The United Arab Emirates' Experience:

The UAE achieved remarkable economic and social development by leveraging oil wealth after its discovery. The country implemented various strategies, including economic diversification, to shift away from its reliance on oil. These efforts have led to significant success in diversifying national income sources.

Lessons from the UAE's Economic Diversification Model and Application Framework

Key Lessons from the UAE's Experience:

1. The UAE's diversification strategy has achieved notable success. The oil sector's contribution to the economy has decreased to 30%, while other sectors now contribute 70%, demonstrating the effectiveness of reducing reliance on oil.

2. Developing world-class infrastructure is crucial for fostering innovation and building a skilled workforce.

3. Empowering the private sector to drive economic activity and attract foreign investment is essential for comprehensive development.

4. The UAE's success in diversifying its economy has led to a high average per capita national income, reaching \$63,700 annually, and effectively addressing poverty.

5. The industrial sector has played a key role in diversification, driven by supportive legislation, customs exemptions for machinery and materials, and tax breaks for industrial projects.

6. Free zones, offering attractive incentives such as property ownership, have attracted significant foreign investment, further bolstering income diversification.

7. With 70% of its economy no longer reliant on oil, the UAE has demonstrated resilience to oil price fluctuations, emerging as one of the least affected countries in the region.

The UAE's commitment to diversification has secured its development gains. Its national agenda prioritizes sustainable development across infrastructure sectors, further reducing reliance on oil.

Application Framework:

11.Methodology:

This research employs a descriptive analytical approach to identify and describe variables related to economic diversification. Statistical methods will be used to analyze financial data obtained from relevant reports to

achieve the study's objectives.

12.Study Population and Sample:

The study analyzes data on Libyan income sources and economic development indicators. A sample dataset covering 2007-2022 will be used, focusing on variables such as manufactured exports, food exports, primary agricultural exports, commercial service exports, oil exports, natural gas exports, and gross domestic product. Data will be sourced from economic reports and bulletins published by the Central Bank of Libya and the World Bank.

13.Statistical Methods:

Data processing and hypothesis testing will be conducted using SPSS 25 and E-Views software. The following statistical methods and indicators will be employed:

Descriptive Statistics: Means, standard deviations, maximum and minimum values, growth rates, and graphical representations will be used to describe the study variables.

Simple Linear Regression Analysis: This method will examine the impact of independent variables on dependent variables and test the study's hypotheses.

Standard Tests: The Augmented Dickey-Fuller test, causality test, and cointegration test will be used to analyze relationships between variables. An error correction model will determine the long- and short-term relationships between independent and dependent variables using E-Views.

14.Statistical Model:

A simple regression model will be used to test the study's hypotheses:

$Y = a + bX$

This model will help analyze the relationship between economic diversification strategies and economic growth in the context of the Libyan economy.

Y= Dependent Variable

X= Independent Variable

A= Constant

B= Regression Coefficient

Descriptive Analysis Results: Libyan Economic Indicators (2007-2022)

The following presents the descriptive statistics for key Libyan economic indicators during the period of 2007 to 2022 were calculated for each variable.

Exports of Manufactures: The average value of manufactured exports was 670.23 million Libyan dinars, The highest value (2,546.25 million dinars) was recorded in 2008, while the lowest (102.56 million dinars) occurred in 2016. This sector experienced a concerning annual decline of 13.1%.

Food Exports: Food exports averaged 22.83 million Libyan dinars, The highest export value (62.84 million dinars) was reached in 2018, contrasted against the lowest point (0.79 million dinars) in 2014. This sector showed positive growth, with an annual increase of 31.9%.

Exports of Primary Agricultural Materials: Averaging 8.20 million Libyan dinars, exports of primary agricultural materials had a standard deviation of 7.87. The peak value (20.02 million dinars) occurred in 2018, while the lowest (0.66 million dinars) was in 2013. This sector demonstrated an annual growth rate of 20.7%.

Exports of Commercial Services: Commercial service exports averaged 277.40 million Libyan dinars, The highest value (667.12 million dinars) was recorded in 2015, while the lowest (49.21 million dinars) was in 2011. This sector showed a modest annual growth rate of 2.6%.

Oil Exports: Oil exports, a crucial sector for Libya, averaged 42,661.70 million Libyan dinarshighlighting volatility. The highest value (112,365.39 million dinars) was in 2022, while the lowest (6,008.69 million dinars) occurred in 2020. This sector showed a slight annual decline of 2.4%.

Natural Gas Exports: Natural gas exports averaged 2,264.36 million Libyan dinars, The highest value (9,123.23 million dinars) was reached in 2022, while the lowest (679.55 million dinars) was in 2020. This sector experienced a significant annual growth rate of 8.8%.
Gross Domestic Product (GDP): Libya's GDP averaged 99,287.49 million Libyan dinars, The highest GDP (220,214 million dinars) was recorded in 2022, while the lowest (43,030 million dinars) was in 2014. The overall economy demonstrated an annual growth rate of 3.3%.

Table (1) Development of study variables during the period(2008-2022)

Years	Exports of manu-factures million Libyan) (dinars	Food exports million Libyan) (dinars	Exports of primary agricultural materials (million Libyan dinars)	Exports of commercial services million Libyan) (dinars	Oil exports million) Libyan (dinars	Natural gas exports million) Libyan (dinars	Gross Domestic Production million Liby-) (an dinars
2007	2121.91	1.17	1.49	137.00	51480.15	1214.88	85901.50
2008	2546.25	2.03	11.35	254.13	68767.65	1284.64	106096.00
2009	1010.75	2.83	1.54	482.61	38045.94	1351.94	76225.60
2010	1441.78	1.23	0.79	519.51	52068.16	1331.24	95491.60
2011	423.36	1.96	0.74	49.21	21422.86	679.55	58966.50
2012	392.36	1.43	0.71	192.02	67286.13	1664.71	116755.20
2013	314.36	1.21	0.66	228.78	43888.66	1809.72	95823.40
2014	275.36	0.79	1.46	100.77	12319.72	984.60	43030.00
2015	210.26	2.63	2.36	667.12	9707.42	1253.47	67289.10
2016	102.56	24.48	7.41	118.88	7490.03	956.30	69396.20
2017	258.09	61.61	18.66	149.14	19607.16	1065.78	93605.40
2018	406.63	62.84	20.02	182.50	31438.31	1613.12	104673.90
2019	263.73	42.30	11.69	353.20	31715.14	1635.10	96835.50
2020	296.36	45.36	15.36	278.43	6008.69	1408.12	65001.00
2021	310.26	53.69	17.43	370.63	108975.73	8853.35	193295.00
2022	349.69	59.71	19.49	354.39	112365.39	9123.23	220214.00

Source: Prepared by the research based on economic reports and bulletins issued by the Central Bank of Libya and the World Bank during the period (2007-2022)

Second: Standard relationships between study variables

1- The standard model of the relationship between manufactured exports and gross domestic product during the period (2007-2022)

15.Unit root test:

The developed Dickey-Fuller test (ADF) was used, and it was found that the manufacturing exports series (X1) is stable at its level, thus the series becomes integrated from zero degree and it was also shown that the GDP series (Y) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and because the two series are not integrated at the same degree, Ardel Integra-

tion is used to perform the cointegration test between them.

Table (2) Results of the Augmented Dickey-Fuller (ADF)

Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	.Sig	Result	ADF	.Sig	Result	ADF	.Sig	Result
X1	-8.520	0.000	Stationary						
Y	0.350	0.773	No stationary	-4.358	0.000	stationary			

Bounds Test

It turns out that there is no Integration between manufacturing exports and GDP at a significance level of 0.05

Table (3) Bounds Test

		k	Value	Test Statistic
		1	3.395374	F-statistic
		Critical Value Bounds		
		I1 Bound	I0 Bound	Significance
		4.78	4.04	10%
		5.73	4.94	5%
		6.68	5.77	2.5%
		7.84	6.84	1%

2- The standard model of the relationship between Food exports and gross domestic product during the period (2007-2022)

Unit root test:

The developed Dickey-Fuller test (ADF) was used, and it was found that the Food exports series (X2) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. it was also shown that the GDP series (Y) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree, because the two series are integrated at the same degree, Ardel Integration is used to perform the cointegration test between them.

Table (4) Results of the Augmented Dickey-Fuller (ADF)

Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
X2	-0.669	0.847	No stationary	-3.470	0.002	stationary			
Y	0.350	0.773	No stationary	-4.358	0.000	stationary			

Bounds Test

It turns out that there is Integration between Food exports and GDP at a significance level of 0.01

Table (5) Bounds Test

		k	Value	Test Statistic
		1	11.48340	F-statistic
		Critical Value Bounds		
		I1 Bound	I0 Bound	Significance
		4.78	4.04	10%
		5.73	4.94	5%
		6.68	5.77	2.5%
		7.84	6.84	1%

3- The standard model of the relationship between Exports of primary agricultural materials and gross domestic product during the period (2007-2022)

Unit root test:

The developed Dickey-Fuller test (ADF) was used, and it was found that the Exports of primary agricultural materials series (X3) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and it was also shown that the GDP series (Y) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and because the two series are integrated at the same degree, Ardel Integration is used to perform the cointegration test between them.

Table (6) Results of the Augmented Dickey-Fuller (ADF)

Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
X3	-0.140	0.619	Non stationary	-4.482	0.000	stationary			
Y	0.350	0.773	Non stationary	-4.358	0.000	stationary			

Bounds Test

It turns out that there is Integration between Exports of primary agricultural materials and GDP at a significance level of 0.01

Table (7) Bounds Test

		k	Value	Test Statistic
		1	24.91341	F-statistic
		Critical Value Bounds		
		I1 Bound	I0 Bound	Significance
		4.78	4.04	10%
		5.73	4.94	5%
		6.68	5.77	2.5%
		7.84	6.84	1%

4- The standard model of the relationship between Exports of commercial services and gross domestic product during the period (2007-2022)

16.Unit root test:

The developed Dickey-Fuller test (ADF) was used, and it was found that the Exports of commercial services series (X4) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and it was also shown that the GDP series (Y) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and because the two series are integrated at the same degree, Ardel Integration is used to perform the cointegration test between them.

Table (8) Results of the Augmented Dickey-Fuller (ADF)

Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
X4	-1.435	0.135	No stationary	-6.026	0.000	stationary			
Y	0.350	0.773	No stationary	-4.358	0.000	stationary			

Bounds Test

It turns out that there is no Integration between Exports of commercial services and GDP at a significance level of 0.05

Table (9) Bounds Test

		k	Value	Test Statistic
		1	0.738730	F-statistic
		Critical Value Bounds		
		I1 Bound	I0 Bound	Significance

		4.78	4.04	10%
		5.73	4.94	5%
		6.68	5.77	2.5%
		7.84	6.84	1%

5- The standard model of the relationship between Oil exports and gross domestic product during the period (2007-2022)

17.Unit root test:

The developed Dickey-Fuller test (ADF) was used, and it was found that the Oil exports series (X5) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and it was also shown that the GDP series (Y) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and because the two series are integrated at the same degree, Ardel Integration is used to perform the cointegration test between them.

Table (10) Results of the Augmented Dickey-Fuller (ADF)

Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
X5	-0.590	0.441	No stationary	-4.943	0.000	stationary			
Y	0.350	0.773	No stationary	-4.358	0.000	stationary			

Bounds Test

It turns out that there is no Integration between Oil exports and GDP at a significance level of 0.05

Table (11) Bounds Test

		k	Value	Test Statistic
		1	3.428271	F-statistic
		Critical Value Bounds		
		I1 Bound	I0 Bound	Significance
		4.78	4.04	10%
		5.73	4.94	5%
		6.68	5.77	2.5%
		7.84	6.84	1%

6- The standard model of the relationship between Natural gas exports and gross domestic product during the period (2007-2022)

18.Unit root test:

To measure the stability of the model variables, the developed Dickey-Fuller test (ADF) was used, and it was found that the Natural gas exports series (X6) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and it was also shown that the GDP series (Y) was not stable at its level, and stability occurred after taking the first difference, so the series became integrated of the first degree. and because the two series are integrated at the same degree, Ardel Integration is used to perform the cointegration test between them.

Table (12) Results of the Augmented Dickey-Fuller (ADF)

Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
X6	0.577	0.829	No stationary	-3.638	0.001	stationary			
Y	0.350	0.773	No stationary	-4.358	0.000	stationary			

Bounds Test significance level of 0.01

It turns out that there is an Integration between Natural gas exports and GDP at a

Table (13) Bounds Test

		k	Value	Test Statistic
		1	7.704152	F-statistic
		Critical Value Bounds		
		I1 Bound	I0 Bound	Significance
		4.78	4.04	10%
		5.73	4.94	5%
		6.68	5.77	2.5%
		7.84	6.84	1%

Third: Testing the study hypotheses

First hypothesis: There is a statistically significant impact of the Exports of manufactures on Gross Domestic Production

In Table (14) The simple regression equation was not significant at 0.05, Because (P-VALUE) is greater than 0.05 and there is no statistically significant impact of the Exports of manufactures on Gross Domestic Production, at 0.05 Because (P-VALUE) is greater than 0.05 and no correlation between Exports of manufactures and Gross Domestic Production at 0.05 and it is noncorrect the first hypothesis

Table (14) impact of the Exports of manufactures on Gross Domestic Production

B (Impact factor)	R (Correlation coefficient)	R^2 (Explanation factor)	T (Significance of the dependent variable)	F (Significance of the model)	P-VALUE (Statistical significance)
-1.868	0.029	0.011	-0.110	0.012	0.914

Second hypothesis: There is a statistically significant impact of Food exports on Gross Domestic Production.

In Table (15) The simple regression equation was significant at 0.05, Because (P-VALUE) is less than 0.05and there is a statistically significant impact of the Food exports on Gross Domestic Production, at 0.05 Because (P-VALUE) is less than 0.05 and the correlation between Food exports and Gross Domestic Production at 0.05 and the value of the correlation coefficient was 0.524 and it became clear that the independent variable (Food exports) explains 39.9% of the changes that occur in the dependent variable (Gross Domestic Production) and it is correct second hypothesis turned out that the more it increased Food exports level 1% is the Gross Domestic Production level has increased 930.029%

Table (15) impact of the Food exports on Gross Domestic Production

B (Impact factor)	R (Correlation coefficient)	R^2 (Explanation factor)	T (Significance of the dependent variable)	F (Significance of the model)	P-VALUE (Statistical significance)
930.029	0.524	0.399	2.304	5.308	0.037

Third hypothesis: There is a statistically significant impact of the Exports of primary agricultural materials on Gross Domestic Production

In Table (16) The simple regression equation was significant at 0.05, Because (P-VALUE) is less than 0.05and there is a statistically significant impact of the Exports of primary agricultural materials on Gross Domestic Production, at 0.05 Because (P-VALUE) is less than 0.05 and a correlation between Exports of primary agricultural materials and Gross Domestic Production at 0.05 and the value of the correlation coefficient was 0.557 and it became clear that the independent variable (Exports of primary agricultural materials) explains 40.9% of the changes that occur in the dependent variable (Gross Domestic Production) and it is correct the third hypothesis it turned out that the more it increased Exports of primary agricultural materials level 1% is the Gross Domestic Production level has increased 3298.717%

Table (16) impact of the Exports of primary agricultural materials on Gross Domestic Production

B (Impact factor)	R (Correlation coefficient)	R^2 (Explanation factor)	T (Significance of the dependent variable)	F (Significance of the model)	P-VALUE (Statistical significance)
3298.717	0.557	0.409	2.512	6.313	0.025

Fourth Hypothesis: There is a statistically significant impact of commercial service exports on Gross Domestic Product (GDP).

In Table 17, the simple regression equation was not significant at the 0.05 level, because (P-VALUE) is greater than 0.05 indicating that there is no statistically significant impact of commercial service exports on GDP. at 0.05 Because (P-VALUE) is less than 0.05 Furthermore, there is no correlation between commercial service exports and GDP at the 0.05 level, which invalidates the fourth hy-

pothesis.

Table (17) impact of the Exports of commercial services on Gross Domestic Production

B (Impact factor)	R (Correlation coefficient)	R^2 (Explanation factor)	T (Significance of the dependent variable)	F (Significance of the model)	P-VALUE (Statistical significance)
55,463	0,203	0.143	0,777	0,604	0,450

Fifth hypothesis :There is a statistically significant impact of oil exports on Gross Domestic Product (GDP)

In Table (18) The simple regression equation was significant at 0.05, Because (P-VALUE) is less than 0.05and there is a statistically significant impact of the oil exports on Gross Domestic Product (GDP). , at 0.05 Because (P-VALUE) is less than 0.05 and a correlation between oil exports and Gross Domestic Product (GDP) at 0.05 and the value of the correlation coefficient was 0.916 and it became clear that the independent variable (oil exports) explains 79.9% of the changes that occur in the dependent variable (Gross Domestic Production) and it is correct the fifth hypothesis it turned out that the more it increased oil exports level 1% is the Gross Domestic Production level has increased 1.284%

Table (18) impact of the Oil exports on Gross Domestic Production

B (Impact factor)	R (Correlation coefficient)	R^2 (Explanation factor)	T (Significance of the dependent variable)	F (Significance of the model)	P-VALUE (Statistical significance)
1,284	0,916	0.799	8,542	72,959	0,000

Sixth hypothesis: There is a statistically significant impact of the Natural gas exports on Gross Domestic Production

In table (19) The simple regression equation was significant at 0.05, Because (P-VALUE) is less than 0.05and there is a statistically significant impact of the Natural gas exports on Gross Domestic Production, at 0.05 Because (P-VALUE) is less than 0.05and correlation between Natural gas exports and Gross Domestic Production at 0.05 and the value of the correlation coefficient was 0.929 and it became clear that the independent variable (Natural gas exports) explains 80.7% of the changes that occur in the dependent variable (Gross Domestic Production) and it is cor-

rect the sixth hypothesis it turned out that the more it increased Natural gas exports level 1% is the Gross Domestic Production level has increased 16.371%

Table (19) impact of the Natural gas exports on Gross Domestic Production

B (Impact factor)	R (Correlation coefficient)	R^2 (Explanation factor)	T (Significance of the dependent variable)	F (Significance of the model)	P-VALUE (Statistical significance)
16,371	0,929	0.807	9,395	88,264	0,000

Seventh hypothesis: There is a statistically significant impact of the Libyan exports on Gross Domestic Production

In table (20) The Multiple Regression equation was significant at 0.05, Because (P-VALUE) is less than 0.05 and it is correct the seventh hypothesis and It was found that the independent variables in the model explain (80.7%) of the changes that occur in the dependent variable (Gross Domestic Production) and there is a statistically significant impact of the oil exports on Gross Domestic Production, at 0.05 Because (P-VALUE) is less than 0.05and it turned out that the more it increased oil exports level 1% is the Gross Domestic Production level has increased 1.168% and It was found that there is no statistically significant impact of the model variables (Exports of manufactures, Food exports, Exports of primary agricultural materials, commercial services and Natural gas exports) on Gross Domestic Production at 0.05 Because (P-VALUE) for each variable is more than 0.05

Table (20) impact of the Oil exports on Gross Domestic Production

	B (Impact factor)	R (Correlation coefficient)	R^2 (Explanation factor)	T (Significance of the dependent variable)	P-VALUE (Statistical significance)	F (Significance of the model)	P-VALUE (Statistical significance)
Exports of manufactures	-8.808	0.991	0.983	-1.639	.136	86.489	0.000
Food exports	367.909			1.061	.316		
Exports of primary agricultural materials	432.256			.399	.699		
commercial services	17.774			1.395	.197		
oil exports	1.168			6.691	.000		
Natural gas exports	.997			.418	.686		

19.Conclusion

-Exports of Manufactures: There is no significant impact of exports of manufactures on Gross Domestic Product (GDP) at the 0.05 significance level. Therefore, the first hypothesis is not supported.

-Food Exports: There is a significant impact of food exports on GDP at the 0.05 significance level. A positive correlation exists between food exports and GDP at the 0.05 significance level. The second hypothesis is supported, indicating that a 1% increase in food exports is associated with a 930.029% increase in GDP.

-Exports of Primary Agricultural Materials: There is a significant impact of exports of primary agricultural materials on GDP at the 0.05 significance level. A positive correlation exists between exports of primary agricultural materials and GDP at the 0.05 significance level. The third hypothesis is supported, indicating that a 1% increase in exports of primary agricultural materials is associated with a 3298.717% increase in GDP.

-Exports of Commercial Services: There is no significant impact of exports of commercial services on GDP at the 0.05 significance level. Therefore, the fourth hypothesis is not supported.

-Oil Exports: There is a significant impact of oil exports on GDP at the 0.05 significance level. A positive correlation exists between oil exports and GDP at the 0.05 significance level. The fifth hypothesis is supported, indicating that a 1% increase in oil exports is associated with a 1.284% increase in GDP.

-Natural Gas Exports: There is a significant impact of natural gas exports on GDP at the 0.05 significance level. A positive correlation exists between natural gas exports and GDP at the 0.05 significance level. The sixth hypothesis is supported, indicating that a 1% increase in natural gas exports is associated with a 16.371% increase in GDP.

-It was found that the Libyan exports that have the greatest impact on GDP are Exports of Primary Agricultural Materials3298.717% () then Food Exports (930.029%) then Natural Gas Exports (16.371%) then Oil Exports (1.284%)

Libyan exports: there is a statistically significant impact of the oil exports on Gross Domestic Production, at 0.05 and it turned out that the more it increased oil exports level 1% is the Gross Domestic Production level has increased 1.168% and It was found that there is no statistically significant impact of the model variables (Exports of manufactures, Food exports, Exports of primary agricultural materials, commercial services and Natural gas exports) on Gross Domestic Production at 0.05

20.Recommendations

1.Focus on Agricultural and Food Exports: Prioritize the development and expansion of exports in primary agricultural materials and food products.

2.Develop the Manufacturing Sector: Identify and implement strategies to enhance the manufacturing sector in Libya to increase its contribution to GDP growth.

3.Improve Financial and Monetary Policies: Implement changes to enhance the effectiveness of financial and monetary policies in Libya. This will promote real economic development and achieve economic policy objectives.

Strategic Government Spending: Increase government spending in sectors that can stimulate rapid economic development while ensuring the sustainability of achieved growth rates.

Diversify Income Sources: Reduce dependence on oil by diversifying income sources for the Libyan economy. Develop and implement eco-

nomic and financial policies that support this diversification.

4.Encourage Research on Economic Diversification: Encourage and support research focused on diversifying the Libyan economy and reducing its reliance on oil.

21.References

1.Al-Khatib, Mamdouh Awad: (2014) article entitled "The Impact of Economic Diversification on Growth in the Saudi Non-Oil Sector," Arab Journal of Administrative Sciences, Volume 1, Issue 17.

2.Al-Qabbani, Nader: (2021) Research on "Economic Diversification in the Gulf: It is Time to Redouble Efforts" – Brookings Center – Doha.

3.Belalama, Asmaa: (2020), a study on "Economic Diversification and Establishing Economic Sustainability in the Arab Countries," Shuaa Journal of Economic Studies, Volume 4, Issue 2, pp. 79-94 - Algeria.

4.Kamal, Fakir: (2021) A study on "The impact of diversifying sources of income on economic growth" A case study of some developing countries for the period 1990-2018 "PhD dissertation - Department of Economic Sciences - Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Ahmed Deraya University - Adrar - Algeria, p. 2.

5.Laban Haddou Amna: (2020) "The impact of economic diversification on economic growth in non-oil sectors" - an econometric study on a sample of some Arab oil countries, doctoral thesis in economic sciences, Belhaj Bou Shuaib University, Ain Temouchent.

6.Marzouk, Atef Al-Fay and others: (2014) "Economic diversification, its concept and dimensions in the Gulf countries and the possibilities of achieving it in Iraq," Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 31, Volume 8, pp. 56-81, University of Kufa - Iraq.

7.Hadi, Sadiq: (2014) A study on "The role of economic diversification in achieving sustainable development in oil economies, a comparative study between Algeria and Norway during the period 2000-2012" - Doctoral thesis, Setif University, p. 4.

8.Albassam.A Bassam (2015): Economic Diversification in Saudi Arabia: Myth Or Reality?, Resources Policy, Vol 44, 2015.

9.Abdelkarim A. Guendouz, Saidi M. Ouassaf

(2020): The Economic Diversification in Saudi Arabia under Strategic Version 2030, Academy of Accounting and Financial Studies Journal.

Pshraf mishrif et yousuf al balushi,(2018) economic diversification in the gulf region, the political economy of the middle east, volume 01, p 23.

10.Economic Commission for Africa,(2007) - "Accelerating Africa's Development through Diversification", Economic Commission for Africa, economic report for Africa, Addis Ababa, Ethiopia, , p134-142.

11.Arab Development Report: (2018) "Economic diversification is an entry point for correcting the course and establishing sustainability in Arab economies," Arab Planning Institute, third edition - p.77

دليل رسائل الماجستير في الكلية
من 01/07/2024م الى 31/12/2024م

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي	عنوان الرسالة
1	عبد الله محمود حميدة حسين	إدارة الاعمال	08/07/2024	د هند خليفة الصويعي	د امل مفتاح الشاعر	د عبد السلام محمد العوكلي	أقر راس المال النفسي على سلوكيات المواطنة التنظيمية: دراسة ميدانية على العاملين بشركة سرت لإنتاج النفط والغاز - البريقة
2	اية عبد السلام غمر الفرجاني	المحاسبة	17/07/2024	د خديجة علي معيوف	د علي عوض زاقوب	د جمعه خليفة الحاسي	دور تطبيق نظام الفحص الضريبي الالكتروني في رفع كفاءة إدارة مصلحة الضرائب الليبية: دراسة ميدانية
3	حنين سعد فرج محمد	التمويل والمصارف	20/07/2024	د إبراهيم مسعود الفرجاني	د عادل عبد العزيز سلطان	د خديجة عبد الكريم المجبري	معوقات تطبيق مقررات لجنة بازل (3) في المصارف التجارية الليبية العاملة في المنطقة الشرقية
4	عبد الحكيم الشريف سالم حمد	التمويل والمصارف	30/07/2024	ا د جمال نصر الشيباني	د عبد المنعم حسن اجبارة	د طارق عبد الحفيظ الشريف	أهمية عوامل البيئة المصرفية في التشجيع على منح الائتمان المصرفي: دراسة حالة مصرف الوحدة
5	ايمان صالح سعد مصباح	الإدارة العامة	01/08/2024	د ناصر عبد العاطي الزليتني	ا د بشير محمد العبار	د خالد عطية الكشر	أثر إعادة هندسة العمليات الإدارية في تحسين الأداء المؤسسي الإدارة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي بمدية بنغازي
6	هبة احمد صالح المغربي	الإدارة العامة	01/08/2024	ا د بشير محمد العبار	د ناصر عبد العاطي الزليتني	د خالد عطية الكشر	التغيير التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي: دراسة ميدانية على صندوق الضمان الاجتماعي شرق بنغازي
7	خالد إبراهيم الكاديكي	المحاسبة	05/08/2024	د علي عوض زاقوب	د المعتز رمضان الشيخي	د وليد إبراهيم البرغثي	دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات العامة: دراسة ميدانية على شركات الاتصالات العامة في الدولة الليبية

8	هناء جمال امحمد الجروشي	التمويل والمصارف	07/08/2024	ا د أكرم علي زوبي	ا د فاخر مفتاح بوفرنة	د عبد الله محمد مهلهل	أثر راس المال العامل في بعض المصارف التجارية الليبية على أدائها المالي: دراسة قياسية عن الفترة من 2011 الى 2018
9	عادل إبراهيم علي العباني	إدارة الاعمال	08/08/2024	د خالد محمد الرفادي	د السنوسي سليمان بوخريص	د محمد سليمان البرعصي	أثر نظم دعم القرار في تعزيز الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي: دراسة تطبيقية على جامعة بنغازي
10	ملاك سامي الصادق بن حسونة	التمويل والمصارف	15/08/2024	ا د أكرم علي زوبي	د امال عبد السلام القماطي	د أشرف سالم عبد الكافي	اليات تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي في ليبيا: دراسة حالة الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة
11	سالمة إبراهيم صالح القذافي	الإدارة العامة	14/08/2024	ا د بشير محمد العبار	د خالد محمد قليوان	د طاهر فرج الامين	اخلاقيات الوظيفة العامة وعلاقتها بالأداء المؤسسي: دراسة ميدانية على فروع الدواوين الخدمية الإدارية العامة في مدينة بنغازي
12	رندا علي عبد السلام	إدارة الاعمال	04/08/2024	د اوريدة سليمان بوخريص	ا د ناصر فرج احسونة	د عبد القادر عياد عامر	دور المناعة التنظيمية في إدارة الازمات في الشركات النفطية الليبية: دراسة حالة على شركة الجوف للتقنية النفطية في مدينة بنغازي
13	حنين محمد ميلاد الصابري	إدارة الاعمال	18/08/2024	د احمد سعد الشيخي	د السنوسي سليمان بوخريص	د عبد القادر عياد عامر	التسويق الداخلي وأثره على المناعة التنظيمية: دراسة ميدانية على العاملين بشركة الجوف للتقنية النفطية في مدينة بنغازي
14	اماني عمر يوسف الاثرم	إدارة الاعمال	21/08/2024	ا د ناصر فرج احسونة	د السنوسي سليمان بوخريص	د عبد القادر عياد عامر	الغلاقة بين الثقة التنظيمية والصراع التنظيمي: دراسة ميدانية على عينة من موظفي الإدارة العامة في جامعة بنغازي

15	بشرى مصطفي الفاخري	التمويل والمصارف	21/08/2024	د إبراهيم مسعود الفرجاني	ا د جمال نصر الشيباني	د وليد إبراهيم البرغثي	بطاقة الأداء المتوازن وأثرها على جودة الخدمات الإلكترونية المصرفية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية
16	احمد حسين عياد عامر	المحاسبة	27/08/2024	د انس عبد القادر عياد	ا د ابوبكر فرج شريعة	د وليد إبراهيم البرغثي	تأثير التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة
17	انتصار محمود المغربي	التمويل والمصارف	22/08/2024	د إبراهيم مسعود الفرجاني	د مفتاح إبراهيم الفارسي	د سكينة عبد الصمد بلعم	اثر استخدام مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية
18	امل عطية عمر محمد	الإدارة العامة	28/08/2024	د خالد محمد قليوان	د ناصر عبد العاطي الزليتني	ا د وائل محمد جبريل	الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية على الإدارة العامة لمصرف الوحدة بمدينة بنغازي
19	معتز عمر محمد علي	الإدارة العامة	09/08/2024	د خالد محمد قليوان	ا د بشير محمد العبار	د علي حسن بوراس	أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة الخدمات الحكومية : دراسة ميدانية على مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب بنغازي
20	اية خليل الغزال ماضي	إدارة الاعمال	17/09/2024	ا د ناصر فرج احسونة	ا د عبد السلام محمد المغربي	د عبد القادر عياد عامر	معوقات تطبيق الخطط الاستراتيجية في مؤسسة الضمان الاجتماعي : دراسة ميدانية على مديري الإدارة الرئيسية لصندوق الضمان الاجتماعي

21	فتحي يونس امعمر اجويلي	المحاسبة	19/09/2024	د المعتز رمضان الشيخي	ا د معتز عبد الحميد كبلان	د عبد الحفيظ علي فركاش	تأثير الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية على صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الواقعة ادارتها في نطاق المنطقة الشرقية
22	ريهام عبد الله محمد الشكري	الإدارة العامة	24/09/2024	د انس ابوبكر بعيرة	د سامي سالم الحصادي	د علي حسن بوراس	علاقة الاستقرار والإصلاح المؤسسي لنظام الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية إدارة الموازنة العامة : حالة النظام المالي الليبي
23	سحر صالح بدر محمد	إدارة الاعمال	29/09/2024	د نورية سعد الشيخي	د اوريدة سليمان بوخريص	ا د امحمد عبد الله المنصوري	اثر الإدارة بالأهداف على تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية على مصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي
24	عبد الحميد عبد الرازق عيسى جبريل	إدارة الاعمال	29/09/2024	د اوريدة سليمان بوخريص	د زينب حسن اجبارة	ا د امحمد عبد الله المنصوري	التوجه الاستراتيجي وعلاقته بالتميز المؤسسي: دراسة ميدانية على مصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي
25	مريم عبد السلام محمد مفتاح	إدارة الاعمال	30/09/2024	د فاطمة علي الفرجاني	د خالد خليل الطيرة	د المبروك عبد الجواد العوكلي	ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية: دراسة حالة شركة الجوف للتقنية النفطية في مدينة بنغازي
26	نجلاء سليمان محمد سليمان	الاقتصاد	23/09/2024	ا د إبراهيم صالح الرفادي	ا د ناصر عزالدين بوخشيم	ا د عطية المهدي الفيتوري	سياسات التنمية في ليبيا وأثرها على هيكل الاقتصاد الفترة 1959 - 2019
27	صالح علي مصطفي رجب	المحاسبة	25/09/2024	د نبيل امجيحيد العربي	د عماد عبد الله البرغثي	د جمعة خليفة الحاسي	دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية الليبية في مدينة بنغازي
28	عائشة حسن محمد الفاخري	المحاسبة	26/09/2024	د المعتز رمضان الشيخي	ا د علي عوض زاقوب	د أشرف سالم عبد الكافي	معوقات تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت (TOABC) في الشركات الصناعية الليبية : دراسة ميدانية

29	الاء خميس حسن الشكري	إدارة الاعمال	02/10/2024	ا د ناصر فرج احسونة	د اوريدة سليمان بوخريص	د عبد القادر عياد عامر	القيادة الإدارية وعلاقتها بإدارة التغيير التنظيمي : دراسة ميدانية على عمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية في جامعة بنغازي
30	زينب ادريس سليمان عبد القادر	إدارة الاعمال	07/10/2024	د خالد خليل الطيرة	د زينب حسن اجبارة	د عبد السلام محمد العوكلي	أثر الاستقامة التنظيمية في تحقيق الازدهار التنظيمي : دراسة ميدانية على الموظفين بالإدارة العامة لجامعة بنغازي
31	اية مصطفي حسين الضراط	التمويل والمصارف	03/10/2024	د أمال عبد السلام القماطي	د إبراهيم مسعود الفرجاني	د عبد الواحد سعيد زايد	أثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على تحقيق الميزة التنافسية : دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية
32	اية عوض عمر نجـم	المحاسبة	30/09/2024	د خالد عبد القادر العريبي	د خالد زيدان الفضلي	د طارق عبد الحفيظ الشريف	دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية
33	الحسن محمد قشقش	الإدارة العامة	30/09/2024	د خالد محمد قليوان	د خالد محمد زهمول	د خالد عطية الكشر	واقع ممارسات الحوكمة الالكترونية في المؤسسات الصحية الحكومية : دراسة ميدانية على المؤسسات الصحية الحكومية الواقعة داخل مدينة بنغازي
34	فايزة الجرم احمد جاب الله	المحاسبة	06/10/2024	د المعتز رمضان الشيخي	د خديجة علي معيوف	د وليد إبراهيم البرغثي	مقومات تطبيق المحاسبة الرشيقة في المصارف العامة في ليبيا: دراسة ميدانية على المصارف التجارية التي تقع ادارتها في المنطقة الشرقية
35	فريال عبد المنعم عمر محمد	إدارة الاعمال	09/10/2024	د اوريدة سليمان بوخريص	ا د ناصر فرج احسونة	د عبد القادر عياد عامر	الوعي الاستراتيجي وعلاقته بالبراعة التنظيمية : دراسة ميدانية على شركة الجوف للتقنية النفطية في مدينة بنغازي
36	هند نصري عباس عصمان	إدارة الاعمال	20/10/2024	د أشرف عبد السلام ا لفيتو ر ي	ا د عبد السلام محمد المغربي	د عبد القادر عياد عامر	راس المال الفكري وأثره على الابداع الإداري: دراسة ميدانية على العاملين بشركتي ليبيانا والمدار بمدينة بنغازي

37	اكرم محمد امهيدي اسويد	المحاسبة	27/10/2024	د فاطمة إبراهيم محمد	د إسماعيل عيسى المقصبي	د عبد الحفيظ علي فركاش	إمكانية تطبيق المحاسبة عن الإنجاز في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي: دراسة ميدانية
38	عبد السلام احمد سالم	العلوم السياسية	05/11/2024	ا د احمد الزروق الرشيد	د مبروكة امحمد الورفلي	د عمر حمد البرعصي	التداعيات الاقتصادية والسياسية لجائحة كرونا على جمهورية مصر العربية منذ العام 2019
39	اسراء ناصر محمد عبد النبي	إدارة الاعمال	11/11/2024	د خالد خليل الطيرة	د اوريدة سليمان بوخريص	د عبد القادر عياد عامر	واقع ريادة الاعمال النسائية في ظل تحديات بيئة الاعمال : دراسة ميدانية على عينة من رائدات الاعمال في مدينة بنغازي
40	عائشة مفتاح عبد السلام العشيبي	إدارة الاعمال	12/11/2024	د خالد خليل الطيرة	د احمد سعد الشيخي	د خالد عطية الكشر	جودة حياة العمل وعلاقتها بسلوكيات المواطنة التنظيمية : دراسة حالة على شركة المدار الجديد بمدينة بنغازي
41	مقبولة افريج سالم فرج	التمويل والمصارف	13/11/2024	د عبد المنعم حسن اجبارة	ا د عيسى حمد الفارسي	د طارق عبد الحفيظ الشريف	معوقات تمويل قطاع الزراعة في ليبيا: دراسة حالة المصرف الزراعي فروع المنطقة الشرقية
42	فاطمة يونس محمد امسيمير	التمويل والمصارف	21/11/2024	د إبراهيم مسعود الفرجاني	د أمال عبد السلام القماطي	د خديجة عبد الكريم المجبري	أثر الابتكار المالي على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تحليلية على المصارف التجارية الليبية
43	فاطمة صالح علي الشريف	المحاسبة	21/11/2024	د فاطمة إبراهيم محمد	د إسماعيل المهدي اسميو	د وليد إبراهيم البرغثي	أثر بعض العوامل على ممارسات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية الغذائية بمدينة بنغازي
44	محمد محمود صالح محمد	التمويل والمصارف	25/11/2024	د عبد المنعم حسن اجبارة	ا د أكرم علي زوبي	د عبد الحفيظ علي فركاش	العوامل المؤثرة على الهيكل المالي لشركات التامين : دراسة تطبيقية على شركات التامين الليبية

45	اسراء جمعة سعيد احسين	الإدارة العامة	02/12/2024	ا د بشير محمد العبار	د ناصر عبد العاطي الزليتني	ا د وائل محمد جبريل	واقع ممارسة إدارة المواهب في الشركات النفطية العامة الليبية: دراسة ميدانية على الشركات النفطية العامة الليبية بمدينة بنغازي
46	ايمان إبراهيم عبد الكريم العريبي	التمويل والمصارف	03/12/2024	د عبد المنعم حسن اجبارة	د عصام عبد الحفيظ عبد السلام	د سليمان بالحسن المغربي	مدى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية في الفروع والنوافذ الاسلامية
47	عبد السلام جمعة العبيدي	العلوم السياسية	06/12/2024	ا د احمد الزروق الرشيد	د فتحي جبريل الزوي	ا د طارق صالح الذباح	تأثير ازمة المياه على طبيعة ونط العلاقات التركية العراقية خلال الفترة 2002 - 2022
48	اريج فرج محمد الشيباني	التمويل والمصارف	02/12/2024	د عبد المنعم حسن اجبارة	د مفتاح إبراهيم الفارسي	د خديجة عبد الكريم المجبري	أثر إدارة مخاطر التشغيل في تعزيز القدرة على السداد : دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية
49	خلود اجويدة صالح	التمويل والمصارف	14/12/2024	د عصام عبد الحفيظ عبد السلام	د عبد الفتاح عثمان العريبي	د صالح عبد الرحيم بو حليمة	معوقات التمويل المصرفي للمشروعات الريادية : دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة بنغازي
50	محمد سالم جمعة بو صلاح	الاقتصاد	08/12/2024	د خديجة عبد الكريم المجبري	د حلمي احمد القماطي	د ايمان قاسم الحصادي	أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية على التوازن الداخلي والخارجي: حالة ليبيا خلال الفترة 1980-2016
51	حمزة عقيلة سعد سالم	المحاسبة	09/12/2024	د نبيل امجيحيد العريبي	د صلاح محمد الفاخري	د طارق عبد الحفيظ الشريف	الأثر المتوقع لتطبيق الحوسبة السحابية على جودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية
52	زياد عبد السلام محمد البدري	التمويل والمصارف	11/12/2024	د مفتاح إبراهيم الفارسي	د عصام عبد الحفيظ عبد السلام	د وليد إبراهيم البرغثي	تأثير تنوع الدخل على ربحية النظام المصرفي الليبي قبل وبعد القانون رقم 1 لسنة 2013
53	مروة عادل عمر نجم	المحاسبة	12/12/2024	د إسماعيل عيسى المقصبي	خالد زيدان الفضلي	د عبد الحفيظ علي فركاش	أثر خصائص لجان المراجعة علة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية المسجلة لدي مصرف ليبيا المركزي

54	زكريا يحي فرج عبد المالك	التمويل والمصارف	18/12/2024	د مفتاح إبراهيم الفارسي	ا د أكرم علي زوبي	د طارق عبد الحفيظ الشريف	أثر راس المال العامل على كفاءة المصارف التجارية الليبية
55	هند بشير علي النائلي	الاقتصاد	17/12/2024	ا د عائشة عبد السلام العالم	ا د رحاب محمد بن سعود	ا د ناصر ميلاد المعرفي	العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية للاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية من منظور العلاقة السببية خلال الفترة 1970-2010
56	صالح عثمان حسين محمد	إدارة الاعمال	19/12/2024	د زينب حسن اجبارة	د اوريدة سليمان بوخريص	د يحي سعد حماد	أثر المناخ التنظيمي على التماثل التنظيمي : دراسة ميدانية على مصلحة الأحوال المدنية بفرع الخليج
57	مني سعد الصديق الشيخي	العلوم السياسية	17/12/2024	د شكري عاشور السويدي	ا د احمد الزروق الرشيد	ا د طارق صالح الذباح	استراتيجية السياسة الخارجية الامريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط: دراسة مقارنة بين ادارتي جورج دبليو بوش وبارك أوباما 2000 - 2016

Dirasat in Economics and Business Journal

كلية الاقتصاد

A Semi-annual peer - reviewed scientific journal

issued by the Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 43 Issue 2
Year 2024

https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN-L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017

https://journals.uob.edu.ly/DEB